الفصل الأول

العوائـــق الأميركـــية في
انضمام الصين إلى
منظمة التجارة العالـــمية

" لقد كانت العلاقات الأميركية – الصينية على الدوام محل شد وجذب لدى كل الإدارات الأميركية ، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية " (ذياب2006 ،177).

العلاقات الصينية –الأميركية:

شهدت وتشهد العلاقات الأميركية – الصينية كثيراً من التوتر بسبب تناقض المصالح الحيوية بينهما، وبشكل خاص على الساحة الآسيوية. فقد اجتازت هذه العلاقات محطتين مهمتين من التطور منذ العام 1972 على إثر زيارة الرئيس الأميركي آنذاك " ريتشارد نيكسون " للصين، التي فتحت البوابة الكبرى لتلك العلاقات على مصراعيها. وتميزت تلك العلاقات في الفترة الواقعة بين 1972 – 1989 بالتعاون والتنسيق لمجابهة الاتحاد السوفياتي السابق. كما ساعدت عمليات تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها الصين منذ العام 1978 على تنشيط وزيادة التبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية. ولم يقتصر التعاون في المجال التجاري، بل شمل جميع المجالات الثقافية والتعليمية والعسكرية وغيرها. فيما شكلت المحطة الثانية التي بدأت منذ العام 1989 باحتجاج الولايات المتحدة على قمع السلطات الصينية لمظاهرات الطلبة المطالبين بممارسة الديمقراطية داخل الصين. ورافق هذه الأحداث على الصعيد الدولي وقوع اضطرابات في أوروبا الشرقية بانهيار جدار برلين، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991. كل هذه الأمور غيرت من النظام الدولي، خاصة ما يتعلق بالمثلث الإستراتيجي، الذي كان يضم الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأميركية والصين من تغير جوهري تجسد في صعود الولايات المتحدة الأميركية إلى مرتبة الدولة العظمى الوحيدة في العالم (تشنج ودونج2003، 293–294) بعد انتهاء الحرب الباردة.

وعودة على المحطة الأولى، فقد شكلت في نظر الصينيين فشلا ذريعا لسياسة الاحتواء الأميركي للصين. وظهر ذلك من خلال إصدار " بيان شنجهاي " الذي عبر فيه الطرفان الأميركي والصيني عن نيتهما في

تطبيع العلاقات، وإنشاء مكاتب اتصال في العاصمتين واشنطن وبكين في أيار 1973، كما تم التطـــرق إلى قضية تايوان مع ترك حلها للمستقبل. إلا أن تلك العلاقات، عادت وسجلت ركودا وتراجعا بالسنوات التالية، أدركت خلالها الصين أن الولايات المتحدة الأميركية لم تحزم أمرها تجـــاه الـــصين. إلا أن إدارة الرئيس الأميركي " جيمي كارتر " حققت من خلال ما طرحه آنذاك مستشار الأمن القـــومي " زيغنيـــو بريجنسكي " وتبنيه لوجهة نظر سلفه " هنري كيسنجر " استخدام " الورقة الصينية " في مواجهة الاتحـــاد السوفياتي، وإشاعة التعاون وضبط النفس بهدف إعادة تكييف النظام الدولي وانتقاله من المواجهـــة إلـــى التفاوض ومن ثم الوفاق. وتكللت هذه الخطوات بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الـــصين والولايـــات المتحدة الأميركية من خلال ما جاء في البيان المشترك الذي صدر في 15 كانون الأول 1978، والـــذي ركز على موافقة الولايات المتحدة على شروط الصين المتعلقة بعملية التطبيع **وهـــي:** إنهـــاء الولايـــات المتحدة الأميركية لوجودها العسكري في تايوان وسحب كل العسكريين والمنشآت العـــسكرية الأميركيـــة من تايوان، مع إلغاء معاهدة الأمن بين أميركا وتايوان. إلا أن أميركا أصرت أنه من حقها تزويد تايوان بأسلحة دفاعية، الأمر الذي عارضته الصين. ومع مجيء إدارة " رونالد ريجان " للحكـــم عـــام 1981، عكست فترتها رؤية المحافظين الجدد الذين رأوا أن مصدر المشكلة هو ضعف قيادتها، خاصـــة فتـــرة الرئيس " جيمي كارتر". وأنها كانت سببا في تراجع الولايات المتحدة الأميركية في تلك الفترة. وعلـــى إثر هذا الموقف، من القيادة الأميركية، قامت إدارة " ريجان " بتزويد تايوان بالأسلحة، الأمر الذي أثـــار من جديد هذه المشكلة مع الصين (شلبي1999 ،33).

ومع تسلم " جورج شولتز " وزارة الخارجية في عهد الرئيس " ريجان " في منتصف عام 1982 أوضح أن العلاقة مع الصين كانت تعاني من المتاعب. وكانت المسألة الملحة هي تايوان وما يتعلـــق بمبيعـــات السلاح الأميركي لها. إلا أن الأمور تغيرت باتجاه الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة على تخفـــيض مبيعات السلاح الأميركي لتايوان. أعقبها في العام 1984، قيام الرئيس " ريجان " بزيـــارة الـــصين؛ إذ وصفت التعليقات الأميركية هذه الزيارة بقولها : " بعد حقبة من لعبة القـــط والفـــأر شـــرعت الـــصين

والولايات المتحدة الأميركية في العمل الجاد خلال زيارة ريجان التاريخية للدولة الشيوعية، وضعت علاقاتهما على طريق جديد " (شلبي1999، 33). وبذلك انتهت مشاهد المحطة الأولى التي طبعت العلاقات الأميركية – الصينية بنوع من التعاون تخللها بعض التردد منذ العام 1972 وحتى العام 1989.

ومع بدايات تسلم الرئيس " جورج بوش الأب " الحكم عام 1989 تشكلت المحطة الثانية لتلك العلاقات التي ترافقت مع قمع السلطات الصينية المظاهرات والاحتجاجات الطلابية المطالبة بالديمقراطية في " ميدان السلام السماوي "؛ إذ أثار هذا الحادث حفيظة القوى المحركة للسياسة الأميركية في الولايات المتحدة خاصة الكونجرس، الذي طالب بفرض عقوبات ضد الصين. وكانت المفارقة التاريخية، أن تزامن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام 1991 مع نهوض الصين، التي أعادت طرح نظرية (الصين كتحد وعدو)، خاصة مع بروز نظرية (صراع الحضارات) للمفكر الأميركي " صموئيل هنتجتون "؛ إلا أن إدارة الرئيس " بيل كلنتون " لم تتماش مع هذه النظرية وهذا الطرح، بل واصلت السياسة الأميركية تجاه الصين، وعمدت إلى اعتبار الصين (شريكا استراتيجيا)، ترى الولايات المتحدة الأميركية في الصين معاونا لها في قضايا مثل مكافحة " الإرهاب " الدولي والمخدرات وغسل الأموال وأسلحة الدمار الشامل (ذياب2006، 177).

إلا أنه يُلاحظ أن قضية صعود الصين منذ مطلع عقد التسعينيات في القرن الماضي اعتبرت إحدى القضايا المهمة بالنسبة للولايات المتحدة، كما جسدت حالة من الحشد الوطني داخل الولايات المتحدة الأميركية والنظر إلى الصين بأنها دولة صاعدة بسرعة وحزم وفي طريقها إلى تبوؤ مكانة القطب المنافس للولايات المتحدة الأميركية في المستقبل؛ حتى في الحملات الانتخابية ظهر ذلك جليا من خلال تصريحات الرئيس " كلينتون " : " إنني لن أصافح أبدا جزار بكين " (ذياب2006، 177). ويقصد به رئيس الوزراء الصيني الذي قمع المظاهرات الطلابية في عام 1989. ناهيك عن موقف الرئيس

الأميركي الحالي " جورج دبليو بوش " الذي رفض منذ تسلمه ما جاءت به الإدارة السابقة (الشراكة الإستراتيجية مع الصين) التي يعتبرها منافسا وليس شريكاً (ذياب2006، 177).

ويُستشف من ذلك أن الإدارات الأميركية المتعاقبة وتحديدا منذ العام 1972 ولغاية الآن، تُولي أهمية خاصة للعلاقة مع الصين. ورغم ذلك اعتمدت العلاقات بين الدولتين على رؤية ونهج الرئيس الأميركي وإدارته؛ إذ يظهر أن كل إدارة أميركية في أغلب الأحيان لا تستمر في انتهاج مسيرة الإدارة السابقة في علاقاتها مع الصين. وهذا نابع في كثير من الأوقات من تأثير القوى المحركة في السياسة الأميركية. ويُلاحظ ذلك في الدور الذي يلعبه الكونجرس الأميركي في رسم العلاقة مع الصين، والنابعة أصلا من مصالح أعضاء الكونجرس أنفسهم. كما أن تلك القوى ظهرت مع مجيء إدارة الرئيس " رونالد ريجان "، وكيفية وصوله لسدة الحكم بعدما استطاع المحافظون الجدد إسقاط الرئيس " جيمي كارتر ". ونتج عن ذلك، إخلال الإدارة الأميركية " الريجانية " بالسياسة التعاونية مع الصين، وظهر توتر في الأجواء بين الصين والولايات المتحدة الأميركية المطالبة بتزويد تايوان بالأسلحة، الأمر الذي أثار حفيظة الصين من جديد. ويُلاحظ أن بعض الإدارات القوية تُحاول التغلب على تلك القوى كما حدث في أواخر عهدي الرئيسين " ريجان " و" كلينتون ".

إذن ، كانت الصين ولا تزال تستعصي على الأميركيين، وفشلت الولايات المتحدة الأميركية في ترويض الصين خلال القرن العشرين، ولم يكن باستطاعة السياسة الأميركية فرض منطقها ومصالحها في التعامل مع الصين. لكن هذه العلاقات أصبحت تعني الكثير بالنسبة للطرفين رغم ما يشوبها من خلافات وأزمات منذ نهاية الحرب الباردة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأميركية؛ فإن القلق والخوف يتضاعف باستمرار بسبب تنامي قدرات ودور الصين في العالم وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في الولايات المتحدة (محمد2006)، وتأثير صعود الصين على الأوضاع الإقليمية في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، شهدت العلاقات الصينية – الأميركية صعوبات دائمة، وأظهرت تناقضا غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية. فمن جهة، تُظهر تلك العلاقات تعاظم واستمرارية في نطاق التبادلات في المجال التجاري والمجالات الأخرى؛ إذ زاد إجمالي التجارة الثنائية أكثر من أربع مرات منذ عام 1990، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية أكبر مستثمر وشريك تجاري للصين، كما تفوق التعاون والتبادلات الأميركية مع الصين على أي دولة أخرى في المجالات العلمية والتكنولوجية والتعليمية وغيرها. ومثال ذلك، بلغ عدد الرحلات الجوية التجارية القادمة من الولايات المتحدة الأميركية والمتوجهة مباشرة إلى الصين 27 رحلة أسبوعيا. ومن جهة أخرى، تشهد دائما وباستمرار العلاقات السياسية بين الطرفين تغيرات جوهرية وعقبات كثيرة، وقد مرت بعدة أزمات خطيرة كادت تقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما كأحداث 4 حزيران عام 1989 وزيارة الرئيس التايواني " لي تنج هوى " للولايات المتحدة الأميركية عام 1997 وقصف الصواريخ الأميركية للسفارة الصينية في بلجراد عام 1999 أثناء الحرب في كوسوفو وحادثة اصطدام طائرة التجسس الأميركية بطائرة مقاتلة صينية فوق الأراضي الصينية أدت إلى تحطم الطائرة الصينية ومقتل أحد طياريها عام 2001. وهذا يُشير إلى أن تلك العلاقات لم تشهد الاستقرار بصورة كاملة حتى اليوم (تشنج ودونج2003، 18). وكان آخرها، إقدام الولايات المتحدة على تقديم شكاويين ضد الصين إلى منظمة التجارة العالمية في شهر نيسان 2007.

وساهمت هذه التناقضات والخلافات في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في إعاقة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). ويمكن القول في أسباب الاعتراض – كما ذُكر أعلاه – هي بالأساس أسباب سياسية؛ ويقف على رأسها رغبة الولايات المتحدة في تخفيض القوة الصينية الصاعدة لمنعها من أن تُصبح قوة عظمى ممكن لها أن تُهدد الهيمنة الأميركية مستقبلا، إلا أن هناك بعض المشكلات والخلافات ذات الطابع غير السياسي، أهمها ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والتجارية وحقوق الإنسان وغيرها – ستأتي الدراسة عليها لاحقا إن شاء الله –.

وعليه، حاولت الولايات المتحدة الأميركية فعل أقصى ما تستطيع بهدف إبطاء نهوض الصين، خاصة وأن الأخيرة ما زالت بعيدة إلى حد ما عن امتلاك ما يكفيها من القوة الكامنة التي من خلالها تستطيع تحقيق السيطرة الإقليمية؛ لهذا حاولت وتحاول الولايات المتحدة الأميركية عكس المسار الطبيعي للصين والذي تسير عليه منذ بداية سياسة الإصلاحات والانفتاح عام 1978 (ميرشايمر2002، 107).

ويُذكر في هذا السياق، أن الولايات المتحدة الأميركية وضعت هدفا قديما في أروقة سياستها الخارجية، يقوم على إضعاف الصين والحيلولة دون تحولها إلى قوة عظمى مناوئة ومنافسة للولايات المتحدة. **وقد تمثلت أبعاد التحرك الأميركي بهدف إضعاف الصين التي ظهرت ملامحها خلال السنوات الماضية بالآتي (أبو عامود2001، 102) :**

- إضعاف الدائرة المحيطة بالصين اقتصاديا:

إن هذا الإجراء يُقلل من الفوائد الاقتصادية التي تعود على الصين، وذلك نتيجة لتواجد أقليات صينية تلعب دورا نشطا في المجال الاقتصادي خارج الصين. وضمن هذا الإطار يمكن تفسير وفهم جانب من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الدول الآسيوية في جنوب شرقي آسيا عام 1997.

- ممارسة أنواع من الضغط الاقتصادي غير المباشر على الصين:

حاولت الولايات المتحدة الأميركية – على سبيل المثال – التلاعب بورقة منح الصين حق الدولة الأولى والمفضلة بالرعاية بشكل سنوي، مع وضع شروط لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؛ فالولايات المتحدة لا ترغب في تمتع الصين بالمزايا التي تتيحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية مثلما تطالب الصين. ويُستشف من ذلك، أن الولايات المتحدة تُفضل انضمام الصين لتلك المنظمة وفقا للشروط الأميركية، الأمر الذي رفضته الصين على الدوام.

– ممارسة نوع من أنواع الضغط المعنوي على الصين:

تُركز الولايات المتحدة الأميركية ضمن هذه الضغوطات على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في الصين، الأمر الذي ترفضه الصين أيضا، على اعتبار أنه تدخل مباشر في شؤونها الداخلية.

– محاولة منع دخول أساليب التكنولوجيا الأميركية المتطورة إلى الصين:

تُحاول الولايات المتحدة منع الصين من الحصول على هذه التكنولوجيا التي تحتاجها الأخيرة لتطوير وتحديث اقتصادها، حتى إن الأمر لم يتوقف عند ذلك؛ بل تضغط الولايات المتحدة على الدول الأوروبية لمنع تصدير تلك التكنولوجيا الحديثة إلى الصين.

– عرقلة الولايات المتحدة تحقيق الوحدة الصينية الكاملة:

تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى عرقلة الطموح الصيني في استكمال وحدة أراضيها، وتأجيل ذلك إلى أقصى فترة ممكنة؛ خاصة موضوع انضمام تايوان. وذلك على الرغم مما تمثله هذه المسألة من أهمية كبيرة في الفكر الصيني؛ إذ تسعى الولايات المتحدة في سبيل تأخير تلك الوحدة إلى دعم ومساندة الحكومة التايوانية وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لتايوان. مع تأكيد الولايات المتحدة على إمكانية تدخلها عسكريا في حال قيام الصين بأي عمل عسكري بغية ضم تايوان للوطن الأم الصين بالقوة.

– محاولة جر الصين إلى الدخول في سباق التسلح:

ترمي الولايات المتحدة الأميركية من وراء هذه السياسة إلى التأثير على قدرة الصين في تحقيقها للتنمية الاقتصادية المنشودة، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي من وجهة النظر الأميركية إلى تدن وتدهور عناصر قوة الصين؛ مثلما حدث مع الاتحاد السوفياتي السابق.

– محاولة إضعاف الثقة في الصين على المستوى الدولي:

تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى ممارسة شتى أنواع الضغوط لمنع الصين من بيع أو نقل الأسلحة والتكنولوجيا إلى دول أخرى، خاصة التي هي في نظر الولايات المتحدة دول (مارقة) تُهدد الأمن والسلم الدوليين. ومن جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة على بناء تحالف قوي مع اليابان والهند، وتقديم مساعداتها للأخيرة بهدف زيادة عناصر قوتها بما يؤهلها مستقبلا للقيام بدور مكافئ للصين على

مستوى القارة الآسيوية. بالإضافة إلى محاولة إقناع الصين بأن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في آسيا والمحيط الهادي يحتم عليها مراقبة كل ما يحدث في العالم؛ بما فيها الصين. وخير مثال على ذلك، حادثة طائرة التجسس الأميركية عام 2001، وطرح الولايات المتحدة لمشروع " الدرع الصاروخي " التي تهدف من ورائه الولايات المتحدة إلى حماية مدنها من التعرض لأي هجوم مباغت من قبل أية قوة أخرى في العالم.

وعليه ، تكمن المشكلة بشكل عام، في خشية الولايات المتحدة الأميركية من الواقع الصيني؛ حيث إن الصين أصبحت تُشكل قوة وسلطة لا يُستهان بها، وهنالك احتمالية منافستها للولايات المتحدة كقوة عظمى مستقبلا. ويوجد الكثير من المؤشرات التي تدل على ذلك ومنها تنامي القوة الاقتصادية الصينية، بالإضافة إلى محاولات الصين الحثيثة في تطوير قوتها العسكرية. ومن هنا جاءت المخاوف الأميركية وأصبحت ترى في الصين خطر وتهديد جدي، خاصة وأن الصين تُعد مركز لأواسط القارة الآسيوية (Pan2000، 11).

أسباب الرفض الأميركي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

ظهرت خلافات كثيرة بين الدولتين في عدة قضايا، انطوت عليها علاقاتهما الاقتصادية، الأمر الذي جعل تلك العلاقات لا تأخذ المسار الطبيعي في تطويرها، وكانت أسبابا قوية لإعاقة واعتراض الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، **ومن ضمن هذه الخلافات الآتي :**

أولاً.. / الخلافات الأمنية :

كانت هذه الخلافات من " أكثر القضايا المسببة للتوتر على صعيد العلاقات الأميركية – الصينية؛ فبالنسبة للولايات المتحدة تكمن مصالحها الحيوية في آسيا وفي منع أي دولة معادية من الهيمنة على هذه

المنطقة وتوفير الأمن في شبه الجزيرة الكورية وضمان الوجود التجاري والسياسي والعسكري الأميركي في المنطقة ومنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ. أما الصين تلك القوة الصاعدة، فتسعى إلى ممارسة سيادتها على جميع أراضيها ومنها تايوان، كما تسعى إلى ممارسة دور أكبر في توازن الأمن الإقليمي، الأمر الذي يجعلها تسعى للاستحواذ على القوة العسكرية التي تمكنها من ممارسة هذا الدور. ولذا، فإن الخلاف مستمر حول تطورات هذه العلاقات نظرا لاختلاف الرؤى الأمنية لكلا الطرفين، ورغم توتر العلاقات بين الجانبين في الفترات السابقة نظرا لبيع الصين صواريخ متوسطة المدى لدول تعتبرها واشنطن (معادية)، وأيضا بسبب قصف طائرات حلف شمال الأطلسي للسفارة الصينية في بلجراد أثناء أزمة كوسوفو، وأيضا ممارسة الولايات المتحدة ضغوطها على إسرائيل للتراجع عن صفقة طائرات الإنذار المبكر (فالكون) التي عقدتها مع الصين " (الدسوقي2000، 181). طبعا تراجعت إسرائيل عن تلك الصفقة التي كانت بقيمة مليار دولار تحت الضغط الأميركي.

أهم الخلافات الأمنية:

** قضية تايوان :

تُعتبر هذه القضية من أشد المسائل حساسية من وجهة النظر الصينية؛ بالإضافة إلى قضية التبت. وحسب ما ذكره الرئيس الصيني السابق " جيانج زامين " أن تايوان تُشكل المسألة الأهم والأكثر حساسية في صلب العلاقات الصينية – الأميركية (الهواري1998، 209). وبالنسبة للصين تعتبر تايوان إقليما منشقا يجب عودته للسيادة الصينية، كما ترى في دعم الولايات المتحدة الأميركية لتايوان تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للصين وممارسة الضغوط عليها بهدف تطويعها وإجبارها على الانصياع للسياسة الأميركية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة (الدسوقي2000، 183).

وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأميركية حول هذه القضية، فهي مربكة إلى حد ما (عبد الحي2000، 156). ويظهر أن الولايات المتحدة تتمسك بإعلان (شنجهاي) عام 1972، الذي يشير إلى أن تايوان جزء من الوطن الأم الصيني ويجب حل مشكلتها سلميا بعيدا عن أسلوب الضم القهري، كما تتمسك (بقانون تايوان) الصادر عام 1979 في مواجهة الصين[1]، والذي يشير إلى مسئولية الولايات المتحدة الأميركية في إمداد تايوان بما تحتاج إليه من أسلحة. وهذا الأمر يُظهر الموقف المتناقض للولايات المتحدة الأميركية؛ إذ إنها تعترف بوحدة الصين ولكنها لا تعترف بسيادة الصين على كامل أراضيها (الدسوقي2000، 182).

ويُلاحظ من ذلك، أن الولايات المتحدة الأميركية تحرص على عرقلة أي تقارب بين تايوان والصين، ورغم أن الأخيرة رفعت ومنذ سنين شعار (نظامان اجتماعيان في دولة واحدة)، أي أن تبقى تايوان نظاما رأسماليا دون أي مساس في حالة توحيدها مع الصين كما جرى مع هونج كونج لدى توحيدها مع الصين عام 1997 (لاندزبرج وبوركت2005، 3).

ويكفي هنا قراءة ما كتبه الرئيس الأميركي " ريتشارد نيكسون " حول قضية تايوان: " أنه يوجد في بيان شنجهاي لعام 1972 اعتراف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، وأن الولايات المتحدة عبرت عن تأييدها للحل السلمي لمسألة التوحيد، وأن عليها أن تنتظر في القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن ترفع المركز الدولي لتايوان " (عبد الحي2000، 156).

1- نص قانون العلاقات مع تايوان: أن أي إجراء لتحديد مستقبل تايوان بأي وسيلة كانت خلاف الوسيلة السلمية ستعتبره الولايات المتحدة تهديدا لسلامة وأمن منطقة غرب المحيط الهادي، وسيتم النظر إليه على أنه قضية أميركية(عبد الحي2000، 156).

فهذه الأقوال تكشف أن أهداف الولايات المتحدة الأميركية في هذه المسألة غير واضحة. ويظهر عدم الوضوح أيضا من خلال استناد اليمين الجمهوري الأميركي إلى (حماية الأمن الدولي) بهدف المطالبة ببيع الأسلحة لتايوان، حتى إنه ذهب بعيدا في ذلك وطالب بتوفير (ضمان الحماية لتايوان). فيما غازل التيار الليبرالي الديمقراطي الأميركي تايوان وهاجم وجهة النظر الصينية المطالبة بتوحيد الصين، كما وصف نظام الحكم الصيني بأنه نظام مستبد ويضطهد المجتمع الديمقراطي (تشنج ودونج2004، 15).

وبالنسبة لتايوان، بدأت في الثمانينيات بالتحضير لإقامة نظام ديمقراطي، بعدها كان هنالك نوع من الاتفاق بين الصين وتايوان على أهم نقطة بينهما، وهي وجود (صين واحدة فقط)، لكن الأمر المتنازع بينهما تمثل في أي من الحكومتين كانت شرعية؟ وبعدها تغيرت الظروف من خلال التحضير – كما ذُكر آنفا – للانتخابات التايوانية التي جرت عام 1993؛ إذ أصبح " لي تنج هوى Lee Teng Hui " رئيسا جديدا لتايوان. واعتبرت هذه الخطوة بمثابة ضربة موجعة لآمال الصين في إعادة توحيد الصين وتحقيق الوحدة؛ إذ ظهر جليا أنه لا يوجد رغبة عند التايوانيين بالاتحاد مع الصين، الأمر الذي دفع بالرئيس الصيني السابق " جيانج زامين " إلى مغازلة تايوان من جديد، وعرض عليها نموذج هونج كونج (بلد واحد – نظامان)، حتى إن هذا العرض كان أسخى مما حدث مع هونج كونج؛ إذ سمح لتايوان بالمحافظة على قواتها المسلحة الخاصة بها، الأمر الذي رفضته تايوان. كما أن التطورات في تايوان أخذت اتجاها مختلفا من خلال سعي التايوانيين إلى الاستقلال التام؛ إذ تقدمت تايوان عدة مرات للحصول على عضوية الأمم المتحدة، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل (زايتس2003، 512-513). وذلك على الرغم من قبول تايوان عام 1990 مبدأ التفاوض المباشر مع الحكومة الصينية على قاعدة التكافؤ والمساواة وليس على أساس أن تكون تايوان تابعة للصين مثلما حدث مع هونج كونج (عطوان2004، 156-157).

إلا أن الأمور لا تسير وفقا لما تطمح به الصين وحتى تايوان، فقد حدثت عدة تطورات ساهمت في زيادة التوتر بين الصين وتايوان من ناحية، كما أظهر التدخل الأميركي وقدرته على المساهمة في إدارة هذه التطورات وحتى تصعيدها لما فيها من مصلحة خاصة بالولايات المتحدة الأميركية.

ويمكن الإشارة هنا، إلى جملة من هذه التطورات، منها ما أقلق الصين وأحدث بعض التوتر في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وهي سماح الأخيرة في شهر حزيران 1995 لرئيس تايوان " لي تنج هوى " بزيارة خاصة إلى الولايات المتحدة بهدف المشاركة في يونبيل جامعة كورتل التي كان قد تخرج منها. وهذا الحادث أدى إلى قطع المحادثات شبه الرسمية بين الصين وتايوان (زايتس2003، 513). وعلى إثر هذا الحادث، أصدرت الصين سلسلة من بيانات الشجب المنددة بهذه الزيارة، وكذلك استدعت سفيرها كما ألغت المفاوضات الثنائية، ومن ثم أخذت الصين بالاستعداد للرد على ما وصفته حينها بالغدر الأميركي (بورشتاين وكيزا2001، 90).

وجاء الرد الصيني من خلال قيام القوات الصينية بالاستعراض العسكري بالقرب من السواحل التايوانية بين الحين والآخر، مثلما حدث في شهر آذار عام 1996 أثناء استعداد تايوان لإجراء الانتخابات الرئاسية؛ حيث أجرى حوالي 150 ألف جندي صيني مناورات بحرية في جزر " فوجيان " مقابل السواحل التايوانية، التي تبعد عن السواحل الصينية مسافة 160 كيلومتراً؛ إذ اعتبر ذلك بمثابة التلويح باستخدام القوة (عبد الحي2000، 159). الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأميركية تُرسل حاملتي طائرات بكامل تجهيزاتهما وغواصات نووية لتكون بالقرب من مسرح الأحداث المتوترة آنذاك (زايتس2003، 513). وقد فسرت الولايات المتحدة إجراء التمارين والمناورات العسكرية الصينية في تلك المنطقة القريبة من تايوان بأنه أسلوب للي الذراع والتخويف (2000Pan، 18). أي كانت الولايات المتحدة تعتقد أن هذه المناورات لن تصل إلى حد قيام الصين بشن الحرب على تايوان.

وكان السفير الأميركي في الصين " جيمس ليلى " قد اقترح بأن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتزويد تايوان بالتجهيزات العسكرية. فيما أشار تقرير للكونجرس الأميركي عام 2002 صدر بعد تشكيل هيئة مراقبة من قبل الولايات المتحدة والصين إلى تقريع الأخيرة بسبب إجرائها تلك المناورات عام 1996، كما حث الكونجرس على دعم قدرة تايوان الدفاعية ولكن بدون دعم خارجي (2000Pan، 322).

ويُستشف من ذلك، أن الصين ستكون في مأزق كبير إذا ما اعتمدت الخيار العسكري في إعادة التوحيد، حيث سيؤدي ذلك إلى نوع من المجازفة بفقدان الصين ما كسبته في العقود السابقة في علاقاتها مع الدول الأخرى، خاصة الغربية منها. كما يدفع بالصين إلى صرف مصادرها المالية على الإنفاق العسكري بدلا من الاستثمار التنموي (عطوان2004، 157).

وهذا الأمر يُضاعف العبء على الاقتصاد الصيني ويؤدي به إلى التراجع، خاصة بعد أن حققت نموا اقتصاديا كبيرا وتحديدا في المجال التجاري، وطبعا هذا من أهداف الولايات المتحدة لإضعاف الصين. بالإضافة إلى أن عملية التوحيد بالقوة سيؤدي إلى تدفق كبير للمساعدات على اختلاف أنواعها وتحديدا العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية إلى تايوان. هذا في الوقت الذي ما زالت فيه الصين تعاني من خلل وقصور في إمكاناتها العسكرية في مقاطعة " فوجيان " الصينية المقابلة لتايوان. وبالتأكيد، فإن ذلك سيقلل من فرصة اعتماد الخيار العسكري؛ إن لم يتوافر ظرف دولي يضمن مثل هذه الخطوة دون أي إدانة من قبل المجتمع الدولي (عطوان2004، 157-158).

وفي هذا السياق، تتخوف الولايات المتحدة الأميركية من إعادة توحيد تايوان مع الصين، ويقول في هذه المسألة الكاتبان " بيرنشتاين ومونرو " :" أن إعادة وحدة تايوان مع الصين سيجعل الأخيرة قوية من الناحية الاقتصادية، وسيؤدي ذلك أيضا إلى الإخلال بموازين القوى، وسيعزز الوضع الاقتصادي والإستراتيجي الصيني (2000Pan، 322). لهذا تعمل الولايات المتحدة جاهدة – ولغاية الآن – على

تمزيق الوحدة الصينية وعدم إعادة تايوان إلى الصين، وذلك انطلاقا من الرغبة الأميركيـــة فـــي إبقـــاء الصين ضعيفة ومقسمة، الأمر الذي من شأنه أن يُسبب في إعاقة تقدم الصين لتصبح دولة عظمى.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت عملية بيع الولايات المتحدة الأميركية صواريخ (باتريوت) معدلة الـــصنع لتايوان عام 1997 قلقا شديدا لدى الصين، بسبب أن هذه النظم من الـــصواريخ يُـــؤثر علـــى القـــدرات الدفاعية الصينية. وجاء الموقف الصيني المندد بالسياسة الأميركية حينما لجأت الصين إلى استخدام حقها في مجلس الأمن الدولي (الفيتو) في كانون الثاني عام 1997 لمنع تنفيذ قرار تبنته الولايـــات المتحـــدة الأميركية لإرسال مراقبين دوليين إلى جواتيمالا. وجاء النقض الصيني بسبب العلاقات بـــين جواتيمـــالا وتايوان (عبد الحي2000، 155). وهذا دليل على أن الصين باستطاعتها استخدام قوتهـــا إذا مـــا أرادت إعاقة أمر يضر بمصالحها.

ولم يتوقف الأمر على ذلك، فقد وافق مجلس النواب الأميركي في شهر شباط عام 2000 علـــى قـــانون يدعم فيه الروابط العسكرية بين تايوان والولايات المتحدة الأميركية، على الرغم مـــن معارضـــة الإدارة الأميركية، لأن من شأن هذا القانون – الذي يقضي إلى تعزيز أمن تايوان وإقامة اتصالات عسكرية بين الطرفين الأميركي والتايواني، مع توسيع لبرنامج التدريب الأميركي للعسكريين التـــايوانيين – أن يزيـــد التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا، وينعكس ســـلبا علـــى تطـــور العلاقـــات الأميركيـــة – الـــصينية (الدسوقي2000، 182). والمعروف أن مصالح أعضاء مجلس الكونجرس تلعب دورها في مثـــل هـــذه المسائل، خاصة ما يتعلق ببيع الأسلحة، سواء لتايوان أو لغيرها.

وتصاعدت أيضا حدة التوتر في شباط عام 2000 حينما أصدر مجلس الوزراء الصيني وثيقة وجه فيهـــا تحذيرا لتايوان، في حال رفض حكومة تايوان تحديد موعد للدخول في مفاوضات لإعادة توحيد تـــايوان مع الصين سلميا. واعتبرت الصين أن هذا الرفض سيؤدي إلى فتح الباب للجوئها إلى اســـتخدام القـــوة

العسكرية لتحقيق الوحدة. وكان لهذا التهديد الأثر الكبير على تايوان؛ إذ نددت بهـذه التهديـدات، فيمـا أعربت الولايات المتحدة الأميركية عن قلقها البالغ إزاء هذه التهديدات. وطالب قائد أسطولها في المحيط الهادي آنذاك " نيس بلير " القادة الصينيين بالتحلي بالاعتدال والصبر في علاجهم لمشكلة تـايوان. فـي حين اعتبر الرئيس الأميركي أن تلك التهديدات هي مجرد استهلاك محلي للتأثير على الناخبين التايوانيين قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في تايوان. فيما أكدت الصين من جانبها أن هذه المسألة داخلية، مطالبـة الولايات المتحدة الأميركية بعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما اعتبر وزير خارجية الصين آنـذاك أن موقف الولايات المتحدة الأميركية ضخم من غطرسة القوى الانفصالية في تـايوان (الدسـوقي2000، 182).

وتُظهر هذه الأحداث المتعاقبة أهمية قضية تايوان وتأثيرها السلبي على العلاقات الصينية – الأميركيـة بعد انتهاء الحرب الباردة. وما يُدلل على أن هذه القضية ما زالت تُشكل نوعا من التوتر فـي العلاقـات بين الطرفين الصيني والأميركي هو احتجاج الصين بتاريخ 2007/1/8 على عزم الولايـات المتحـدة الأميركية السماح لرئيس تايوان بالتوقف في الولايات المتحدة خلال رحلته إلى نيكاراغوا للمشاركة فـي الاحتفال بتنصيب الرئيس النيكاراغوي الجديد (قناة الجزيرة2007). بالإضافة إلى أن المكـسيك وبنـاء على طلب صيني أمرت طـائرة الرئيس التايواني بعدم دخول مجالها الجوي أثناء عودته من نيكاراغوا (قناة الجزيرة2007). ويُدلل ذلك على أن المشكلة التايوانية التي ستبقى – إن لم يتم التوصل إلـى حـل بشأنها – من أهم القضايا الأمنية التي من الممكن أن تُثير المشاكل بـين الـصين والولايـات المتحـدة مستقبلا.

** أسلحة الدمار الشامل :

إن الخلاف في وجهات النظر حول هذه القضية جعلها من أهم الجوانب التي قادت، في فترة ما، للتباعـد في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأميركية. فقد احتلت هذه القضية لـدى الولايـات المتحـدة

الأميركية المرتبة الأولى في سُلم إستراتيجيتها في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ من شأن ذلك أن يُتـيح لأعظم قوة موجودة في النظام الدولي الإبقاء على الصراعات في المناطق ذات الأهميـة الإسـتراتيجية بدرجات منخفضة تستطيع السيطرة عليها بأقل الكُلفة، كما أن هذا يُشجع الولايات المتحدة الأميركية على خفض نفقات التسلح وتقليص وجودها العسكري خارج أراضيها؛ وبالتالي يُقلل من نسبة تعرضـها لأي تهديد خارجي (عطوان2004، 181). ولكن بالنسبة للولايـات المتحدة " لم تجر الريـاح كمـا تـشتهي السفن "، فقد غرقت في مستنقع الوحل في حربها ضد ما يُسمى " بالإرهاب "، بداية في أفغانستان ومـن ثم في العراق. تلك الحرب التي ما زالت نيرانها متأججة حتى الآن، واستنفذت الطاقات البشرية والمالية والعسكرية، وذلك في حرب تدور رحاها خارج الأراضي الأميركية، وتفصلها عنها مسافات طويلة جدا. الأمر الذي سيجعل الولايات المتحدة تضعف رويداً رويداً، في الوقت الذي تظهر فيه قوى جديدة علـى الساحة الدولية كالصين وألمانيا.

فيما ترى الصين من جانبها، أن مبيعات الأسلحة تعود عليها بفوائد عظيمة خاصة من العملة الأجنبيـة، الأمر الذي يسمح لها برفد عملية تنميتها الاقتصادية، والتي تمكنها من استيراد ما تحتاجه مـن منتجـات وخدمات متقدمة، بالإضافة إلى أن مبيعات الأسلحة تزيد النفوذ السياسي للصين على المستويين الإقليمـي والعالمي. ولكن يُلاحظ مؤخرا، أن الصين أخذت تعيد حساباتها بغية الالتقاء مع المصلحة الأميركية فـي منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث ظهر للصين أن التخلي عن جزء من تلك المبيعات فـي مقابـل الحصول على مساعدات مالية وتقنية أميركية، بالإضافة إلى المزيد من التسهيلات التي تُيسر لها الدخول – بدون إعاقة – للسوق الأميركية (عطوان2004، 182).

وبالرغم من ذلك، تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أن الصين هي جزء لا يتجزأ من مـشكلة الانتـشار ذاتها؛ إذ تعتبرها أنها ساهمت في توسيع دائرة الانتشار، نظرا لحاجة الصين لتصريف السلاح والحصول على العملة الصعبة، وبوصفها قوة كبرى منتجة لتلك الأسلحة، ولهذا السبب عكفت الصين عـلى عقـد

صفقات لبيع الصواريخ وتقنياتها، بالإضافة إلى بيع المواد النووية السلمية (عطوان2004، 182) لعـــدد من الدول.

فقد صدرت الصين الأسلحة إلى دول لم ترتق إلى محل الثقة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، " بـــل هي في نظر سياسة الولايات المتحدة الإستراتيجية متناقضة مع المصالـــح الأميركية. فقـــد قدمـــــت الصـــين مفاعلا نوويا لباكستان، وتصميمات قنابل ودائرة مغناطيسية لتخصيب اليورانيـــوم، والمعرفـــة التكنولوجية لكيفية إنتاج الأسلحة النووية، ومكونات الصاروخ قصير المدى (إم 11). كما باعت الصين لإيران مفاعـــلات نوويـــة ومعـــدات لتخصيب اليورانيوم وصواريـــخ أرضـــية مـــضادة للـــســـفن (سيلكورم) ومواد كيماوية لتصنيع أسلحة الدمار الشامل " (الهواري1998، 208).

وفي لجوء الصين إلى عملية التوسع في تصريف وبيع الأسلحة للحصول علـــى دخـــل إضـــافي يرفـــد اقتصـــادها القومي، أدى ذلك الأمـــر إلى زيـــادة التوتـــر بين الصين والولايـــــات المتحـــدة الأميركية (الأخرس2005، 110).

ومنذ أحداث " ميدان السلام السماوي " عام 1989، فرضت الدول الأوروبية حظرا لبيع السلاح للصين؛ إذ اجتهدت الولايات المتحدة الأميركية على حظر حصول الصين على أسلحة متطورة من الدول الغربية وإسرائيل، وشددت على مطالبة الأوروبيين مواصلة هذا الحظر، حتى إنها فـــي عـــام 2000 أرغمـــت إسرائيل على التراجع عن بيع الصين صفقة طائرات (فالكون) للتجسس بقيمة مليار دولار (لانـــدزبرج وبوركت2005، 3).

كما تجتهد الولايـــات المتحدة بتطويـــق الـــصين بقواعـــــد عـــسكريـــة أميركيـــة (لانـــــدزبرج وبوركت2005، 4)، وتفكر حاليا بزيادة قواعدها العسكرية في اليابان (قناة الجزيرة 2007). ولم يقتصر

الأمر على ذلك، بل تعداه إلى توجيه الولايات المتحدة الأميركية اتهامات مباشرة للصين بما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، برغم تأكيدات الصين عدم تعاونها مع أي دولة في هذا المجال، باستثناء ما يربطها من روابط أمنية مع باكستان منذ نهاية الحرب الباردة. كما مارست الولايات المتحدة ضغوطها القوية على الصين لمنعها من بيع أسلحة تقليدية إلى بعض الدول العربية خاصة سوريا والعراق وليبيا، بالإضافة إلى أنها عملت على توظيف النفوذ السياسي للصين في كوريا الشمالية التي لها علاقات مميزة مع الصين، وذلك بهدف العمل على عدم الإضرار بالمصالح الأميركية خاصة في مجال امتلاك الأسلحة النووية (عبد الحي2000، 156).

ولم تكتف الولايات المتحدة بتوجيه الاتهامات، بل لجأت إلى التهديد بوقف منافع العلاقات الاقتصادية مع الصين، وإيقاف تزويد الصين بالتقنيات العالية القدرة، وذلك في حال عدم استجابة الأخيرة لمطالب الولايات المتحدة الأميركية في إيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ إذ فرضت في حزيران 1991 عقوبات محدودة على شركتين من شركات السلاح الصينية، ورفضت الصين الاشتراطات الأميركية المسبقة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأميركية تلغي العقوبات التي فرضتها، بل لجأت إلى اعتماد سياسة الترغيب مع الصين من خلال منح الأخيرة حوافز للاستمرار في تعاونها في مجال الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد تمثلت سياسة الترغيب بالآتي (عطوان2004، 259):

1- إدخال الصين في مشاريع وأبحاث الفضاء الأميركية؛

2- إدخال الصين في مشاريع عضوية نظام السيطرة على تقنيات الصواريخ الباليستية؛

3- المساهمة في تطوير البرنامج النووي السلمي الصيني.

وبخصوص زيادة القوة العسكرية للصين، وما يُشكله ذلك من تناقض مع الولايات المتحدة الأميركية، يصف الكاتب الصيني " ليو هوي مين Liu Hui Men " : " أن أهمية ما حققه الصينيون من مركز

عالمي يعود كذلك إلى بناء القوة النووية بمفهومها العسكري والسلمي. واستمر هذا الحال إلى أن ساد اعتقاد لدى الصينيين بأنه كلما اتسعت الإمكانات النووية الذاتية، قلت فاعلية سياسة الردع النووي من قبل القوى العظمى الأخرى " (عطوان2004، 181). ومعنى ذلك أن القوة ضرورية في صعود الدولة.

" إن إدراك الصين بهذه الحقائق جعلها تمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأصبحت قضية انتشار هذه الأسلحة أحد منطلقات التناقض بين الولايات المتحدة الأميركية والصين؛ حيث صدرت الصين خلال العقدين الأخيرين أسلحة إلى دول ليست محل ثقة الولايات المتحدة، وكذلك كان لها حسابات إستراتيجية تتناقض دائما مع مصالح الولايات المتحدة " (عطوان2004، 181).

وهذا الأمر يؤكد أن النظرية الواقعية الجديدة التي تُركز على تعزيز القوتين الاقتصادية والعسكرية، ما زالت قادرة على تفسير ما يحدث لدى الصين في تركيزها على تقوية هذه القوتين لتصبح في مصاف الدول العظمى.

ومن جهة أخرى، شكلت مبادرة (الدرع الصاروخي الأميركي)، توترا في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأميركية؛ إذ إن هذه المبادرة – التي تعارضها الصين وروسيا الاتحادية كما تتحفظ بشأنها بعض الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة – ستؤدي إلى حدوث خلل في توازنات القوى الدولية، ورغم ذلك تُصر الولايات المتحدة الأميركية على إقامة هذا المشروع رغم هذه الاعتراضات (أبو عامود2001، 102).

ويُستشف من ذلك، أن هذا المشروع يستهدف في أساسه الصين في أمرين؛ الأول: إدخال الصين في سباق مكلف للتسلح، مثلما حدث مع الاتحاد السوفياتي السابق حينما أطلق الرئيس الأمريكي " رونالد ريجان " مبادرته (حرب النجوم) عام 1985، والأمر الثاني: ردع الصين وإضعافها من الناحية

العسكرية والإستراتيجية في المستقبل (أبو عامود2001، 101). بالإضافة إلى إضعافها اقتصاديا. وهـذا يُدلل على سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى إضعاف الصين حتى لا تـصل إلـى مـصاف الـدول العظمى.

وما يُقلق الصين من هذا المشروع، أن الولايات المتحدة الأميركية تُحاول شمل تايوان ضمن المـشروع، وهذا ما تردد عن وزير الدفاع الأميركي السابق " دونالد رامسفيلد " قبل وقوع تفجيرات أيلول 2001 – وهو يعتبر من أشد أنصار مشروع (الدرع الصاروخي) – من احتمال توسيع الولايات المتحدة لبرنامج (الدرع الصاروخي) ليشمل تايوان. وهذا ما يؤكد أن أهم ما في المشروع الأميركـي هـو إضـعاف الصين واحتواؤها بعد زوال الخطر التقليدي السوفياتي، وبعد أن لم تعد هناك قوى عظمى تـستطيع أن تحل محله سوى الصين. ويأتي ذلك أيضاً كنتيجة لتخوف الولايات المتحدة وحليفتها في القارة الآسـيوية اليابان من إمكانية الهيمنة الصينية واحتمال سطوتها على الممرات الإستراتيجية للمحيط الهادي (المائيـة والتجارية)، التي تعتبر الشريـان الحيوي لتجارة اليابـان وتحديدا في ظل نمو قدرات الصين البحرية (الغواصات)، وأيضا الصاروخية والنووية (معلوم2002، 91).

وكان لموافقة لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأميركي عام 1998 على مشروع قانون يقضي بنشر منظومة دفاع صاروخي في جميع أنحاء الولايات المتحدة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في زيادة التوتر بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى نية الأخيرة التخطيط لتطوير أنظمة دفاع صاروخية لمسرح العمليات لحماية كوريا الجنوبية واليابان. وجاء ذلك، على إثر إطلاق كوريا الشمالية صـاروخا عـابرا للقارات في شهر آب 1998 تجاوز الأراضي اليابانية وسقط في المياه الروسية، الأمر الذي جعل تايوان ترغب في الانضمام لهذه المنظومة، وذلك بسبب قيام الصين – بناء على تقرير للخارجيـة الأميركيـة قدمته للكونجرس الأميركي – ببناء منظومة متكاملة من الصواريخ الإستراتيجية عـلى سواحلها الجنوبية والشرقية، الأمر الذي اعتبر تهديدا مباشرا لتايوان (الدسوقي2000، 181).

ومما فاقم الوضع أيضا حسب ما صرح به " زهاو كيزهونج " عن قيام الصين بالتوصل إلى تصميم قنبلة نترونية، وقيامها بإجراء تجربة صاروخ جديد عابر للقارات في 2 آب 1999، بينما كانت الولايات المتحدة واليابان ترقبان احتمال قيام كوريا الشمالية بتجربة من هذا النوع من السلاح (جودمان2000، 51). إلا ان الصين هي من قامت بإطلاق مثل هذا الصاروخ.

" وكان رد الفعل الصيني أن منظومة الدرع الصاروخي لمسرح العمليات (T.M.D) يُشكل اتجاها معاديا لمصالح بلادهم وأمنها من جانب واشنطن، وأن هذا النظام الصاروخي من شأنه أن يُحول فضاء آسيا إلى ساحة معركة جديدة، وأن إدراك تايوان ضمن هذا النظام سيشكل تهديدا بالغ الخطورة لأمنها وسيعوق محاولتها لضم الجزيرة التايوانية وإعادة توحيدها مع الصين. وترى الصين أن نشر هذه المنظومة في آسيا سيمثل انتهاكا لنظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، وقد تضر بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، وسيتهدد السلام والاستقرار في تايوان وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي" (الدسوقي2000، 181).

وتجاوز الموقف الصيني ذلك إلى حد توجيه الصين تحذيرا للولايات المتحدة في حال استمرارها في هذا المشروع؛ إذ إن هذا الأمر سيدفع الصين إلى تقديم تكنولوجيا الصواريخ لدول أخرى، والتخلي عن التزاماتها الدولية الخاصة بالحد من تصدير هذه التكنولوجيا أو بعدم إجراء التجارب النووية. وفي ذلك رد وزير الدفاع الأميركي الأسبق " وليام كوهين " خلال زيارته للصين في شهر حزيران 2000 أن واشنطن في حاجة إلى هذا المشروع طالما لم تتوقف الصين عن تزويد دول أخرى بتكنولوجيا تطوير الصواريخ الباليستية (الدسوقي181،2000-182).

**** قصف السفارة الصينية في بلجراد عام 1999 :**

لقد زادت الفجوة بين الصين والولايات المتحدة نتيجة لتعرض السفارة الصينية في بلجراد للقصف من قبل الطائرات الأميركية في شهر أيار عام 1999 أثناء حرب الناتو الجوية في كوسوفو (آهن2002، 131). وقد رأت فيه الصين أنه حادث مُدبر من قبل الولايات المتحدة الأميركية (الدسوقي2000، 179).

وأدت عملية القصف هذه إلى تحطيم بعض أقسام السفارة الصينية ومقتل ثلاثة صحافيين صينيين. وكان الرد الصيني أن أوقفت – وعلى الفور – المفاوضات التي كانت تجري آنذاك حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. كما أدى هذا الحادث إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة لمدة عام (زايتس2003، 484).

وعليه، فقد شكل هذا الحادث توتراً شديداً بين الدولتين، ولعب دوراً في تأخير انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. رغم حاجة الصين لتلك المفاوضات، إلا أن هذا الحادث عكر جو تلك المفاوضات بين الدولتين، وجاء إيقافها كإحتجاج صيني على عملية القصف التي استهدفت السفارة الصينية، وكأسلوب ضغط صيني على الولايات المتحدة للإسراع في المفاوضات.

**** حادثة التجسس الأميركية على الصين عام 2001:**

لعب حادث تواجد طائرة المراقبة (التجسس) الأميركية Ep3 في تاريخ 2001/4/2 فوق الأراضي الصينية بهدف التجسس على التحضيرات الصينية الخاصة باسترجاع تايوان عسكريا إذا ما فشلت الحلول السلمية، دوراً في إعاقة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية لفترة من الزمن. وأدى الحادث إلى تصادم بين طائرة التجسس الأميركية وبعض الطائرات الصينية المقاتلة جنوبي بحر الصين، وسقوط إحدى الطائرات الصينية في المياه ومقتل أحد طياريها، بينما حطت طائرة التجسس الأميركية

على إقليم (هانيان). وعلى إثر ذلك، طالبت الولايات المتحدة الأميركية إرجاع طائرتها وطاقمها بشكل مباشر، فيما طالبت الصين الولايات المتحدة بتحملها مسئولية الحادث على ما جرى والاعتذار عن حادث التصادم الجوي والاعتذار عن مقتل أحد طياريها (Pan 2000، 323).

واستخدمت الولايات المتحدة الأميركية ذلك الحادث للي ذراع الصين من خلال التهديدات التي وجهها الكونجرس الأميركي بفرض عقوبات اقتصادية على الصين نتيجة احتجاز الأخيرة للطائرة الأميركية وطياريها لمدة 12 يوما، ولتحقيق جملة من أهدافها التي تتمثلت **في:** الاستمرار في عمليات التجسس سواء أثناء الأزمة أو بعدها؛ تعليق مفاجئ لبرنامج التعاون العسكري مع الصين؛ المبادرة بعقد صفقة جديدة من الأسلحة مع تايوان، واستعمال العامل الاقتصادي لإخضاع الصين للأمر الواقع (فهمي2001).

وقد فسر البروفيسور " ميرل جولدمن " من جامعة بوسطن الأميركية طلب الصين أن تقدم الولايات المتحدة اعتذارها للصين، أنه جاء من خلال التقاليد الثابتة الصينية والنفسية الدولية، ولم يكن له الدخل مع المضمون الذي جرى على وجه الخصوص، حيث إنه تم التجسس على الصين وتم انتهاك خصوصيتها وحكمها وتم فقدان أحد طياريها (2000Pan، 323). وعليه، طالبت الصين بإصرار أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم الاعتذار للصين ولشعبها على هذا الحادث.

وفي أعقاب هذا الحادث تم تأجيل حصانة تايوان، إلا أن الرئيس الأميركي " جورج دبليو بوش " أكد على وجود صفقة تجارية من الأسلحة مع تايوان سوف تبيعها لها الولايات المتحدة بغرض الدفاع عن نفسها، وهي ما تُسمى بالأسلحة الدفاعية. وضمت هذه الصفقة: مدمرات، وثماني غواصات تعمل بالديزل 12 (P-3C)، وغواصات لصيد الطائرات، وهيلكوبترات، وطوربيدات، وأسلحة برمائية هجومية (2000Pan، 324). وما كانت هذه الحادثة إلا دليلا صريحا عن المجهودات والمحاولات الأميركية للحد من الطموحات الصينية والحيلولة دون تطورها.

وخلاصة القول فيما يتعلق بالخلافات الأمنية، أن الولايات المتحدة تعمل على كبح جماح الصين وإضعافها للدرجة التي لا تستطيع بها الصين الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية المتسارعة، وأن تُواصل مشوارها على سلم الصعود إلى مصاف الدول العظمى. وانطلاقا من ذلك يتحمس غُلاة اليمين المحافظ في الولايات المتحدة ورجال المجمع الصناعي العسكري الباحثين عن عدو يُتيح لهم الاستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة، لهذا فالخيار أمامهم هو كبح جماح الصين وإضعافها وتطويقها.

وعليه، فالإدارة الأميركية ماضية بالفعل بهذا الخيار، " فقد استمرت بتنفيذ مبادرة الدرع الصاروخية في الفضاء، كما نشرت صواريخها في منطقة آلاسكا بهدف اعتراض أية صواريخ صينية أو روسية، بالإضافة إلى إقامتها 13 قاعدة عسكرية في دول آسيا الوسطى وأفغانستان القريبة من الأراضي الصينية. ولم تتوان الولايات المتحدة عن تمتين علاقاتها مع اليابان، إذ دفعت اليابان إلى تعديل معاهدة الدفع والأمن المشتركة لزيادة القوة العسكرية اليابانية. يُضاف إلى ذلك، نسج الولايات المتحدة خيوط تحالف جديدة مع الهند بهدف إقامة توازن قوى جديد في آسيا بهدف إضعاف الصين " (ذياب2006، 179).

ثانياً .. / الأسباب الاقتصادية :

**العائق التجاري:

رغم التطور في العلاقات التجارية الثنائية والتبادلات الكبيرة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها كانت علاقات غير سهلة؛ إذ إن الكونجرس الأميركي ولفترات طويلة استغل مراجعة تشريع الدول المفضل التعامل معها ليربط بين حرية التجارة مع الصين بسجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن

جهة أخرى، كان لوجود فائض في الميزان التجاري بين الدولتين الذي كان على الدوام لصالح الصين، أثره في التسبب بخلافات بين الدولتين.

وشكل قلق الولايات المتحدة – التي عبر عنها مجلس الكونجرس – من الخلل والعجز في الميزان التجاري (Cheng، 2002)، أن حال دون انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في التسعينيات من القرن العشرين. بالإضافة إلى أن العلاقات التجارية بين الدولتين ليست متكافئة إطلاقا (تشنج ودونج2002، 188)، ويظهر ذلك في الفائض التجاري السنوي الكبير إلى حد ما بين الصين والولايات المتحدة. ويُلاحظ عدم التكافؤ في تفوق اعتماد الصين على الولايات المتحدة، ويتضح ذلك في حركة الاستيراد والتصدير؛ حيث أن حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة يُمثل 20% من إجمالي الصادرات الصينية، فيما صادرات الولايات المتحدة إلى الصين تمثل 2% من إجمالي صادراتها فقط. ويبلغ حجم الواردات الأميركية في إجمالي السلع الصينية المستوردة 10%، وتمثل الواردات الصينية في إجمالي الواردات الأميركية 2,5% تقريبا (تشنج ودونج2003، 188). ومعنى ذلك، أن الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة هي أكثر من الصادرات الأميركية إلى الصين، أي أن الصين تُصدر أكثر إلى الولايات المتحدة.

وقد بلغ الفائض بالميزان التجاري[1] لصالح الصين ،على سبيل المثال، عام 1996 حوالي 39,5 مليار دولار (عبد الحي2000، 154)، بينما بلغ عام 1997 نحو 40,3 مليار دولار، وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان في هذا المجال، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأميركية للطلب من الصين بفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية (الأخرس2005، 151–152) وخاصة الولايات المتحدة، بغية إصلاح الخلل

---

[1]- الميزان التجاري: يقصد به تلك العلاقة بين القيمة الإجمالية للصادرات والقيمة الإجمالية للواردات مع كافة الدول (الأخرس2005، 153).

في الميزان التجاري. فيما رفضت الصين هذه الإحصاءات مؤكدة أن الولايات المتحدة بالغت في قيمة التقديرات (عطوان2004، 207). حتى إن الفائض التجاري استمر بالارتفاع بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ووصل عام 2002 – على سبيل المثال – نحو 103 مليار دولار (صحيفة الشعب اليومية2003).

وبغض النظر عن الأرقام المتباينة؛ فإن التصاعد الحاد في الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأميركية يُشير إلى الأسباب الجوهرية وراء القلق الأميركي (عبد الحي2000، 154)؛ **وهو ما تُوضحه الأرقام الواردة في الجدول الآتي:**

جدول رقم (1) الفائض التجاري بين الصين وأميركا

العام	الفائض التجاري لصالح الصين/ مليار دولار
1990	10،4
1991	12،6
1992	–
1993	22،77
1994	29،49
1995	33،81
1996	39،52
1997	40،3
2000	83،8
2001	103
2002	103
2004	162
2005	202
2006	228
حتى منتصف2007	205،2

يُظهر الجدول السابق، أن فائض الميزان التجاري مع الولايات المتحدة – وهو بطبيعة الحال لصالح الصين – في حالة تزايد عام بعد آخر.

ومن جهة أخرى، لوحت الولايات المتحدة الأميركية في حال عدم فتح الصين لأسواقها، وكمحاولة منها لتخفيض حجم الفائض التجاري، باستخدام **الإجراءات الآتية (عبد الحي2000، 155):**

1- " فرض بعض القيود على التجارة مع الصين؛

2- تخفيض حصص استيراد الأقمشة والملابس الصينية، كما حدث عام 1983. وكان الرد الصيني على ذلك بأن فرضت قيودا على وارداتها من القطن الأميركي؛

3- التهديد بإعادة العمل ببعض القوانين ضد سياسة الإغراق التجاري (Dumping) من ناحية، وتحميل الصين مسؤولية النتائج المترتبة على (القرصنة الفكرية) المتمثلة في نسخ الأسطوانات الموسيقية وأقراص الحاسوب والتصاميم المختلفة من ناحية ثانية، وهو أمر يُكلف الولايات المتحدة خسارة سنوية تصل إلى 400 مليون دولار تقريبا، والعمل على منع وصول القمح الصيني إلى السواحل الشمالية الغربية الأميركية لأغراض صحية بسبب إصابته بأمراض زراعية؛

4- استمرار الزيارات من قبل مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى إلى الصين للضغط عليها لفتح أبواب أسواقها أمام المنتجات الأميركية؛

5- التهديد برفع سياسة (الدولة الأولى للرعاية) التي تحظى بها الصين واستمرار الاعتراض على دخولها إلى منظمة التجارة العالمية ".

كما وجهت الولايات المتحدة اتهاماتها للصين بانتهاج الأخيرة سياسات اقتصادية جائرة تقود إلى إغراق السوق الأميركية بسلعها عبر طرف ثالث، متجاوزة بذلك الحصص التصديرية للسوق الأميركية، التي حددتها بالسابق الإدارة الأميركية، خاصة ما يتعلق منها بالمنتوجات والملابس الصينية الجاهزة (عطوان2004، 207).

بالإضافة إلى ذلك، يكمن السبب الأساسي في تمتع الصين بأكبر فائض تجاري مع الولايات المتحدة، بأن أصبح المنتجون الآسيويون الذين كانوا سابقا يُصدرون للولايات المتحدة الأميركية عن طريق بلدان أخرى في آسيا، يُنتجون في الصين ويُصدرون منها. وهذا الأمر شجع كثيراً الشركات الأميركية العملاقة

أمثال (جنرال موتورز، جنرال إليكتريك، دوبون ويوم براندز) باستغلال الفرص المتوافرة في الصين وزادت من استثماراتها هناك بشكل كبير. طبعا هذا الاستثمار زاد من العجز التجاري لصالح الصين، وأصبحت الشركات الأميركية العاملة في الصين من مصدرة بشكل صافٍ إلى الصين، أصبحت مصدرة بشكل صاف إلى الولايات المتحدة. وهذا الأمر ساعد على تفسير سبب استمرار العجز التجاري الأميركي مع الصين في التصاعد. وقد ساهم نجاح الصين في التصدير وانعكاسه الإيجابي على الشركات الأميركية، إلا أنه كان له انعكاس سلبي على الشركات الأميركية العاملة في الولايات المتحدة. وقد ساهم هذا التطور أيضاً في تدمير إنتاج الصناعات التحويلية وفرص العمل في الولايات المتحدة وفي حدوث عدم توازن اقتصادي أكبر وعدم استقرار في الاقتصاد الأميركي واقتصاد العالم (لانـدزبرج وبوركت2005، 121-122).

وقد كان لحساب العجز التجاري أثره على العلاقات الصينية – الأميركية، فقد اختلف الطرفان في حساب هذا العجز، فمثلا، تقوم التقديرات الأميركية – حسب وجهة النظر الصينية من الناحية الإحصائية – على أن الصادرات الصينية إلى السوق الداخلي للولايات المتحدة الأميركية تتم عبر هونج كونج، التي تعتبرها صادرات صينية خالصة، في حين لا تتضمن الإحصاءات الأميركية صادراتها للصين عبر هونج كونج، وهي بالتالي تُخفض من حجم صادراتها وتُعظم من الواردات الصينية إليها. أما ما يتعلق بالناحية الاقتصادية، فقد توقفت الصين عن استيراد السلع والخدمات الكثيفة العمل من تايوان وهونج وكونج وبعضها أميركية الصنع؛ واستفادت الصين من العمالة الرخيصة الموجودة لديها في إنتاج تلك السلع والخدمات المستوردة. ولم يقتصر الأمر على إنتاجها لهذه السلع بل أصبحت مصدرة لها، وبالتالي انتفت الضرورة إلى استيرادها من الولايات المتحدة الأميركية أو من غيرها (عطوان2004، 209).

وهذا الأمر أزعج الولايات المتحدة وزاد من تعاظم العجز التجاري لصالح الصين؛ إذ أصبح هذا العجز يُراكم على العجز الكلي الذي تعانيه الولايات المتحدة أساسا، إذ استمر نمو الصادرات الصينية إلى

الولايات المتحدة، واستمر معه نمو العجز التجاري بين الدولتين. وعلى سبيل المثال، وصلت نسبة النمو التجاري بين الدولتين في الفترة الواقعة بين 1993– 1998 إلى 25% ، بينما لم تزد الصادرات الأميركية إلى الصين للفترة ذاتها إلا بنسبة 10% ، وعليه أخذت الولايات المتحدة الأميركية بإعطاء الأولوية للتبادل التجاري مع الصين بعد اليابان (عطوان2004، 209).

وتُبرر الصين استمرار عدم التحسن في الميزان التجاري إلى كونها بلداً نامياً لا تستطيع زيادة مشترياتها من الولايات المتحدة الأميركية (عطوان2004، 260). وتأخذ الولايات المتحدة على الصين، قيام الأخيرة بمنح إعانات إنتاج لقطاع الزراعة والصناعة وإعانات تصدير للمنتجين، وإعطاء إعانات غير مباشرة مثل تكاليف الشحن والرسوم الإدارية. كما تعتمد الصين على (المنافسة السعرية)؛ إذ تعتبر أن السعر هو أهم عناصر تلك المنافسة في الإستراتيجية التسويقية، حيث تقوم بتغيير منحنى الطلب على السلعة من خلال تغيير السعر بالانخفاض وإحداث الإغراق التجاري. ويُلاحظ أن اليابان لم تنتهج نفس أسلوب الصين؛ فاليابان لم تعتمد على السعر كأحد الأساليب والسياسات التي تستخدمها في إستراتيجيتها التسويقية، بسبب اعتمادها على العوامل غير السعرية في التركيز على هزيمة المنافسين في الأسواق الخارجية، حيث تعتبر اليابان أن أساس المنافسة يكمن في (الجودة الشاملة) (الأخرس2005، 155)، وليس في (المنافسة السعرية) كما هو الحال في الصين.

وخلاصة القول في ما يتعلق بالفائض التجاري، أنه بات واضحا أن الولايات المتحدة الأميركية تعمل بصورة مستمرة على تخفيض فائض الميزان التجاري المتنامي لصالح الصين. وتُمارس الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على الصين لرفع قيمة عملتها والإسراع في فتح أسواقها للمنتجات الزراعية الأميركية، في محاولة منها لتخفيض الفائض الكبير لصالح الصين من التبادلات الثنائية بين الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، إن من غير المحتمل أن تسمح الولايات المتحدة الأميركية باستمرار نمو العجز التجاري دون حدود، بغض النظر عن موقف صناع السياسة في الولايات المتحدة حول الصين

(لاندزبرج وبوركت2005، 84) . يتضح من ذلك، أن الولايات المتحدة تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالحها.

وحسب ما يرى " لسترو ثرو " بأن " الواقع غير هذا، إن نفور الولايات المتحدة من عمل أي شيء بشأن عجزها التجاري سيحد في المدى البعيد، من قدرتها على ممارسة قيادتها العالمية. فلأن الولايات المتحدة سمحت لنظام معين بالتطور يؤدي مباشرة إلى عجز تجاري مع اليابان، وسمحت لبلدان العالم الأخرى بتمويل عجزها التجاري الواسع مع اليابان من الفوائض التي تُولدها تجارتها مع الولايات المتحدة. وأخذت أسواق الصرف الأجنبية تُبادل الدولار مع العملات الأجنبية بأسعار تُخفض من قيمة الدولار بشكل فادح. وإذا ما نظر المرء للأمر من زاوية مقياس (تعادل القوة الشرائيةPPP)، ولأن الأميركان يدفعون لقاء الزيادة في وارداتهم على صادراتهم بالدولار، فإن مقادير هائلة من الدولارات تتدفق نحو الأسواق المالية العالمية، في الوقت الذي لا يُوازن هذا العرض من الدولار طلب مقابل عليه في هذه الأسواق. وكان لا بد لهذا الفائض من الدولارات أن يضغط باتجاه خفض قيمة الدولار. ونتيجة لهذا، ستظل قيمة الدولار تهبط حتى تتم تصفية العجز الراهن في الحساب " (ثورو1998، 169 – 170).

** الاختلاف في وجهات النظر بين الصين والولايات المتحدة في انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

احتلت قضية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية اهتماما كبيرا من قبل الطرفين منذ العام 1986 عندما كانت تلك المنظمة تسمى (الجات). فقد تبنت الولايات المتحدة مبدأ حرية التجارة وفتح الأسواق في إطار تلك المنظمة، بينما رغبت الصين في الانضمام للمنظمة مع تمتعها بالمزايا التفضيلية الممنوحة للدول النامية، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة على اعتبار أن الاقتصاد الصيني كبير لدرجة أن مجرد إعفاءه من الالتزام بقواعد التجارة الدولية يُشكل خطورة على الاقتصاد الصيني والدولي على حد

سواء. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أن زيارة الرئيس الأميركي السابق " بيل كلينتون " للصين عام 1998، لم تستطع إنهاء موضوع فتح الصين أسواقها أمام المنتجات الأميركية، بل رغم تحسن العلاقات الصينية – الأميركية في أعقاب تلك الزيارة لمدة سبعة أشهر، إلا أن السياسة الصينية عادت إلى بطئها الشديد في فتح أسواقها أمام المنتجات الأميركية؛ بالإضافة إلى تعثر الإصلاحات الاقتصادية (الدسوقي2000، 179)، الأمر الذي تضاءل معه آنذاك انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسة في الاعتراض الأميركي على انضمام الصين إلى المنظمة الدولية هي أسباب سياسية؛ **فإن هنالك بعض المشكلات ذات الطابع غير السياسي ومنها (عبد الحي2000، 88- 89):**

1- " أن القواعد التجارية التي تعمل منظمة التجارة العالمية بناء عليها ترتكز بشكل أساسي على اقتصاديات السوق، ولما كان الاقتصاد الصيني محتكرا في قطاعاته المركزية بيد الحكومة، فإن القدرة على التوفيق بين هذا النمط من الاقتصاد والقواعد المستخدمة من قبل منظمة التجارة العالمية ليست بالأمر الهين. لكن يُلاحظ أن نصيب القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني يتزايد بشكل واضح؛ فقد ارتفع نصيب هذا القطاع من 22% عام 1978 (بداية الإصلاحات الاقتصادية) إلى 29% عام 1995 من ناحية، وارتفع حجم القطاع المشترك بين القطاعين العام والخاص إلى نسبة 14% في عام 1995 من ناحية ثانية؛

2- تتهم بعض الجهات الدولية القوانين الصينية الخاصة بالتجارة بعدم دخولها أو عدم اتساقها، أو أن الصين لا تُراعي بعض الحقوق مثل حقوق الملكية الفكرية، تلك القضية التي دفعت الولايات المتحدة إلى التهديد بفرض العقوبات على الصين؛

3- أن بعض القيود المفروضة على الاستيراد في الصين تتناقض مع مبدأ حرية التجارة؛ إذ إن أي استيراد إلى الأسواق الصينية يحتاج إلى تصريح من الحكومة، لكن الصين وعدت بأنها ستلغي هذا القانون بعد خمس سنوات من دخولها في عضوية منظمة التجارة العالمية؛

4- الاعتراض على المشروعات المشتركة؛ إذ تشترط الحكومة الصينية على أي مشروع مشترك أن يكون أحد أطرافه صينيا، وأن يمتلك الجزء الأكبر من الأسهم. لكن الصينيين يردون على ذلك بالقول إنهم قدموا بعض التنازلات في هذا الجانب، حيث لم يعودوا يشترطون أن تستورد المشروعات بمقدار ما تُصدر. ويعرض الصينيون رغبتهم في إلغاء الشروط على المشروعات المشتركة والخاصة بأن تشتري هذه المشروعات موادها الخام من الصين، كما أن الصينيين يصرون حتى الآن على ضرورة أن تتولى الجهات الصينية عملية توزيع الإنتاج، مبررين ذلك على أساس أن التوزيع يدخل ضمن نطاق الخدمات؛ وهو قطاع لم يجر الاتفاق عليه حتى الآن في نطاق منظمة التجارة العالمية؛

5- تواجه المصارف الأجنبية بدورها نمطا مماثلا من المشكلات؛ إذ تمنع المصارف الأجنبية من التعامل بالعملة المحلية، أو من التعامل مع المواطن الصيني، إذ إن 90% من القروض الممنوحة للصين – التي تُمثل 12% من الدخل المحلي الإجمالي – تذهب إلى القطاع العام. غير أن الحكومة الصينية بدأت منذ مطلع عام 1997 في إصدار بعض اللوائح التي تُخفف من هذه القيود؛ كما حدث في (شنجهاي) التي منحت بعض الرخص لمصارف أجنبية. ويبدو أن الهدف الأساسي من هذه القوانين المعرقلة لنشاط المصارف الأجنبية هو حماية الإنتاج الصيني من المنافسة. وتخشى الحكومة الصينية أن يؤدي دخول المصارف الأجنبية إلى مجال الإقراض إلى عدم قدرة النظام المصرفي الصيني على مجاراتها في الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير في بنية النظام الاقتصادي، وبالتالي التأثير في البنية الاجتماعية الصينية. إن عدم وجود مصارف صينية خاصة بالصين باستثناء مصرف واحد، يُلقي مسؤولية النشاط المالي على الدولة وحدها؛

6- اعتزام الصين عدم السماح باستيراد السيارات لمدة 15 عاما، بهدف حماية إنتاجها الداخلي بعد دخولها إلى منظمة التجارة العالمية. وقد كان 96% من مبيعات السيارات في الصين عام

1993 لصالح المؤسسات الحكومية، ومشروعات القطاع العام. وقد يكون هذا القرار لـصالح المستثمر الأجنبي المشترك في مشروعات مشتركة لإنتاج السيارات في الصين، إلا أن القـرار صار بالجهات الأخرى التي ليس لها مشروعات مشتركة في هذا القطاع داخل الصين"[1].

ولدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية طُلب منها تقليل الرسوم الجمركية على البضائع الـصناعية والزراعية وتقليل المعونات المالية الحكومية وإزالة المتطلبات الإلزامية للاسـتثمار الأجنبـي، وتعزيـز حقوق الملكية الفكرية، وتم الطلب من الصين أيضا أن تتعهد بأن تفتح قطاع خدماتها للأجانـب وإلغـاء القيود على تجارة وتوزيع العديد من المنتجات (International Monetary Fund 2005، 5).

وكذلك طُلب من الصين منح الأعمال الأجنبية قدرة على الوصول إلى الأسواق الصينية بصورة أكبـر، خاصة في ميادين التأمين والبنوك والاتـصالات التي كانت قبل ذلـك محمية مـن قبل الصين. وهـذا يعني أن هناك كثيرين في الصين ممن سوف تتعرض مـصادر رزقهـم للمنافـسـة الأجنبيـة (The Economist2001، 35).

ومن جهة أخرى، كان أحد نقاط الخلاف مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فـي مـسألة انـضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية خلال المحادثات التي دارت بينهما حول بعض الامتيازات للوصـول إلى الأسـواق في الصين التي تمتعت بهـا مجموعـة التـأمين الأميركيـة (AIG) American International Group (The Economist 2001، 35).

ويتبين مما ورد، أن الدولة العقلانية تسعى إلى حماية إنتاجها من أي منافسة خارجية، وتلجأ إلى اتخـاذ الإجراءات التي تكفل لها هذه الحماية.

---

[1]- **أنظر The Economist 15,1997.p71-72**

**** قضية العملة الصينية (اليوان Yuan) :**

تُعتبر قضية العملة الصينية المعروفة باسم (يوان) أهم القضايا الشائكة المتعلقة بالتجارة، وما زالت بين الولايات المتحدة الأميركية والصين. وأتى النقد الأميركي بخصوص هذه العملة جراء محافظة الصين على قيمة غير حقيقية لعملتها تجعلها 40% أقل من قيمتها الحقيقية في حالة تركها لقوى السوق، ونتيجة للسياسة الصينية في هذه القضية تنخفض أسعار المنتجات الصينية في السوق الأميركي، وبالمقابل ترتفع أسعار المنتجات الأميركية في الصين. وهذا ما أشار إليه " بين شتيل " بأن زيادة قيمة العملة الصينية سيؤدي إلى زيادة في الأسعار في السوق الأميركي، إضافة إلى احتمال حدوث تضخم كبير في الولايات المتحدة. وهذه القضية كانت من ضمن الأسباب في وجود الفائض التجاري الكبير لصالح الصين، بالإضافة إلى أن ذلك من شأنه حسب الوجهة الأميركية أن يُؤثر سلبا على قدرة الولايات المتحدة التنافسية (المنشاوي2006).

وهذا الأمر أزعج وما زال الولايات المتحدة التي تُلح بصورة مستمرة على الصين لرفع قيمة عملتها، الأمر الذي رفضته الصين مرارا وتكرارا، رغم أنها تعد بين الفترة والأخرى بإجراء إصلاح على عملتها وتغيير قيمتها.

من المعروف أن الصين تُطبق نظام صرف يعتمد على مبدأ " التعويم الخاضع للسيطرة Managed Float "[1]. وتتهم الولايات المتحدة الصين في خفض قيمة عملتها، وذلك على اعتبار أنها حيلة من الصين لزيادة صادراتها وخفض وارداتها. ويُلاحظ أن الولايات المتحدة الأميركية ليست هي الدولة الوحيدة التي تُطالب الصين برفع قيمة عملتها، بل هناك الاتحاد الأوروبي واليابان يطالبون بتغيير أسعار الصرف الذي يعتبرونه من وجهة نظرهم بأنه سعر صرف اصطناعي وغير نزيه. فيما تُقاوم الصين الضغوطات

[1]- هو نظام يعمل على تثبيت سعر العملة الصينية اليوان أمام الدولار الأميركي بصورة أو بأخرى (سوتير2004، 97). ويساوي اليوان لعام 2005 حوالي 8,62 دولار أمريكي (مولافي والكافوري 2005).

التي تُمارس عليها لتغيير قيمة عملتها، كما تخشى الصين التي تسعى للحفاظ على ميزتها التجارية (المترتبة على تدني القيمة النسبية لعملتها) من عدم الاستقرار الذي قد يأتي جراء أي ارتفاع في قيمة اليوان (سوتير 2004، 97-98).

ومن جهة أخرى، دخل الكونجرس الأميركي على الخط وسعى – في مرات عديدة – لمواجهة الموقف الصيني عبر اقتراح التشريعات المختلفة وتنظيم الحملات المضادة للصين، وذلك بهدف الضغط على الصين لتغيير قيمة عملتها.

** الخلافات حول الملكية الفكرية :

مثلت هذه القضية، وما زالت، أحد مصادر التوتر في العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية التي تعود بداياتها إلى عام 1994، على أثر تحذير الولايات المتحدة الحكومة الصينية في حالة استمرارها بانتهاك تلك الحقوق، مهددة إياها باللجوء إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الصين. وتكررت هذه القضية في العام 1995، الأمر الذي جعل الصين تتخذ من جانبها بعض الإجراءات الرادعة بحق شركاتها وأفرادها المخالفين. وقد وجهت الولايات المتحدة الأميركية اتهامات صريحة للصين بسبب قيام شركات صينية بأعمال سطو على حقوق الملكية الفكرية[1] لأفراد وشركات أميركية؛ وذلك من خلال خرق حقوق براءات الاختراع ونسخ وإعادة طبع شرائط الفيديو والأفلام السينمائية والموسيقية والكتب

---

[1] – " **لقد كانت حقوق الملكية الفكرية وحماية الأفكار إحدى القضايا المهمة في دورة أورجواي، على الرغم من أنها لا علاقة لها إطلاقا بتحرير التجارة، ولكنها تتعلق بحماية الأفكار، وذلك بعد أن أصبحت قيمة السلع في محتواها الفكري (أي أن نسبة عالية من الكلف النهائية تعود للبحث والتطوير والإبداع والتكنولوجيا)، لذلك أصبحت حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية تشكل قضية أساسية في المفاوضات، كما أصبحت هذه الأمور مصدر مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية (الجميلي1998، 189).**

من دون الحصول علـــى تـــرخيص مسبق، أو دفـــع مستحقات للمنتجين الأميـــركيين (عطـــوان2004، 209).

ولا يقتصر الأمر على نسخ برامج الكمبيوتر Soft Ware والأفلام DVD، بل لجأت الشركات الصينية إلى نسخ وتصنيع أدوية وقطع غيار طائرات (المنشاوي2006). وكمثال على قيمة الخسائر الأميركيـــة من جراء انتهاك الصين لحقوق الملكية الفكريـــة الأميركية قُدرت عام 1994 حوالي 827 مليون دولار (عطوان2004، 210).

وعليه، لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي تجاه هذه القضية، فقد لجـــأت للتهديـــد بفـــرض عقوبـــة جمركية تصل إلى 100% على صادرات الصين إليها التي بلغت قيمتها نحو مليار دولار أمريكي؛ حتى إن قيمة الصادرات الصينية موضع التهديد وصلت خلال مواصلة الولايـــــات المتحدة التهديد بخصوص هذه القضية إلى 2,8 مليار دولار، وشملت كثيراً من المنتوجات خاصة المنسوجات والملابس الجـــاهزة وألعاب الأطفال والأجهزة الإلـــكترونية. وفي نفس الوقت، حصل التهديـــد المتبـــادل، فـــردت الـــصين بالمقابل، وهو القيام بتهديدات مماثلة، وأعلنت الصين عام 1994 عن قائمة من الرسوم الجمركية التـــي فرضتها على السلع الأميركية المستوردة مثل المشروبات والسجائر وأدوات التجميل وأشرطة الفيـــديو. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل لجأ العديد من رجال الأعمال الصينيين لحل عقود المشاركة في الأسواق مع نظرائهم من الولايات المتحدة الأميركية. وأيضا استمر التهديد الأميركي عام 1995 وطالبت بمعاقبة 29 شركة صينية لانتهاكها تلك الحقوق (عطوان2004، 212). وما زالت هذه القـــضية مـــن القـــضايا العالقة لغاية الآن بين الطرفين. وكان أخرها تقديم الولايات المتحدة شكويين في شهر نيسان 2007 ضـــد الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بسبب استمرارها انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً ../ قضايا حقوق الإنسان والحريات الدينية:

هذه القضية لم تُثر في إطار العلاقات الأميركية – الصينية إلا بعد حادثة (ميدان السلام السماوي)؛ حيث استخدمت السلطات الصينية الدبابات في قمع مظاهرات الطلبة المطالبين بالديمقراطية عام 1989. وعقب هذه المظاهرات، أصدرت الولايات المتحدة عددا من الإجراءات المستنكرة لانتهاك الصين لحقوق الإنسان، وعلقت التبادل التجاري رفيع المستوى، وفرضت عقوبات اقتصادية، وفرضت حظرا على صادرات الأسلحة إلى الصين، كما فرضت عقوبات اقتصادية وعلقت أنشطة شركات التأمين الخاصة في الخارج (OPIC). بالإضافة إلى ذلك، أوقف صندوق النقد الدولي إعطاء الصين أي قروض تتعلق بالتنمية وعدم دعمه للقروض المصرفية وقروض للمشاريع، باستثناء التي تُعالج الاحتياجات الإنسانية الأساسية. كما دعت الولايات المتحدة خلال مؤتمر جرى عقده في " هيوستن " الأميركية عام 1990 إلى تجديد الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الصين (2006en.wikipedia.org).

ولم يقتصر الأمر على فرض تلك العقوبات من قبل الولايات المتحدة على الصين، بل أرغمت الولايات المتحدة الدول الغربية على فرض عقوبات على الصين خاصة في منع بيع الأسلحة للصين.

واعتبرت الصين وما زالت مثل هذه القضايا شأنا داخليا لا يجوز التدخل فيها، موضحة أن مفهومها عن حقوق الإنسان ينبع من خصوصيتها الثقافية المغايرة للخصوصية الغربية. كما ترى الصين أن الولايات المتحدة تُوظف هذه القضية توظيفا مغرضا، وأنها تعتبرها ورقة ضغط ومساومة مزعجة للصين. وعليه، هاجمت الصين الولايات المتحدة ونددت بالمزاعم الأميركية. إلا أن الولايات المتحدة في شهر آذار 2000 وتعقيبا على التصريحات الصينية في هذا الشأن، أكدت أنها ستدعم مشروع قرار ينتقد الصين في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ومن ثم تصاعد الموقف على إثر تصريح وزير خارجية الصين آنذاك " وانج جوانيا " محذرا فيه أن علاقة بلاده مع الولايات المتحدة ستشهد انتكاسة خطيرة إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على تأييدها لهذا القرار. وعلاوة على ذلك، أكد الوزير الصيني أن استمرار

واشنطن في انتقادها للصين في هذه القضية يُعد تدخلا في الشؤون الداخلية للصين. وقد كانت هذه القضية من القضايا التي طرحتها الولايات المتحدة على بساط البحث، في مداولاتها مع الصين حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث ربطت هذه القضية بالموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (صحيفة الشعب اليومية2001).

وقد مارست الولايات المتحدة سياسة المساومة مع الصين في ربط انضمامها إلى المنظمة العالمية بالمسيرة الديمقراطية والسياسية في الصين، وحاولت مرارا وتكرارا المساومة خلال محادثاتها مع الصين حول مسألة الانضمام، الأمر الذي رفضته الصين بشكل حاسم، على اعتبار أن هذا الربط يُعد بمثابة معاملة غير عادلة من جانب الولايات المتحدة إزاء انضمام الصين إلى هذه المنظمة. ويأتي تفسير الصين للأمر بأنه غير عادل، لأن غالبية الدول النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية لم يتم خلالها ربط مسألة الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان وبين انضمامها للمنظمة العالمية، ولم تُؤخذ هذه القضايا في عين الاعتبار بالنسبة للولايات المتحدة أيضا. وكان من نتيجة ممارسة الولايات المتحدة والدول الغربية ضغوطهم على الصين فيما يتعلق بمسألة الانضمام أنها كانت لفترة طويلة مخيبة للآمال الصينية (تشنج ودونج2003، 192-193). وقد أخرت هذه المسألة انضمام الصين إلى المنظمة العالمية حتى عام 2001.

والمعروف أن الولايات المتحدة تُثير قضية حقوق الإنسان في الصين على اعتبار أنها إحدى قيم الحضارة الغربية الواجب احترامها وفقا للعهود الدولية. ومن جملة الانتقادات الأميركية لسجل الصين في مجال حقوق الإنسان أن تضمن التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية الصادر في شهر شباط 1999 حول حقوق الإنسان في العالم شجبا لممارسات الحكومة الصينية إزاء المعارضين لها، على الرغم من توقيعها عام 1998 على وثيقة الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية السياسية في جنيف. كما أصدر مجلس الشيوخ الأميركي في نفس الشهر قرارا يُدين فيه حالة حقوق الإنسان في الصين. بالإضافة

إلى توجيه " مادلين أولبرايت " وزيرة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس السابق " بيل كلينتـــون " فـــي آذار 1999 اتهاما للصين لانتهاكها حقوق الإنسان (الدسوقي2000، 181).

بالإضافة إلى ذلك ، فرضت الولايات المتحدة سبعة شروط على الصين مقابل التمتع بتسهيلات تجاريـــة، ومن ضمنها قضايا تتعلق بحقوق الإنسان والسماح للصليب الأحمر بتفتيش الـــسجون (الجميلـــي1998، 299).

ومن جهة الصين، فهي لم تقف مكتوفة اليدين في ردها على الانتقادات الأميركية لسجل حقوق الإنـــسان في الصين، فقد أصدرت الحكومة الصينية عام 1999 تقريرا تحت عنوان (حقوق الإنسان في الولايات المتحدة)، الذي أشار إلى: " أن الولايات المتحدة تعاني من تفشي العنصرية ومشاكل أخرى؛ وبالتالي لا تصلح لإصدار الأحكام على الدول الأخرى، وأن الولايات المتحدة لا تحظى بسجل طيـــب فـــي مجـــال حقوق الإنسان، وبالرغم من ذلك تهوى القيام بدور القاضي! " (الدسوقي2000، 181).

كما ظهرت قضايا أخرى تتعلق – حسب وجهة النظر الأميركية – بانتهاك الصين لحقوق الإنسان، فيمـــا رأتها الصين أنها تدخل سافر من قبل الولايات المتحدة بالشؤون الداخلية للصين. ومن هذه القضايا، دعم الولايات المتحدة للمنشق الصيني " وي جنشنج " عام 1994 من خـــلال زيارة قام بها " جون شـــاتوك " أحد كبار موظفي الخارجية الأميركية إلى هذا المنشق، تلاها تأييد الإدارة الأميركية " للدلاي لاما " وهو الزعيم الديني المقيم في المنفى (الهند)، الذي يُمثل تجسيدا لقضية استقلال التبت عن الـــصين. الأمـــر الذي استفز الصين. ويُضاف إلى ذلك، بروز قضية المنـــشق الـــصيني " هـــاري وو "، عـــام 1995، وأصبحت قضيته لدى الولايات المتحدة بعد هروبه إليها، إلا أنه خلال محاولته العودة للـــصين لمتابعـــة موضوع إساءة معاملة السجناء الصينيين، تم إلقاء القبض عليه وإداعه السجن بتهمة التجسس والتخريب. وهذا الأمر رأت فيه إدارة الرئيس " كلينتون " حينها أنها قضية مواطن أميركي وطالبت بالإفراج عنـــه.

ورغم إخـــلاء سبيلـــه وترحليه إلى الولايات المتحدة، إلا أن الصينيين اعتقلوه مرة أخـــرى (بورشـــتاين وكيزا2001، 82-83).

ويُضاف إلى ذلك، رفض الولايات المتحدة استضافة الصين للأولمبياد العالمية عام 2000، وذلك بهدف الحيلولة دون تحقيق الصين لرغبتها في العبور إلى العالم الحديث، متذرعة أيضا بسجلات حقوق الإنسان في الصين.

ولم يقتصر الأمر على انتقاد الصين من قبل الإدارة الأميركية، بل دخلت المنظمات الأميركيـــة الكبـــرى للقطاع الخاص على الخط أيضا، وشنت حملتها ضد الصين، ودعت إلى مقاطعة المنتوجات التي ينتجهـــا السجناء الصينيون. كما أجرت تحقيقات ادعت خلالها بوجود فضائع تقع داخل دور الأيتام، كما ضغطت في اتجاه استقلال التبت. وكان لتدخل مثل هذه المنظمات أن لاقـــت التأييد من قبل أعضاء الكونـــجرس (بورشتاين وكيزا2001، 84 – 85). وبالتأكيد، إن موقف أعضاء الكونجرس المؤيد لهذه المنظمات يعود في واقع الأمر إلى تحقيق مصالحهم الاقتصادية، لكونهم لا يروق لهم تحسين العلاقة مع الصين.

ويُستشف مما تقدم، أن ربط الولايات المتحدة قضايا حقوق الإنسان وانضمام الصين للمنظمة العالمية، ما هو إلا ذريعة تستخدمها لعرقلة المسار الاقتصادي الصيني. ومن ناحية أخرى، تستخدم الولايات المتحدة هذه الورقة لتمارس الصين ضغوطها على كوريا الشمالية في مسألة التفتيش النـــووي (الجميلـــي1998، 300).

كما يُلاحظ أن الانتقادات الأميركية وتهديداتها المتواصلة للصين حول هذه القضية، تبدو أنها ليـــست إلا أداة لتحقيق مزايا تجارية واقتصادية تحقيقا لمصالحها القومية. ودليل ذلـــك، أن العديـــد مـــن المحللـــين الأميركيين يرون أن الرئيس " كلينتون " على سبيل المثال كان على استعداد للتغاضي عن مسألة انتهـــاك

حقوق الإنسان في الصين كموضوع الحريات السياسية وقضية تشغيل السجناء في عملية الإنتاج دون تقاضي الأجور، وتناسيها في حالة عرض الصين للمزيد من فرص الاستثمار لرجال الأعمال الأميركيين في الصين (عبد الحي2000، 156). وهذا تأكيد على أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة تطغى على قضية الاهتمام بحقوق الإنسان بشكل جوهري.

ومن ناحية أخرى، لم تقتصر الانتقادات الأميركية على القضايا التي ذكرت آنفا، بل انتقدت الولايات المتحدة وتحديدا من قبل التيار الديني اليميني سياسة الصين (القمعية) ضد حرية الإيمان بالأديان، خاصة تجاه طائفة " فالونج ". أما التيار الليبرالي في الولايات المتحدة انطلقت حجته من أن (التسامح) الديني في الصين ليس كافيا (تشنج ودونج2003، 15). فهذه القضية ذات الأهمية الإستراتيجية الأقل، يمكن لها أن تزيد من الضغوط الأميركية على الصين، ومنها توجيه الولايات المتحدة اتهامها للصين باضطهادها للأقلية المسلمة في إقليم (كيسيانج) البالغ عددهم 150 مليون تركماني. ويأتي اهتمام الولايات المتحدة في هذا الإقليم في كونه يحتل مع هضبة التبت 30% من مساحة الصين، ويحتوي على احتياطات إستراتيجية من المعادن والنفط والغاز (معلوم2002، 91).

ويُستشف من ذلك، ظهور المصلحة الاقتصادية أيضا، إذ إنه ليس المهم الدفاع عن المسلمين المتواجدون في الإقليم بقدر ما يحتويه هذا الإقليم من مصادر طبيعية يمكن للولايات المتحدة الاستثمار بداخله.

ويُذكر أن، تهديد شرق تركستان للصين – المتمتع بالحكم الذاتي – جاء نتاجا لحركة انطلقت على يد السلفيين في ثمانينيات القرن العشرين. وتجسدت أهداف هذه الحركة خلال التسعينيات في إقامة ما يُسمى (بدولة شرق تركستان)، نتيجة لتأثرها بحالة التطرف ودعاوى الانفصال. وقد لجأت هذه الحركة إلى القيام ببعض النشاطات الانفصالية و" التخريبية "؛ حيث اتخذت العنف سبيلا لها لتحقيق أهدافها. ووفقا لما أوردته الحكومة الصينية في الفترة الواقعة بين 1999 و2001 أن هذه الحركة مسؤولة عن أكثر من

مائتي حادثة عنف في هذا الإقليم، كما أن لها علاقات مع تنظيم القاعدة، وهذا ما حذا بالصين إلى اتخـــاذ إجـــراءات قمعية ضدها (جينبو2005، 137).

وقد استغلت الولايات المتحدة هذه الأحداث ولجوء الصين لقمع مثل هـــذه الحركـــات، إلا أن الموقـــف الأميركي تغير لاحقا بعد تفجيرات أيلول 2001 داخل الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما ســـنراه فـــي الفصل الثالث إن شاء الله. وهذا دليل آخر، على أن المصالح هي التي تطغى على الموقـــف الأميركـــي، وليس حقوق الإنسان كما تزعم الإدارات الأميركية المتعاقبة.

رابعاً .. / تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الثنائية :

أصبح تصاعد تأثير العوامل الداخلية بين الدولتين على علاقاتهما الثنائية واضحا بعـــد انتهـــاء الحـــرب الباردة، الأمـــر الذي جعل من السياســـــة الخارجية للطرفين تشهد كثيراً من التعقيد (لاندزبرج وبوركت 2005، 10).

ويظهر أن القوى الفاعلة داخل الولايات المتحدة لا تنحصر فقط في داخل الحكومة. فقد لُوحظ على مدار هذه العلاقات إعاقة الكونجرس الأميركي ولسنوات طويلة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية من خلال المراجعة السنوية لدولة الرعاية المفضلة. وقد طالب الكونجرس أيضا مرات كثيرة بوقف التعامـــل التجاري مع الصين، كما أصدر عدة مذكرات تعتبر الصين بأنها بمثابة العدو القومي لأميركا (بورشتاين وكيزا2001، 42). ومن الذين عارضوا من أعضاء الكونجرس منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية، وعارضوا التوسع في التجارة مع الصين، منهم : " بيل باكسون من نيويورك، وديك أرمي من تكساس ".

ويُضاف إلى ذلك أن حملة مناهضة الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة (الجمهوري والديمقراطي)، بدأت منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين على حد سواء، وذلك على اعتبار أنهم لا يـــستطيعون

العمل دون وجود عدو مشترك. ومن الذين كتبوا ضد الصين " جيس هلمز " رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. كما انتقد كل من " نيوت جنجرتيش " الناطق باسم الجمهوريين و" ريتشارد جيفارت " زعيم الأقلية الديمقراطية سياسة الرئيس " كلينتون "، " وأبديا اهتماما باستخدام الليونة المزدوجة في سياسة كلينتون في مواجهة الخطر الصيني، لتكون موضوع حملة انتخابات الكونجرس عام 1998، وحملة انتخابات الرئاسة عام 2000 " (بورشتاين وكيزا2001، 96).

ومن التصريحات التي ظهرت بوضوح من قبل أعضاء الكونجرس، ما قاله " ديك جيفارت " عام 1997 عن سياسة الصين أمام النادي الاقتصادي في ديترويت : " إن استرقاق العمال الصيني هو الذي تسبب في القدر الأكبر من عجز ميزاننا التجاري، وأن صندوق النقد الدولي غير أخلاقي في موقفه من أسس حقوق الإنسان، وأنه أيضا خطر على مال الأميركيين " (بورشتاين وكيزا2001، 96 – 97).

كما ظهرت وجهات نظر الأجهزة المختلفة داخل النظام الإداري والمعنية بالسياسة الصينية والمؤسسات المعنية بالمصالح مع الصين. ومن الواضح أن هذه المؤسسات تعاني من تناقضات داخلية، خاصة أن بعضها مسئول عن المشكلات الوطنية (الهيمنة العسكرية، التجارة، حقوق الإنسان، حماية البيئة، مكافحة المخدرات وغيرها). ويُذكر أن هذه المؤسسات في أغلب الأوقات تُلحق أضرارا بالعلاقات الصينية– الأميركية لصالح أهداف الولايات المتحدة الوطنية. ومن ناحية أخرى، فإن هناك قوى اجتماعية خارج نطاق الحكومة يتعاظم تأثيرها على العلاقات الصينية – الأميركية، ويظهر تأثيرها الإيجابي في التعامل مع الصين لدى القوى التجارية كالشركات متعددة الجنسيات، إلا أن رجال الصناعة الأميركيين وتحديدا في مجالي المنسوجات والإلكترونيات وغيرها من الصناعات يقومون وبالتعاون مع اتحاد العمال الأميركي واتحاد الصناعات الأميركي وغيرها من التنظيمات العمالية بالتهجم على الصين بسبب خفض الأسعار وإغراق الأسواق الأميركية بالبضائع الصينية رخيصة الثمن وتصدير منتجات السجون وغيرها.

وهؤلاء يطالبون بتطبيق (قانون مكافحة الإغراق)[1] لمعاقبة الصين. كما أن المنظمات العمالية عارضت وبقوة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أو تحسين العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة بين الدولتين (تشنج ودونج2003، 10).

كما ضج المصنعون الأميركيون بالشكوى أمام التدفق الهائل من المنتجات الصينية بسبب عدم قدرتهم على المنافسة مع العمالة الصينية الرخيصة، التي دفعت مجموعات أميركية صناعية كبرى إلى الدعوة إلى فرض رسوم جمركية على المنتجات الصينية (مولافي والكافوري2005). بالإضافة إلى ذلك، " تضطلع مجموعات الصناعات الحربية – والتي تنطلق من مصالحها الخاصة – بدور يُحقق أهدافها المغرضة، وتحرص على تحريض الشر فيما يتعلق بنظرية (التهديد الصيني والجيش التايواني) " (تشنج ودونج2003، 11).

ويُظهر ذلك، أن من مصلحة هذه الصناعات زيادة التوتر بين الطرفين حتى تستمر في بيع الأسلحة على مختلف أنواعها تحقيقا لأهدافها في زيادة أرباحها المالية. ناهيك عن دور وسائل الإعلام الأميركية، التي تُعد بمثابة السلطة الرابعة في الولايات المتحدة؛ إذ كانت تُعطي صورة سيئة عن الصين، الأمر الذي مثل عقبة كبرى في سبيل تحسين العلاقات الصينية – الأميركية، وساهم أيضا في تأخير انضمام الصين للمنظمة العالمية، بسبب إعطاء صورة غير صحيحة للرأي العام الأميركي عن الصين.

أما من ناحية الصين، فهناك الكثير من العوامل الداخلية التي تُؤثر في العلاقات الصينية – الأميركية، ويقف على رأسها توجهات أصحاب المصالح الاجتماعية والاقتصادية " ويحرص المواطنون بشدة على تقديم العلاقات الصينية – الأميركية؛ لأن تقلبات تلك العلاقات وتطورها يرتبط بصورة متبادلة مع

---

[1]– عرفت جولة طوكيو الإغراق بأنه " الفعل الذي يتم به إدخال منتجات أحد البلدين في تجارة بلد آخر بأقل من القيمة العادية للمنتجات، والقيمة العادية هي سعر البيع الداخلي لمنتج معين في البلد المصدر" (الجميلي1998، 197).

الاستقرار السياسي، والتطور الاقتصادي، ومتغيرات المفاهيم الأيديولوجية في الصين. وينعكس ذلك في بورصة الأوراق المالية المؤثرة في المصالح الحيوية لكثير من الأشخاص. ودائما تكون العلاقات الصينية – الأميركية والسياسة والاقتصاد والتطور التكنولوجي في الولايات المتحدة بيت القصيد في تقارير وسائل الإعلام والتقارير الصحفية، وتشهد الأجهزة القيادية في الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية زيادة أعداد المؤسسات التي تُشارك في عملية الاستشارة لرسم السياسة تجاه الولايات المتحدة وتنفيذها، وتؤدي جميع القطاعات الاقتصادية المهمة، وإدارات شئون تايوان، وهونج كونج وماكاو، والدوائر الإعلامية والأمنية والقضائية والقومية والدينية وحماية البيئة والأجهزة الشعبية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية وغيرها من الدوائر الأخرى، دورا محددا في العلاقات الصينية – الأميركية، ناهيك عن إدارات الشئون الخارجية والعسكرية والتجارة الخارجية وأمن الدولة المسئولة دائما عن المعالجة المباشرة للعلاقات الصينية – الأميركية. وفي ضوء آلية رسم السياسة والمناخ الاجتماعي المعقدين على هذا النحو، يكون التنفيذ الشامل والدقيق للتخطيط الإستراتيجي وسياسة اتخاذ القرار من جانب القيادة المركزية الصينية، يجعل العلاقات الصينية – الأميركية، عملية صعبة جدا. وفي السنوات الأخيرة كان استقرار السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة، والتنسيق المتبادل بين جميع مؤسسات رسم السياسة من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء مدى إمكانية الحفاظ على الاستقرار الرئيس في العلاقات الأميركية.... وتضطلع الدوائر الحكومية المعنية بتلك العلاقات بالتنفيذ الصارم للسياسة المركزية؛ حيث تحرص كل دائرة على الاهتمام بالأهداف الجوهرية والمحددة في مجال عملها " (تشنج ودونج2003، 12 – 13). ومهما تعددت تلك المؤسسات داخل الصين، فإن القرار النهائي يكون للقيادة الصينية التي تتخذ ما تراه مناسبا للمصلحة الصينية.

وهكذا من الواضح أن هناك عدة عوامل داخلية تلعب دورها في مسار العلاقات الصينية – الأميركية، سواء داخل الصين أو الولايات المتحدة. وهناك من المواطنين الصينيين من يعرب عن سخطه للهيمنة الأميركية، فيما أكد آخرون من الصينيين على أنهم يُراقبون التغيرات على الوضع الدولي.

ويعني هذا أن الحكومات ليست هي من يُقرر مسار تلك العلاقة – وإن كانت هي صاحبة الشأن الأول في تحديد السياسة الخارجية – ، ولكن في كل دولة جهات أخرى لها مصالح مختلفة تُمارس ضغوطها حسب مصلحتها. فهناك من ينظر إلى العلاقات الثنائية بعين الرضا، وهناك من ينظر إليها بنظرة تشاؤمية لأنها مغايرة لتوجهاته ومصالحه وهذا واضح أكثر في الولايات المتحدة منه في الصين.

خامساً .. / الصراع على القارة الآسيوية:

تتخوف الولايات المتحدة الأميركية من تمركز الصين في شرق آسيا في حال تمتعها بالهيمنة والنفوذ، بأن تتعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر. ويطرح الكاتب " سونج بوم آهن " في مقالته (الصين كرقم واحد) : " أن ظهور الصين من جديد كقوة عالمية سيعيد شرق آسيا إلى نظام يُشبه النظام التقليدي الذي ساد المنطقة. ومن المنظور الأميركي سيتطلب ذلك إعادة تقييم الأدوار والمصالح والسياسات في العقود القادمة. ولإرساء الأساس لدور أميركي إيجابي في شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين وما بعده، تحتاج الولايات المتحدة لمراجعة وإعادة التفكير في سياستها، ليس فقط تجاه الصين بل تجاه تايوان والكوريتين واليابان أيضا " (آهن2002، 129).

ويُلاحظ أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعمل على تمزيق الوحدة الصينية وتدعم استقلال تايوان وانفصال التبت عن الصين (ضاهر2002، 143). فالولايات المتحدة تنظر في حالة الانقسام الموجودة في الصين وتحديدا موضوع تايوان أنها وسيلة رئيسة لكبح الصين إستراتيجيا، وأن هذا الانقسام أصبح أساسيا لعرقلة تطور الصين وتعاظمها. وتفسير ذلك، أن الولايات المتحدة تُظهر بشكل علني أنها مع مبدأ (صين واحدة)، ولكنها تُخالف ذلك سرا، وتعمل على بيع أسلحة متقدمة وبكميات كبيرة لتايوان وتُصرح بأنها تحمي تايوان بكل ما في وسعها. وهذا الأمر يخلق أكبر صعوبة في حالة توحيد الصين سلميا (صحيفة الشعب اليومية الصينية2005).

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فقد أثارت قوة الصين الاقتصادية الصاعدة ابتداء من أواسط التسعينيات في القرن الماضي مخاوف الولايات المتحدة وبعض دول شرقي آسيا. وعليه، كثفت واشنطن من انتشارها العسكري في الشرق الأقصى وعززت من تحالفاتها العسكرية مع اليابان ومنظومة دول جنوب شرقي آسيا والهند، بهدف تضييق المناورة أمام السياسة الصينية (فو بو2002). وما يُقلق الولايات المتحدة هو تعزيز الصين علاقاتها مع الدول الآسيوية خاصة الدول الكبرى كروسيا الاتحادية؛ إذ وقعت معها معاهدة حسن الجوار للصداقة والتعاون عام 2001، التي مثلت أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات الثنائية الصينية – الروسية، خاصة في المجال العسكري وتنسيق المواقف على المستوى الدولي (صحيفة الشعب اليومية الصينية2002). وأيضا ما يتعلق بموضوع توحيد مواقف الدول الكبرى حول التحول بالنظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب. عززت الصين بالاعتماد على منظمة (شنجهاي للتعاون) علاقاتها مع روسيا ودول وسط آسيا بشأن المجال الأمني، هادفة من ذلك إلى إشاعة السلام والاستقرار في الإقليم الآسيوي، كما عززت تعاونها مع دول (الآسيان). وأظهر هذا التعاون أن اقتصاد الصين أصبح حلقة لا غنى عنها لاقتصاد آسيا والمحيط الهادي (صحيفة الشعب اليومية2002). وهذا الأمر زاد من قلق الولايات المتحدة من القوة الصينية الصاعدة.

ويُذكر أن، الصين مارست وما زالت " سياسة نشيطة إزاء رابطة بلدان جنوبي شرقي آسيا (آسيان). ويرى الصينيون أن هذه الرابطة يُمكن أن تضطلع في المستقبل بدور آلية كبح النفوذ الأميركي والياباني في المنطقة، رافعين شعارات من نوع مواجهة الهيمنة بكل أشكالها، والمساواة والمنفعة المتبادلة. وتُولي بكين اهتماما كبيرا لتطوير العلاقات العسكرية مع بلدان (آسيان) ودعم الملتقى الإقليمي لشؤون الأمن. ويسعى الصينيون في الوقت نفسه إلى منع تكون موقف موحد لبلدان (آسيان) لحل المسائل المتنازع عليها في منطقة بحر الصين الجنوبي على أساس مناوئ للصين " (دياب1998، 29). ويُستشف من ذلك، أن الصين على دراية بالنوايا الأميركية في القارة الآسيوية، وتحاول بطرق لا تُثير ريبة الولايات المتحدة الحد من الهيمنة الأميركية.

كما أقامت الصين علاقات تعاون إستراتيجي مع الباكستان بهدف تعزيز اقتصاد الدولتين، وقد تم توقيع سلسلة من مشاريع رئيسة بينهما، الأمر الذي أزعج الولايات المتحدة (صحيفة الشعب اليومية2006).

إذن، يظهر من خلال السياسة الصينية في منطقة آسيا أنها تسعى إلى الاستقرار في تلك المنطقة، لأن من شأن اندلاع الفوضى في تلك المنطقة أن يُؤثر سلبا على تسارع نموها الاقتصادي وتحديث التنمية أيضا ليس في الصين وحدها، وإنما في بقية دول شرق آسيا وجنوبي شرقي آسيا. وهذا الأمر ينم عن وعي لدى القيادة الصينية في عدم اختلاق المشاكل، حتى إنها لا تُحبذ حاليا إثارة موضوع النزاعات الحدودية مع دول الجوار، حتى لا تصطدم قاطرة التنمية الصينية بعثرات تُؤخر من مسيرتها المتسارعة صوب القمة.

ومن جهة أخرى، تُمثل الزيادات المستمرة والمتصاعدة في استهلاك الصين وحتى الهند من الطاقة، قلقا للأمن القومي الأميركي. وتأتي الصين كأكبر ثاني مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة للطاقة. بالإضافة إلى التنافس الشديد بين الصين والولايات المتحدة على بحر قزوين في آسيا الوسطى كونه يحوي حقول نفط مكتشفة أواخر القرن الماضي (المنشاوي2006).

ويظهر مما ورد، أن هناك تناقضاً وتنافساً كبيراً في المصالح بين الولايات المتحدة والصين على الساحة الآسيوية. وعليه، ترى الولايات المتحدة أن هدف الصين طويل الأمد هو أن تكون السيدة الأولى في القارة الآسيوية، وتطرد القوة العسكرية الأميركية من آسيا، كما ترى فيها حسب بعض الخبراء الأميركان أنه في حالة استمرار الصين في تنفيذ سياستها فستشكل في نهاية المطاف أكبر تهديد للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق (صحيفة الشعب اليومية2004). وهذا بالتأكيد ما ترفضه الولايات المتحدة، وتُحاول جاهدة منع بزوغ أي قوة في القارة الآسيوية ممكن لها أن تُهدد المصالح الأميركية.

وعلى ذلك، تُحاول الولايات المتحدة إغراء الصين لتلعب وفق القواعد والشروط الأميركية – الأمر الذي ترفضه الصين رفضا تاما –، ولكن من الواضح أن علاقتها مع الصين تتسم بالازدواجية خاصة في موضوع تايوان. أما الصين فتعتبر المحاولات الأميركية تدخلا ومحاولة لوضع العوائق في طريق تقدم الصين، فيما ترى الولايات المتحدة أن تمركز الصين بثقلها السكاني ومساحاتها الجغرافية الواسعة وزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية سيكون لها أثر كبير في اقتصادات دول شرق آسيا، التي تعتبر تلك الدول مصدر جيد لمنتجات ومواد أولية رخيصة تستفيد منها الصين، بالإضافة إلى الدور الثقافي الذي يلعب تأثيرا ثابتا على معظم مجتمعات شرق آسيا، وهذا العنصر في العلاقات يُكرس تأثير الصين على تلك الدول (آهن2002، 131).

وهذا التخوف من قبل الولايات المتحدة ليس له مبرر عند بعض الخبراء الكبار أمثال " جيرالد سيجال Gerald Segal " حسب ما جاء في كتابه (دفاعا عن الصين)؛ إذ حاجج أن أعمال الصين العسكرية على مدار التاريخ كانت في مجملها دفاعية أو تأديبية في طبيعتها، وتستخدم هذه القوة بهدف إشاعة الاستقرار المحلي (في حالتي التبت وتايوان) أو الدفاع الوطني (في حالات كوريا والهند وفيتنام). كما أن الصين تُحاول ومن منطلق الإجماع بشأن القضايا الإقليمية مع اللاعبين الآخرين كبديل عن المخاطرة بالنزاع والصراع عبر (الاستئساد) على هؤلاء اللاعبين مع عدم نسيان وجود عاملين مهمين لتحقيق التوازن في القارة الآسيوية، وهما: الهند وروسيا الاتحادية (آهن2002، 132).

سادساً .. / الصراع على القارة الإفريقية:

" إن القارة الإفريقية تتعرض لما تعرضت له في 1884 – 1885 أثناء مؤتمر برلين عندما تعرضت للتقسيم على يد الدول الأوروبية الكبرى، ولكن اليوم تتصارع الدول الكبرى بأسلوب جديد، تهدف كل قوة من خلاله إلى السيطرة على أكبر حيز من السوق الإفريقية الواعدة خاصة مع تغير معايير القوة في

نهاية القرن العشرين وارتكازها في جانب كبير منها على الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية " (الشيخ1999، 200).

وقد تحول نمط الصراع الدولي حول إفريقيا من منطق (المباراة الصفرية) – الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة – بمعنى مكسب إحدى القوى يعني خسارة للقوة الأخرى. إلا أن التحول بعد انتهاء الحرب الباردة جاء في (نظرية الربح للجميع)، بمعنى الشراكة في تقاسم الموارد والنفوذ في القارة الإفريقية. ولُوحظ التطور في سياسة الولايات المتحدة التي استخدمت كل أدواتها في القارة الإفريقية لتحقيق مصالحها الثابتة والمتغيرة، وتم صياغة سياستها وفقا لمنظور الصراع بين القوى الدولية المنافسة. وظهرت الصين منافساً قوياً للولايات المتحدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، بعدما كان الاتحاد السوفياتي السابق وفرنسا وحتى بريطانيا المنافسين للولايات المتحدة في تلك القارة. وقد نجحت الصين في تحويل علاقتها مع الدول الإفريقية من مساعدة ومساندة للحكومات – خلال الحرب الباردة – سعيا منها لنشر الأيديولوجية الشيوعية والتخلص من الاستعمار، إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة وخاصة الاقتصادية، التي يأتي في مقدمتها الحصول على المواد الخام الأولية والموارد النفطية، حيث تستورد الصين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من خليج غينيا والسودان. بالإضافة إلى بيع الأسلحة لكثير من الدول الإفريقية. استغلت الصين أيضا خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995، لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف تصدير السودان النفطي يذهب إلى الصين، كما نجحت الصين في مضاعفة التبادل التجاري مع إفريقيا. وعليه فإن توغل الصين في القارة الإفريقية فرض على الولايات المتحدة تحديات كبيرة في إفريقيا (علي2006، 148 – 150).

كما ركزت الإستراتيجية الصينية بعيدة المدى في اختراقها لإفريقيا على تسجيل اختراقات تجارية ثابتة تتنافس فيها الصين مع الدول الكبرى. ويظهر ذلك في التسهيلات المالية والتجارية التي تُقدمها الشركات الصينية، بالإضافة إلى تقديم المنح (صبح2004) إلى الشركات والمؤسسات الإفريقية. وكان الهدف من

تدعيم الصين لعلاقاتها مع الدول الإفريقية إلى جانب منافستها للدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة، بهدف التأثير على الدول الإفريقية التي تُقيم علاقات مع تايوان لقطعها واستبدالها بعلاقات رسمية مع الصين. وطبعا هذا الأمر لا يروق للولايات المتحدة التي أزعجها الاختراق الصيني للقارة الإفريقية، ومن جهة أخرى، عدم تفضيل الولايات المتحدة اتخاذ الدول الإفريقية مواقف سلبية من تايوان.

وجاء التنافس الحاد بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الهند، اليابان، الصين، ألمانيا وفرنسا) داخل القارة الإفريقية على موارده النفطية والأسواق الواعدة، ولهذا تُدرك الصين ما تبذله الولايات المتحدة من محاولات للسيطرة على منابع النفط خاصة في غرب إفريقيا (الشيخ2004، 153). وما أثار الولايات المتحدة وجعلها في حالة انزعاج كبير هو قطع الدول الإفريقية علاقاتها مع تايوان وتأكيدها على (صين واحدة) وفقا للسياسة الصينية. فالصراع بين الولايات المتحدة والصين يدور على ما تحتويه القارة الإفريقية من موارد طبيعية خاصة البترول والمعادن كالذهب.

يبدو أن الصين تسير وفق خطط مدروسة وممنهجة، ويظهر ذلك في أنها وضعت آليات محددة بهدف إحراز تقدم بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية، وبدا ذلك واضحا عام 2000 بانعقاد (منتدى التعاون الصيني – الإفريقي)[1] على المستوى الوزاري في العاصمة الصينية بكين بمشاركة 45 دولة إفريقية. وقد صدر عن المنتدى ثلاث وثائق **وهي:** إعلان بكين عام 2000 وبرنامج التعاون الصيني – الإفريقي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عام 2000 ثم خطة عمل أديس أبابا في كانون الأول 2003. وتحت إطار المنتدى، ألغت الصين ديون مستحقة على 31 دولة إفريقية وصلت قيمتها إلى 1,38 مليار دولار، كما وسعت من نطاق إلغاء التعرفة الجمركية على بعض الواردات الإفريقية إلى الصين، كما أعفت 29 دولة إفريقية من الدول الأقل نموا – التي تُقيم علاقات دبلوماسية مع الصين – من الرسوم الجمركية على 190 نوعا من المنتجات (د.أحمد2007، 89).

[1]- " تأسس في عام 2000 وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي وملتقى للتعاون بين الصين وإفريقيا " (د.أحمد2007 ، 89).

كما اهتمت الصين بعلاقاتها الثنائية مع الدول الإفريقية، واتخذت الصين نمطا جديدا في تفعيل علاقاتها مع الدول الإفريقية لكسب المزيد من الصفقات الاقتصادية الصينية من خلال عقد المؤتمرات والمنتديات. وهذا الأمر زاد من حجم التبادل التجاري، حيث وصل ما قيمته عام 1997 إلى 5,67 مليار دولار، وفي العام 2000 تجاوز 10 مليار دولار (الشيخ2004، 153 – 154).

بالتأكيد، إن الاختراق الصيني للقارة الإفريقية أزعج الولايات المتحدة بعدما استطاعت إبعاد كل من الاتحاد السوفياتي السابق نهائيا، وفرنسا وبريطانيا عن الساحة الإفريقية إلى حد ما. وظهر الاهتمام الأميركي بالقارة من خلال زيارة الرئيس الأميركي السابق " بيل كلينتون " لكثير لدول الإفريقية عام 1998، مصطحبا معه مستشاريه الاقتصاديين ورجال الأعمال الأميركيين بهدف تدشين سياسة أميركية جديدة في القارة الإفريقية تقوم على أساس المشاركة الاقتصادية (الشيخ1999، 196) لتكون منافسة وسباقة للدور الصيني في إفريقيا.

والملاحظ أن " ثمة اتفاق بين صناع السياسة في الولايات المتحدة على أن إفريقيا تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأميركية في العالم. فهذه القارة تملك معابر تجارية وموانئ بحرية مهمة على المحيطين الهندي والأطلسي، بما يجعلها منطقة مهمة للولايات المتحدة، تُمارس فيها عمليات توسيع انتشارها العسكري الذي يُمثل إحدى أدوات القوة الأميركية عالميا. بالإضافة لوجود ثروات تعدينية ومواد خام بأنواعها المختلفة (نفط، كوبالت، نحاس ، ذهب وغيرها)، تُمثل مطمعا للشركات الأميركية، فضلا عن وجود أسواق إفريقية كبيرة ناشئة تصل إلى 750 مليون نسمة أمام حركة التجارة والاستثمارات الأميركية. كما أن هناك ارتباطا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا بين السود الأميركيين والأفارقة، حيث يوجد ما يقرب من 30 مليون ناخب أفرو– أميركي. ومن هنا فإن القارة حاضرة بقوة في برامج المرشحين للانتخابات الرئاسية الأميركية " (علي2006، 146).

ومجمل القول، أن الولايات المتحدة الأميركية ترى في الصين منافسا لها في هذه القارة، كما ترى " أن الصين غير مقتنعة دائما بما وصلت إليه، ودائما هي مستمرة حتى تحصل على المزيد، فلديها الروح التعديلية والتطويرية، وأنها محصنة بالسياسة الواقعية " (الجميلي1998، 307). كما أن الدول الغربية تُراهن – حسب رغبتها – أن يؤول حال الصين كمصير الاتحاد السوفياتي، مع استمرار المحاولات الأميركية في إضعاف الصين بالرغم من التعاون معها خاصة في المجالات التجارية بهدف منعها من الوصول إلى مصاف الدول العظمى.

ولكن يُمكن القول، إن الصين ليست هي المكسيك التي وقعت فيها أزمة اقتصادية عام 1996 أو دول النمور الآسيوية التي وقعت فيها الأزمة الاقتصادية أيضا عام 1997، ومتوقع للصين أن لا تقع في الفخ المنصوب لها (د.هيلان1998، 216). ودليل ذلك، أن الصين ما زالت في حالة تقدم، حتى إنها في ظل الأزمة الآسيوية عام 1997، هي الوحيدة التي لم تتضرر بالشكل الكبير لأنها لم تعمل على تخفيض قيمة عملتها مثلما فعلت بقية دول الأزمة، بل هي من ساعد تلك الدول على امتصاص تلك الضربة التي كان من ورائها وبشكل مبطن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، إذ كانت الدول الغربية لا تريد أن تقوم قائمة للدول الآسيوية خوفا من منافستها على الساحة العالمية. كما أن كل العوائق والمبررات الأميركية – التي في جوهرها أسباب سياسية بالدرجة الأولى – لم تمنع الصين من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا ما سنراه في الفصل الثالث إن شاء الله.

الفصل الثاني

الدوافـــع والخطوات الصينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

قــال نابليون في الصين :"عندما تستيقظ الصين، ترتجف الأرض" (زايتس2003 ،365).

تطور الاقتصاد الصيني الحديث.. البدايات والمراحل والأهداف:

استندت تجربة النمو الصينية إلى حقائق أساسية تضمنت توسع الصين اقتصاديا بشكل ســريع، رافقهــا زيادة سريعة وملحوظة في صادراتها، بالإضافة إلى التدفق الهائل والمتنــامي للاســتثمارات الأجنبيــة المباشرة. وأصبحت الصين منذ العام 2000 تحتل المكانة الرابعة في الصادرات على مــستوى العــالم بنسبة 6,1%، وتأتي هذه المكانة بعد الولايــات المتحــدة الأميركيــة وألمانيــا واليابــان (لانــدزبرج وبوركت2005 ، 15).

وقد تمثلت عصرنة الاقتصاد الصيني في ثلاث مراحل، وهي (الجميلي1998، 277):

1- **المرحلة الأولى** .. / تمثلت في مضاعفة الإنتاج الوطني بالقيمة مرتين مقارنة بعــام 1980، وتم حل مسألة الغذاء والكساء للشعب الصيني.

2- **المرحلة الثانية** .. / تمثلت في مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج الوطني مــرتين آخــريين علــى أساس نتائج المرحلة الأولى بنهاية القرن العشرين والوصول إلى مستوى يتحقق فيــه رغــد العيش للشعب الصيني ورفاهيته.

3- **المرحلة الثالثة** .. / تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القــرن الحــادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف الدول الصناعية العالمية في الكثير مــن حلقات الإنتاج الصناعي، فضلا عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة بما يتعلق بمؤشــر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

وبناء على ذلك، وضعت الحكومة الصينية أمامها ثلاثة أهداف خلال عملية الإصـــلاح الاقتـــصادي والانفتاح على العالم الخارجي، **وهي:**

1- إنشاء وتطوير صناعة التصدير.

2- تسريع نمو المناطق الساحلية القريبة من اليابان وتايوان وهونج كونج ثم الانتقال إلى المناطق الداخلية.

3- خلق طاقات إنتاجية محلية يمكنها صنع سلع بديلـــة للـــسلع المـــستوردة الاســـتهلاكية منهـــا والإنتاجية.

وعليه، استطاعت القيادة الصينية المراهنة على مضاعفة ناتجها القومي الإجمالي أربع مرات خلال فترة عشرين عاما، الأمر الذي يعني تحقيق نمو اقتصادي سنوي بحدود 7،5%. وبحسب الأرقـــام الرســـمية الصينية بلغ ذلك المعدل المتوسط سنويا 10%، وفي ذلك يُجاز القول، إن هدف النمو الاقتصادي تحقـــق بالكامل، وفي حال استمراره على هذا المنوال، فإنه يتوقع لحجم الإنتاج الكلـــي للاقتـــصاد الـــصيني أن يتفوق على حجم الاقتصاد الأميركي في العقود القادمة، وأن تصبح الصين أقوى دولـــة اقتـــصادية فـــي العالم.

مع أن بعض الخبراء الاقتصاديين الغربيين أمثال " لسترو ثرو " يشككون بهذه الأرقام؛ إذ يرون أن هذه النسب لا تتجاوز 6-7%، ومع ذلك يمكن القـــول إن هذه النسب تُعد جيدة جدا إذا ما قُدر لها الاستمرار (د. هيلان1998، 199).

اعتمدت الصين في عمليات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الذي بدأته منذ العـــام 1978 فـــي عهد الرئيس الصيني" دنج هشياو بنج "على قوانين السوق، وذلك بغية تحفيز قوى الإنتاج المتخلفة آنذاك للإسهام في تحقيق الأسس الاقتصادية المتقدمة للاشتراكية (لاندزبرج وبوركت2005، 4). وكذلك استيراد

التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق جديدة للمنتجات الصينية خاصة في الولايات المتحدة واليابان. ويُذكر أن، الرئيس الصيني " دنج " رفع شعار (الخيار الجديد) لبناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية، بهدف تمكين الصين من خوض تجربتها في المنافسة في السوق العالمية (د.ميتكيس2007، 74).

وقد تربع على عرش أولويات الأهداف الصينية بلوغ مرتبة الدول العظمى، لما له من أثر في حركتها حيال دائرة مصالحها العالمية، على اعتبار أن الرؤية الصينية ترى بأن الاقتصاد هو أداة يسيرة ومتوافرة وذات نتائج مضمونة لتحقيق الأهداف ذاتها في حال العجز عن بلوغها بالوسائل العسكرية (عطوان2004، 202).

ويُذكر أن، الصينيين استفادوا من التجربة أثناء الحرب الباردة، ففي الوقت الذي انزلق فيه السوفيات إلى حلبة المنافسة في سباق التسلح مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب، توجهت الصين نحو الإصلاحات والتحديث التي تتطلب ثمنا باهظا اقتصاديا أو سياسيا، ولكن يكون لها مردود سياسي ملموس على الشعب الصيني. كما تخلت الصين عن الشيوعية السوفياتية كأيديولوجية عالمية، وقبلت بالحقائق الاقتصادية، وهي ما زالت من الناحية الجيوبوليتكية تبحث عن المكانة التي تستحقها في العالم (الأخرس2005، 107). وعليه، فالصين ومنذ بداية الإصلاح الاقتصادي عام 1978 أخذت تعمل على تجميل صورة الحزب الشيوعي، على اعتبار أن الطريق باتت أمامها مفتوحة نحو التحديث واقتصاد السوق.

ورفعت الصين بداية النهضة الاقتصادية **أربع شعارات، وهي:** تحديث الزراعة؛ تحديث الصناعة؛ تحديث العلوم والحقول على التقنيات والتكنولوجيا وتحديث القوات المسلحة والقدرات العسكرية. وكانت غاية تلك الإصلاحات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والرخاء للصينيين؛ فيما شكلت البراجماتية والتدرج واللامركزية والانفتاح على العالم الخارجي وسائل سبل تحقيق هذه الغاية. وهذا الأمر ميز الإصلاحات الاقتصادية الصينية عن غيرها من الدول، خاصة ما جرى من إصلاحات في الاتحاد

السوفياتي السابق التي آلت إلى الفشل. فقد عجز الاتحاد السوفياتي السابق بقيادة " بوريس يليسين " ورئيس وزرائه " جايدار " عام 1991 عن تطبيق اقتصاد السوق الحر وفق المنظور الأميركي. فلم يكن الاتحاد السوفياتي يملك الشروط اللازمة لتحقيق هذه الغاية، ولهذا قاد (العلاج بالصدمات) إلى الكارثة التي أدت بالنهاية إلى انهيار الاتحاد السوفياتي. **وتمثل ذلك بداية بالآتي:** سيطرة أصحاب السلطة من السياسيين وعصابات المافيا على أملاك الدولة؛ تهريب الأموال إلى الخارج؛ قيام رأسمالية فوضوية دفعت به إلى الحضيض. وانعكس ذلك على مجمل الناتج القومي البالغ عدد سكانه 146 مليون نسمة حتى بداية الألفية الثالثة (زايتس2003، 275-277).

ويُذكر هنا، أن نظرية الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها " دنج " استندت إلى مقولته الشهيرة : " لا يهم إذا كان لون القط أسود أم رمادي، المهم أن يلتهم الفئران " (الجميلي1998، 276). أي أن المهم لدى " دنج " – الذي كان على قناعة بضرورة الانفتاح على أسواق العالم وتطوراته العلمية وأساليبه التكنولوجية بهدف تحديث وتطوير الصناعات الصينية والارتقاء بها إلى مستوى متقدم إقليميا وعالميا – العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه الاقتصادي للشعب الصيني، وليس مهما حسب وجهة نظره إن كان النظام السائد اشتراكيا أم رأسماليا (الجميلي1998، 276).

وسعيا لاندماج الصين في الاقتصاد العالمي من خلال عمليات التصدير، أنشأت الحكومة الصينية منذ العام 1980 أربع مناطق اقتصادية خاصة لتكون بمثابة (النوافذ) لتطوير الاقتصاد الصيني. والأغلب أن إقامة هذه المناطق كان بهدف الحصول على المزيد من العملات الأجنبية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا المتطورة؛ والأمر الذي ساعد على ذلك، هو منح الحكومة الصينية تلك المناطق الحق في الاستقلالية وإعطاؤها الحرية للتعامل مع الأقاليم المجاورة. وقد استفادت تلك المناطق من توافر المواد الخام وانخفاض الأجور والضرائب والجمارك بأنواعها المختلفة على بعض السلع مع السماح للأجانب بإمكانية إقامة المؤسسات؛ فيما سُمح لمدينة (شنجهاي) بإنشاء أسواق

مالية وبورصات. وعليه، أصبحت تلك المناطق أهم ملامح الانفتاح على العالم الخارجي. وقد بلغ حجم صادراتها 60 مليار دولار سنويا، أي ما يُعادل ربع صادرات الصين الخارجية، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في تلك المناطق 4200 دولار لعام 2000. مع ضرورة ملاحظة أن اقتصاد (شنجهاي) مثلا يتوزع على التجارة والخدمات بنسبة 50% والصناعة بنسبة 48% والزراعة اقتصر نصيبها على 2% (الأخرس2005، 90).

انقسمت عملية الإصلاح بداية **إلى قسمين:** استهدف القسم الأول، الإصلاحات الزراعية وإنهاء الملكية الجماعية الزراعية التي تركزت بداية في المقاطعات الساحلية، وقد حققت نجاحات ملحوظة من خلال ارتفاع عدد العاملين في الشركات الصناعية والخدماتية في الأرياف من 29 مليونا إلى 129 مليونا بالفترة الواقعة من 1979–2000؛ وذلك جراء الإجراءات التشجيعية من قبل الحكومة الصينية، بالإضافة إلى إضافة عشرة ملايين فرصة عمل في كل عام، كمساهمة في تخفيف حدة الضغط الحاصل من فائض الأيدي العاملة في الزراعة. أما ما يتعلق بمساهمات الشركات الريفية، فيُلاحظ أنه في العام 1998 أنتجت تلك الشركات 95% من القرميد والخزف، و95% من الأجهزة الزراعية الصغيرة، و80% من الملابس، ووحدت حولها 40% من إنتاج صناعة المواد الغذائية والمشروبات، و40% من إنتاج الفحم، و26% من إنتاج الآلات، و17% من منتجات صناعة الإلكترونيات والاتصالات، وبذلك ساهمت تلك الشركات بنسبة 34% في الصادرات الصينية. ومنذ عقد التسعينيات، دخلت بعض الشركات الصناعية الريفية إلى قطاعات الإنتاج التي تحتاج إلى كثافة في رأس المال والتقنية العالية، وافتتحت كثيراً من المصانع والفروع في المدن الكبرى. ويُلاحظ أيضا أن تلك الشركات تميزت بمبدأ المنافسة الحرة، وكانت الأسواق هي الوسط الذي تتحرك فيه ومن خلاله؛ بينما شركات الدولة عملت وفقا لقوانين الاقتصاد المخطط. وهكذا ظهر جليا أن الأعجوبة الاقتصادية جاءت من صنع الفلاحين والكوادر الحزبية في الأرياف (زايتس2003، 292–295).

أما القسم الثاني من الإصلاح، فتركز في المدن على نظام إدارة شركات الدولة، حيث تم نقل صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ومتعلقاته إلى مديري الشركات بعدما كانت الشركات تخضع لسيطرة المسؤول الحزبي، وأصبح مدير الشركة هو الرئيس الأقوى. ويُستشف من ذلك، أن هذا الإصلاح قاد إلى تحرير صناعة الدولة شيئا فشيئا من أغلال الاقتصاد المخطط – الذي كان سائدا في عهد الرئيس الصيني " ماوتسي تونج "، وأصبح السوق هو من يُقدر جميع أسعار السلع والخدمات تقريبا. وبذلك ومنذ العام 1984 شهدت الصين – وفقا لهذه الإصلاحات – حالة من الازدهار استمرت خمس سنوات، نما خلالها الاقتصاد الصيني في عامي 1984– 1985 بنسبة 15،2% و13،5% على التوالي، بينما تراجع النمو في عام 1986 إلى 8،8% ، فيما ارتفع في عامي 1987 و1988 بنسبة 11،6% و11،3% على التوالي. وفي عام 1992 وصلت النسبة إلى 14،4% مع الحفاظ على مستواها عام 1993 بنسبة 13،5%، وفي عام 1994 بنسبة 12،9% (زايتس2003، 300–360). ويمكن هنا إبراز نسب النمو الاقتصادي الصيني منذ انتهاء الحرب الباردة حتى عام 2006، كما يظهر في الجدول اللاحق.

جدول رقم (2) نسب النمو الاقتصادي الصيني منذ العام 1990 – 2006

السنة	نسب النمو الاقتصادي / مئوي
1990	%8،3
1991	%9،2
1992	%14،4
1993	%13،5
1994	%12،6
1995	%10،5
1996	%9،6
1997	%7
1998	%8،8
1999	%7،1
2000	%8
2001	%7،5
2002	%8،3
2003	%9،3
2004	%7،9
2005	%9،5
2006	%8،9

تعكس هذه الأرقام بوضوح استمرارية النمو الاقتصادي الصيني في التسارع والصعود، وإن كان ذلك النمو – في بعض الفترات – يتعرض لتراجع طفيف، مثلما حدث عام 1997 نتيجة لتأثر الاقتصاد الصيني بعض الشيء بالأزمة الاقتصادية الآسيوية.

ومن جهة أخرى، وضمن تدخل الدولة الواضح في العملية الإصلاحية داخل الصين، عُقد في شهر تشرين الأول عام 1992 المؤتمر الحزبي الرابع عشر تحت شعار : (**تعجيل الإصلاح والانفتاح والتحديث وتحقيق المزيد من الانتصارات الاشتراكية الصينية الطابع، وذلك للعمل على زيادة الانفتاح على العالم الخارجي بهدف تحسين الهيكل الاقتصادي الصيني ولتسهيل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**). وقد أُعلن خلال المؤتمر عن أن هدف الصين الجديد سيقوم على (اقتصاد السوق الاشتراكي)؛ وسيقوم ليس فقط على تحرير أسواق السلع من عناصر الاقتصاد المخطط؛ بل الإبقاء على الأسواق مفتوحة أيضا لاستغلال الأرض والعمل كعنصرين للإنتاج (زايتس2003، 361).

ومنذ بدايات الإصلاح، ونتيجة للدور المهم الذي تلعبه الدولة، عملت القيادة الصينية على تطوير التجارة الخارجية، التي تعتبر من الأمور المهمة التي تؤدي إلى تطوير اقتصاديات الدولة، وذلك ضمن سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين. فقد سعت تلك القيادة ومن خلال أهمية هذا العنصر وبهدف تطوير صادراتها واقتحام الأسواق العالمية إلى اتخاذ سلسلة طويلة من الإجراءات التي من شأنها إصلاح هيكل التجارة الخارجية. وبناء على ذلك، تحسنت الصادرات الصينية إلى الخارج؛ إذ زادت قيمتها من 65،8 مليار دولار عام 1990 إلى 75 مليار دولار عام 1991. أما قيمة الواردات فقد زادت هي الأخرى من 22،8 مليار دولار عام 1990 إلى 62،4 مليار دولار عام 1991، وحقق الميزان التجاري فائضا قدره 12،6 مليار دولار عام 1991 (الجميلي1998، 291). وأخذت الصادرات والواردات وكذلك الفائض التجاري بالتزايد عام بعد عام، محدثة جميعها نقلة نوعية في الناتج القومي الصيني، على نحو ما ستأتي

عليه الدراسة لاحقا. وتميزت الصين بعد عــودة " هونج كونج "، ومن خلال عمليات الإصلاح أن أصبح لديها (حراك اقتصادي)[1] عمل على زيادة النمو الاقتصادي الصيني (د.عبد الحي2000، 9).

واستمرت الحكومة الصينية في إصلاح الهيكل التجاري؛ إذ ألغت الرسم التنظيمي على الواردات الــذي كان مقرا عام 1985، وكــذلك ألغت عــام 1999 إعانات التصدير المباشر الذي كان سائدا في الصين (الأخرس2005، 150). وعليه، تجاوزت قيمة التجارة الخارجية عام 1994 بنحــو 200 مليــار دولار بزيادة 176 ضعفا عما كانت عليه عام 1950، وبزيادة 8،6 ضعف عما كانت عليه عام 1978. وهكذا، احتلت الصين المرتبة الحادية عشرة بعد أن كــانت في المرتبة الثانية والثلاثــين (نافـــع1999، 53). وفي العام 1995 بلغت قيمة التجارة الخارجية 280 مليار دولار، وحققت المناطق الاقتصادية الخاصــة عام 1996 نحو 90 مليار دولار. ومع عودة مقاطعة هونج كونج للصين عام 1997، ارتفعــت القيمــة الإجمالية التجارية للصين إلى 376 مليار دولار. وعلى إثر ذلك احتلت الصين المرتبــة الثالثــة علــى المستوى العالمي (الأخرس2005، 151) من ناحية الصادرات، بعدما كانت في المرتبة الحادية عــشرة في العام 1994، وذلك وفقا لمعياري التجارة وحجم السوق.

وانعكست هذه الزيادات في الصادرات الصينية على صادرات دول النمور الآسيوية التي انخفضت إلــى 24% عام 1994 بعدمــا كانت 55% عام 1985، وبــذلك حلــت الصادرات الصينية محل صــادرات دول رابطــة (الآسيان) والنمور الآسيوية. ويعود الفضل في ذلك عدا حنكة القيادة الصينية إلى تــدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة علــى الصين، خــاصة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية (الأخرس2005، 150).

---

[1]- حراك اقتصادي : يعني الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي على المستوى الداخلي والخارجي، ومدى تغلغل النمط الرأسمالي في البنية المركزية للاقتصاد الصيني (د. عبد الحي2000، 9).

ويظهر ذلك أن الصين ومن ضمن إستراتيجيتها الإصلاحية والانفتاحية، لا تسعى فقط إلى أن تُسيطر على صادرات المنطقة، بل تسعى وبسرعة إلى تحويل طبيعة صادراتها. فقد كانت بداية تتكون صادراتها من منتجات أولية وسلع مصنعة تعتمد على المواد الأولية، بينما ومنذ العام 2002 انخفضت هذه الصادرات إلى نحو 12%، وزادت نسبة السلع المصنعة التي لا تعتمد على تلك المواد بنحو 8,8%، فيما قفز نصيب صادرات التكنولوجيا المتقدمة من 3% عام 1985 إلى 22% عام 2002 (لاندزبرج وبوركت2005، 97).

ودليل ذلك، أن حصة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بلغت ضمن الناتج القومي 44% لعام 2000؛ إذ ارتفع الحجم التجاري إلى 474 مليار دولار. وهذا يظهر أن لجوء الصين إلى استيراد المواد الأولية والخامات ومن ثم العمل على إعادة تصديرها كمنتجات مصنعة يزيد من الحجم التجاري في ناحيتي التصدير والاستيراد، الأمر الذي يعني أن أمام الصين مجالات واسعة لإجراء المزيد من الانفتاح في التجارة الخارجية (زايتس2003، 304).

والأمر الثاني، الذي يظهر انفتاح الصين على الخارج، هي مسألة القروض الخارجية والاستدانة، مع ملاحظة أنه لم تكن لدى الصين عند وفاة " ماوتسي تونج " أي ديون خارجية. ومنذ العام 1978 بدأت عملية الاستقراض من المصارف الأجنبية خاصة اليابانية، وأصبحت الصين أكبر مستقرض من البنك الدولي. وفي بداية عام 2000 بلغ إجمالي ديون قروض الصين من الخارج 154 مليار دولار، وكان صافي القروض 74 مليار دولار. ولكن مقابل الديون الخارجية، فإن الصين تملك احتياطيا نقديا (من ضمنه الذهب) بقيمة 162 مليار دولار، أي أن الاحتياط النقدي يُغطي الديون بالعملات الصعبة؛ مما يجعل الصين واحدة من أكثر البلدان المستقرضة أمانا في صفوف البلدان النامية التي خرجت منها الصين. بالإضافة إلى ذلك، عكفت الحكومة الصينية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي لعبت دورا كبيرا في زيادة النمو الاقتصادي الصيني؛ إذ ارتفع صافي تدفقات تلك الاستثمارات السنوية

من مليار دولار عام 1985 إلى 50 مليار دولار مع حلول عام 2002. ورغم الأزمة الآسيوية التي مرت بها معظم دول آسيا عام 1997، فقد استمر تدفق تلك الاستثمارات التي كان لها مساهمة كبيرة في زيادة الإنتاج والتصدير. وظهر ذلك جليا نتيجة لتشجيع الحكومة الصينية المستثمرين الأجانب في تحويل الصين إلى اقتصاد يستند على التصدير؛ فارتفعت نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي بشكل مستمر خلال عقد تسعينيات القرن العشرين من 16% في عام 1990 إلى 26% مع حلول عام 2002 (زايتس2003، 306).

ويمكن هنا إبراز أهم الأمور التي ساعدت الصين على تحقيق نموا كبيرا في مجال التجارة الخارجية بالآتي (الأخرس2005، 106):

1- التركيز على اقتصاديات المناطق الخاصة والساحلية التصديرية واختراقها لحاجز التصدير؛
2- الاندماج والتكامل الذي حدث بين الشركات الصينية التابعة للدولة والمشتركة (الدولة والقطاع الخاص) والشركات متعددة الجنسيات؛
3- فعالية ونجاح السياسات التفضيلية المعروضة من الدولة؛
4- نجاح السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الحكومة الصينية أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997- 1998. وكان أهمها عدم تخفيض قيمة عملتها (اليوان).

ومن جهة أخرى، أصبحت الصين ثانية أكبر قوة اقتصادية في العالم من ناحية القوة الشرائية. ولكن بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للصين بلغ عام 1997 حوالي 7،31 تريليون يوان ، وبحساب سعر الصرف الرسمي البالغ 8،29 يوانات للدولار الواحد في ذلك العام، أي ما يُعادل 900 مليار دولار؛ فإن الصين من ناحية مستوى المعيشة للسكان ما زالت تعتبر من البلدان النامية؛ إذ بلغ المعدل المتوسط لدخل الفرد الواحد في العام نحو 730 دولاراً. غير أن الميزة الموجودة في الصين أنه بإمكان الفرد لقاء 8،29 يوانات شراء سلع وخدمات أكثر بكثير مما يستطيع الحصول عليه في

الولايات المتحدة الأميركية بالـــدولار الواحـــد؛ فأسعار المواد الغذائية والسلـــع الصناعية المحـــلية (باستثناء السيارات والخدمات) منخفضة قليلا عما هو الحال عليه فـــي الولايات المتحدة الأميركية (زايتس2003، 384).

وبذلك ، أصبحت الصين بعد إصلاحات " دنج " وخلفه " جيانج تسه زمين " قوة اقتـــصادية إقليميـــة وعالمية، وتميزت بأنها لم تسجل نموا كبيرا في ناتجها المحلي، بل استطاعت أيضا المحافظة علـــى نموها السريع، حتى خلال الأزمة الآسيوية وصل ذلك النمو ما نسبته 7%.

وفي هذا الخصوص قال " ستيفن روتس " كبير اقتصاديي مؤسسة " مورجان ستانلي " : " إن نـــسبة نمو الصين الآن قوية بما فيه الكفاية، إلى الحد أنها شكلت 17،5% من نمو إجمالي الناتج المحلـــي في عام 2002، أي في المرتبة الثانية بعد مساهمة الولايات المتحدة الأميركية في النمو. ومع حلول عام 2002 بلـــغ نصيب الصين من إجمالي الناتج المحلي الآسيوي والصادرات الصينية أكثر مـــن 17% و20% على التوالي. وتقول تقديرات القوة الشرائية أن نصيب الصين يبلـــغ نصف إجمـــالي الناتـــج المحلـــي الآسيوي " (لاندزبرج وبوركت2005، 95).

وهكذا، تحولت الصين في نظر كثير من المراقبين الغربيين إلى مارد اقتصادي فاق فـــي جبروتـــه كثيراً من الدول الآسيوية التي هي في حالـــة نهوض اقتصادي (كالهند) مثلا. ووصـــفت الـــصين صاحبة المعجزة (بالتنين الأصفر الجديد)، وذلك بسبب تمكنها من تحقيق صعود كبير دفع بها إلى مرتبة متقدمة بين أقوى الاقتصاديات العالمية (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا).

وباختصار ، **فقد استندت الصين في تحقيق إنجازها الاقتصادي الهائل على عـــدد مـــن المبـــادئ والسياسات الداخلية والخارجية، منها (نافع1999، 29-30):**

أولاً .. / على الصعيد الداخلي:

1- اعتماد الصين سياسة مالية متوازنة مع إبقائها على الإنفاق بحدود 7،5% من الناتج القومي الإجمالي للصين، وهو واحد من أدنى مستويات الإنفاق العام في العالم.

2- اعتماد الصين على سياسة نقدية مرنة بدأتها بتخفيض سعر (اليوان) لإنعاش الصادرات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فانخفض السعر من 5،13 (يوان) لكل دولار في بداية عام 1991 إلى نحو 8،7 (يوان) لكل دولار في عام 1994. وبقي الحال عليه دون تخفيض لقيمة (اليوان)، بل إنه ظل يرتفع سنة بعد أخرى في مقابل الدولار، وذلك بسبب وجود الاحتياطات الصينية الكبيرة من العملات الأجنبية، والفائض المتواصل للميزان التجاري الصيني، والثقة المحلية والدولية في قوة العملة الصينية.

ثانياً .. / على الصعيد الخارجي:

1- انتهاج الصين سياسة ترويج ناجحة لسوقها الاستهلاكي الكبير، ليشكل حافزا للمستثمرين الأجانب. كما استخدمت ضخامة سوقها المحلية كورقة مهمة خلال مفاوضاتها التجارية مع شركائها الرئيسيين، خاصة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى تطويرها لمهارات التسويق الخارجي واختراقها لحواجز غير الجمركية التي تواجه صادراتها إلى أسواق العالم المختلفة والمتنوعة.

2- وجود الاستقرار السياسي في الصين، بسبب الانتقال السلس والهادئ للسلطة من " دنج هشياو بنج " إلى " جيانج تسه زمين "، الذي أظهر عدم وجود صراع على السلطة، الأمر الذي أسهم في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب.

وبالنظر إلى عملية الإصلاح وما رافقها من صعود الصين خلال العقود الماضية، يمكن القول أن الصين وصلت مؤخرا إلى مصاف الدول الكبرى في المحيط الآسيوي، وإن لم تصل بعد إلى مصاف الدول

العظمى في العالم. مع أن هذا الأمر يُتوقع لها خلال ربع القرن الحالي، وعلى هذا الأساس تسعى الصين إلى توسيع دائرة علاقاتها الدولية والإقليمية (حجاج2006، 138).

وبذلك، أصبحت الصين ذات رابع اقتصاد في العالم وثالث أقوى دولة تجارية؛ إذ بلغ معدل نموها الاقتصادي 10% خلال العقود الماضية، وساهمت في التجارة العالمية بنسبة 12%؛ فيما بلغ احتياطها من العملات الأجنبية عام 2006 تريليون دولار أميركي، كما تأتي الصين في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى أن المنتجات الصينية باتت تنتشر في أسواق العالم (محمد2006).

تحديث الصين لقوتها العسكرية:

ومع هذه التطورات الاقتصادية الصينية، فإن الحكومة الصينية لم تُغفل تعزيز وتطوير وتحديث قوتها العسكرية. ولكن قبل التطرق إلى هذه المسألة، لا بد من إيضاح مسألة مهمة تتعلق بالقوة. وكما يقول (Baldwin ,1979 192– 193) إن مراجعة لأعمال منتقاة من الدراسات الأكاديمية الحديثة في العلاقات الدولية، تُظهر أن هناك وجوداً مستمراً لعدد من الاتجاهات التقليدية من معالجة القوة، **وهي على النحو الآتي:**

أولاً .. / الاتجاه الذي يُبالغ في أهمية مصادر القوة وإهماله لوجود عوامل أخرى في التفاعل على الساحة الدولية والنظام الدولي، ما زال رائجا.

ثانياً .. / الاتجاه نحو معاملة مصادر القوة العسكرية على أنها قاعدة القوة المطلقة، إضافة إلى الاتجاه نحو المبالغة في تقدير فعالية القوة العسكرية لم تختفيا.

ثالثاً .. / الاتجاه نحو التشديد والتركيز على قضايا الصراع والحظر السلبي، على حساب التركيز والتشديد على التعاون والحظر الإيجابي.

باعتقادي أن هذا الأمر تغير نوعا ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أضحت القوة الاقتصادية من العوامل المهمة في صعود الدولة أو تراجعها إلى جانب القوة العسكرية، وهذا بالتأكيد ما تطرحه الواقعية الجديدة. وهو ما ينطبق على الصين، فهي لم تألُ جهدا في تطوير قوتها الاقتصادية، في الوقت نفسه أعطت اهتماما واضحا لتحديث قوتها العسكرية لتوأم التطورات الحديثة، وهذا الأمر واضح من خلال زيادة نسبة النفقات العسكرية الصينية. وعليه سعت وتسعى الصين إلى التطوير من حيث الكيفية والنوعية وليس الكمية في بناء مؤسستها العسكرية، فهي تحاول إدخال المعلوماتية والاستفادة منها في تحديث قدراتها العسكرية، وليس فقط تحديث الأعتدة والأجهزة.

وفي الحديث عن القوة العسكرية الصينية، التي لم تصل إلى موازاة القوة العسكرية الأميركية بعد، وهي بحاجة إلى فترة زمنية حتى تتمكن الصين من تحقيق التوازن في هذه المسألة، كتب " روبرت سوتير " في مقالة له تحت عنوان : لماذا يجب أخذ الصين مأخذ الجد؟ فقد تطرق إلى الميزانية العسكرية الصينية التي " تبدو أشبه بالقزم مقارنة بميزانية الجيش الأميركي التي كانت تزيد على 300 مليار دولار في كل عام من الأعوام الأخيرة. بل مقارنة بالتقنيات والقوى العسكرية الأميركية المتعاضمة، فإن القدرات العسكرية الصينية تُعد على أي حال قدرات متنامية بشكل متسارع. فقد تنامت ميزانية الدفاع الصيني الرسمية بشكل ملحوظ، وكان معدل نموها السنوي منذ أوائل التسعينيات يزيد غالبا على 10%. وكثيرا ما تُرجح التقديرات الأجنبية أن مستوى الإنفاق الدفاعي الصيني الفعلي أكبر بعدة أضعاف من ميزانيات الدفاع الصادرة رسميا عن الحكومة الصينية، بل وتميل تلك التقديرات إلى وضع الصين في المركز الثاني أو الثالث على مستوى العالم من حيث الإنفاق العسكري. وفي تقرير صدر في حزيران 2003 عن وزارة الدفاع الأميركية، ورد أن الإنفاق العسكري الصيني يبلغ ما لا يقل عن 65 مليار دولار سنويا. ولعل الرغبة الصينية الملحة في التحديث هي التي دفعت بكين في مطلع التسعينيات إلى الخروج عن التزامها السابق بالاكتفاء الذاتي والبدء في شراء كميات كبيرة من المعدات والتقنيات العسكرية الروسية المتطورة واللازمة لتحسين القدرات الصينية المتخلفة في مجال الاستخدام الفعلي للقوة

العسكرية، وتحديدا في مجالي القوة الجوية والبحرية. وفي كل عام من الأعوام الأربعة الأخيرة اشـــترت الصين ما وصلت قيمته إلى ملياري دولار من المعدات العسكرية الروسية منذ بدايات القــرن الحـــالي. ورغم أن المنتجين الغربيين حافظوا على الحظر المفروض على أي مبيعات أسلحة للصين منـــذ العنـــف الحكومي الدامي في مواجهة مظاهرات ميدان (السلام السماوي) في عام 1989، فإن الموردين الروس ظلوا مستعدين دائما لتلبية أي طلبيات صينية، وتشتمل تلك الطلبيات غالبا على السفن القتالية والغواصات والطائرات المقاتلة، إلى جـــانب الصواريـــخ المتنوعـــة (أرض- جو، جو – جو وأرض – أرض) " (سوتير2004، 99).

ومن ناحية الإنفاق العسكري الصيني، فهناك اختلافات في تقدير قيمة ذلك الإنفاق مـــا بـــين المـــصادر الصينية والمصادر الأجنبية الأخرى، " فالبيانات الصينية حـــددت الإنفـــاق الـــدفاعي الـــصيني بنحـــو 9،7مليارات دولار عام 1996، بينما حدده المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لنـــدن بنحـــو 35 مليار دولار لذات العام. أما معهد استوكهولم لأبحاث السلام فيضع الإنفاق العسكري الصيني عند رقـــم 15،3 مليار دولار عام 1996 ويُوصله إلى 23 مليار دولار عام 2000. كما حـــدد معهـــد الدراســـات والتحليلات العسكرية في نيودلهي IDSA نحو 34،73 مليار دولار عام 1996. وقـــد وافـــق مجلـــس الشعب القومي على زيادة الإنفاق العسكري الصيني عام 1998 بنحو 12،9% عما كانت عليـــه الحـــال خلال عامي 1996 – 1997 " (عطوان2004، 282 – 283).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين تمتلك نحو 300 رأس نووي يمكن حملها بواسطة الـــصواريخ الـــصينية المنتشرة في قواعد أرضية، أو على متن الغواصات أو محمولة بوساطة الطائرات. كما عملت الـــصين على تطوير الصواريخ الباليستية عابرة القارات باستطاعتها حمل رؤوسٍ متعددة، " كل منها يمكنه إصابة هدف مستقل، مثل الصاروخ JL-2/df-31 (800 كم)، والصاروخ df-41 (1200 كم). والـــصين تعمل على تطوير الصاروخ الباليستي df-25 الذي يصل مداه إلى (1700 كم)، كما تحمل الغواصات

الصينية الصاروخ (Julllang-1) JI-1 الذي يصل مداه إلى (1700 كم)، بالإضافة إلى الصواريخ بعيدة المدى. وتمتلك الصين صواريخ أخرى قصيرة المدى مثل df-11 (300 كم)، وهذه يمكنها أن تصل إلى أهداف داخل تايوان .... كما تقوم الصين بتزويد نظمها الصاروخية الهجومية بوسائل مضادة لاختراق النظم الدفاعية والتغلب عليها. كما قامت الصين بتطوير صاروخ (كروز) ضد الأهداف الأرضية، حيث إنه يتميز بدقة إصابة عالية نتيجة استخدامه لنظام الملاحة الفضائية، وأسلوب مطابقة الطوبوغرافية الأرضية في طريقة الوصول إلى الهدف. وهذه النوعية من صواريخ (كروز) تُمثل تحديا صعبا لنظم الصواريخ الدفاعية نتيجة أنها تطير على ارتفاعات منخفضة " (نافع وآخرون1998، 277-278). وقد وصل حجم الصواريخ الباليستية الصينية قصيرة المدى إلى 450 صاروخا في عام 2003، حيث عملت الصين على تطوير مثل هذه الصواريخ، بهدف إجهاض أي خطوات انفصالية إضافية يمكن أن تقوم بها تايوان (سوتير2004، 100).

إن هذه التقارير التي تصوغها الخارجية الأميركية والكونجرس والدول الغربية، ربما تكون معلوماتها غير دقيقة عن حجم القوة الصينية. لأن تضخيم القوة العسكرية الصينية من شأنه أن يعطي المبررات القوية للولايات المتحدة بتحذير الصين من مغبة الاستمرار في هذا الاتجاه. إلا أنه يمكن القول، إن الصين ترى أنه من الضروري تحديث وتعزيز قوتها العسكرية حتى يتسنى لها أن تُصبح قوة عظمى.

وضمن هذا السياق، نشر المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية CFR عام 2003 تقريرا، رأى فيه أنه من المرجح، على مدى العقد المقبل أو العقدين المقبلين، أن تنتزع الصين من اليابان لقب (أكبر قوة عسكرية إقليمية) – إذ من المعروف أن اليابان تعد أكبر قاعدة عسكرية للأميركيين في آسيا –. ويطرح هذا التقرير أنه في مقابل تراكم مخزون القوى الجوية والبحرية الصينية، فإن هذا الأمر يستدعي من الولايات المتحدة " تواجداً بحرياً وجوياً أميركياً قوياً وقادراً على تحقيق التوازن مع قدرة بكين على تعبئة

وتصعيد قدراتها العسكرية المستقبلية لتشكل ميزة تنافسية حقيقية في مواجهة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في إقليمي آسيا والمحيط الهادي على مدى الأعوام العشرين المقبلة " (سوتير2004، 100).

ويُستشف مما تقدم، أن الصين سعت وبإشراف مباشر من الدولة، على تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية، كما أنها لم تنجر إلى سباق تسلح – مثلما كانت تطمح الولايات المتحدة – بجرها إلى نزاعات مسلحة خاصة ما يتعلق بالنزاعات الحدودية. وكانت الحكمة الصينية من عدم انزلاقها في سباق التسلح منعاً لهدر طاقاتها وإمكاناتها في جانب هو بعيد عن عمليات الإصلاح والتنمية.

ولكن قبل الخوض في تفاصيل الدوافع الصينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فمن الجيد التطرق بشكل مختصر، عن أثر الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالدول الآسيوية عام 1997، لتبيان أثر تلك الأزمة على الاقتصاد الصيني، وبنسب النمو الصينية الصاعدة.

تأثير الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 على النمو الاقتصادي الصيني:

كانت أزمة آسيا الاقتصادية التي وقعت عام 1997 أزمة نقدية ومالية بالدرجة الأولى، وحسب التقارير المختلفة، فقد جاءت الأزمة نتيجة لسحب المصارف اليابانية والأوروبية والأميركية رؤوس أموالها فجأة من دول جنوب شرقي آسيا. وإن كان التفسير المنطقي لسحب هذه الأموال، أن الدول الآسيوية أخذت تُنتج وتُصدر بكثافة عالية، حتى إن الأسواق العالمية لم تعد قادرة على استيعاب تلك الصادرات الآتية من الدول الشرق آسيوية.

ولإيضاح تدرج أحداث الأزمة الاقتصادية أنه " في الثاني من تموز 1997 أعلن البنك المركزي التايلندي استسلامه بعد صراع مرير دام ستة أشهر من أجل الدفاع عن سعر صرف (البات) أمام الدولار

الأميركي. وأذعن في النهاية للأمر الواقع وحرر سعر صرف العملة التايلندية، مما جعل سعر (البات) ينخفض في اليوم الأول إلى 15%، ووصل إلى النصف في نهاية العام. وكأحجار الدومينو تساقطت العملات الأخرى المرتبطة بالدولار الأميركي في بلدان النمور في شرق وجنوب شرقي آسيا، وانخفض سعر صرف (الون) الكوري الجنوبي بالدولار الأميركي من 844 (ونا) في بداية عام 1997 إلى 1891 (ونا) في 12 كانون الأول 1997. أما العملة الأندونيسية فتهاوت تماما، وتراجعت قيمتها من 2383 (روبية) في بداية عام 1997 إلى 16000 (روبية) في 22 كانون الثاني 1998. وفي 23 تشرين الأول 1997 تمكنت مؤسسة النقد في هونج كونج من صد الهجمة على دولار هونج كونج بعد خوض معركة درامية، وارتفعت الفوائد بين عشية وضحاها بنسبة 300%. وتم إنقاذ دولار هونج كونج على حساب رفع الفوائد والكساد في سوق العقارات والأسهم والانكماش الاقتصادي. وبهذا عوض الكساد الحاصل في الداخل عن تخفيض قيمة دولار هونج كونج؛ علما بأن الكساد شمل في بداية الأمر أسعار الأسهم والعقارات ثم أسعار الخدمات والأجور. وعلى غرار العملات انتكست القوى الاقتصادية في شرق وجنوب شرقي آسيا، وقد أصابت هذه الأزمة أندونيسيا في الصميم، وأدت إلى تقويض حكم (سوهارتو) واستقالته. أما أكثر الدول الآسيوية قدرة على الصمود فكانت تايوان، حيث لم يتعرض النقد أو النمو الاقتصادي إلا إلى ضعف نسبي لا يستحق الذكر " (زايتس2003، 420).

وقد عبر رئيس الوزراء الماليزي في تلك الفترة " ماهتير محمد "، عن حقيقة الأزمة الآسيوية، حيث أقر بأن تلك الأزمة تُعد مؤامرة أميركية وغربية، وذلك بهدف العمل على انهيار اقتصاديات دول الأزمة، **وذكر أن من أهم أسباب تلك الأزمة، الآتي (الأخرس2005، 262):**

1- احتواء النمو الاقتصادي الصيني الذي وصل إلى أعلى معدل نمو اقتصادي في التاريخ عام 1993 الذي أعطى 13%.

2- تدمير النظام الاقتصاد الصيني قبل أن تجني الصين ثمرة انضمام هونج كونج إليها.

3- تدمير الأسواق المالية لدول الأزمة، حيث إنها باتت تُشكل خطـــرا علـــى الميـــزان التجـــاري الأميركي، في الوقت الذي لم تعد هذه الدول تُمثل خط الدفاع الأول للمصالح الأميركيـــة فـــي جنوب شرقي آسيا ضد المد الشيوعي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991.

إلا أنه، بالرغم مما قاله الرئيس المـــاليزي، **يمكـــن إرجـــاع أســـباب الأزمـــة الآســـيوية إلـــى الآتـــي (الأخرس2005، 264):**

1- زيادة الاقتراض الخارجي قصير الأجل ومتوسط الأجل، وظهور العجز المزمن فـــي ميـــزان مدفوعات هذه الدول.

2- المضاربـــة في العقارات والاستثمار والمضاربة في البورصات وهذا ما قـــام بـــه " جـــورج سورس ".

3- انتشار الفساد واستغلال النفوذ في ظل عدم الاستقرار السياسي.

4- هروب رؤوس الأموال من البورصات إلى أوروبا في ظل عدم وجود جهاز رقابي جيد.

5- تنافس نسب الصادرات لهذه الدول نتيجة للإغراق التجاري الصيني الواضح.

ويُضاف إلى ذلك، " الإخفاق في فرض الضوابط على سعر الصرف، وتطوير أسواق رأس المال غير المصرفية، وإلغاء السقف على معدلات الفائدة " (الحجار2003، 163).

وخلاصة القول، فإن كلا من أندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين كانت من أكثر الدول الآســـيوية تـــأثرا بالأزمة الاقتصادية. فقد فقدت العملة الأندونيسية 26% من قيمتها مقابل الدولار، والعملة الماليزية فقدت 19%، فيما العملة التايلندية فقدت 44% وعملة الفلبين 19%. بالإضافة إلى ذلك، كان لوقع هذه الأزمـــة تأثيره على الميزانيات المخصصة للدفاع، فعملت هذه الدول على إلغاء بعض البرامج التسليحية المتصلة بصفقات أسلحة متطورة وبعمليات تحديث القوات المسلحة. وهذا الأمر جرى بعكس ما كانت تتوقعه هذه

الدول وغيرها من زيادة النفقات العسكرية، بسبب مواجهتها لبعض المعضلات الأمنية. وعليه، فقد أخذت جراء هذه الأزمة والتخفيضات العسكرية تشعر بأنها أقل أمنا (نافع وآخرون1998، 296).

تأثير الأزمة الاقتصادية الآسيوية على الاقتصاد الصيني:

أما ما يتعلق بالصين خلال هذه الأزمة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الصيني، فقد كانت الصين في تلك الفترة تعاني من بعض الكساد، إلا أن الأزمة الآسيوية زادت من حدته؛ إذ ساهمت تلك الأزمة جراء التخفيض الكبير في قيمة العملات المجاورة للصين إلى التأثير في الصادرات الصينية، وفي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة للصين. وذلك بسبب كون منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا كانت هي الأسواق الرئيسة لتصريف المنتجات الصينية، " 17% من الصادرات الصينية كانت تذهب إلى اليابان، و5% إلى كوريا الجنوبية، و4% إلى بلدان دول رابطة (الآسيان). وفي العام 1998 تراجعت الصادرات الصينية الإجمالية إلى البلدان الآسيوية بنسبة 25%، ولم تتمكن زيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا من معادلة هذه الخسائر، ولم يرتفع مجموع الصادرات في عام 1998 إلا بنسبة 0،5% بعد أن كان قد سجل ما نسبته 21% في عام 1997.... ثم إن تخفيض أسعار العملات في بلدان النمو أضر، علاوة على ذلك، بقدرة الشركات الصينية على المنافسة في أسواق العالم والسوق المحلية على حد سواء، وانخفضت أسعار الصادرات الصينية.... وفي السوق الداخلية أدت الواردات من كوريا الجنوبية والمنافسة الحادة على الأسعار إلى زيادة وطأة الكساد " (زايتس2003، 423).

بالإضافة إلى ذلك، أثر تراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية سلبا على الاقتصاد الصيني، كون 8% من تلك الاستثمارات كانت تأتي من البلدان الآسيوية، وعلى رأسها هونج كونج وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية. إلا أن التعويض جاء بواسطة زيادة الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة وأوروبا، بالمقابل لم تستطع الصين تعويض ما تم نتيجة سحب قروض المصارف الأجنبية، خاصة اليابانية، التي

ساهمت في انهيار بورصة " هونج كونج "، بعد أن كانت الأسهم الصينية قد حققت أسعارا قياسية في أيلول 1997 في بورصة هونج كونج (زايتس2003، 423).

مما تقدم، يظهر أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية فعلت فعلها بالنسبة للاقتصاد الصيني، وأضرت بالصادرات الصينية إلى دول الأزمة إلى حد ما. ولكن بالمقابل، جاءت هذه الأزمة لصالح الصين؛ إذ كشفت عن تغير القوى في المنطقة الاقتصادية – بعدما كانت اليابان، من يتربع على العرش الآسيوي– لصالح الصين، نتيجة لعدم قيام الصين بتخفيض قيمة عملتها (اليوان) بهدف مكافحة الكساد – كما فعلت دول الأزمة – ونتج ذلك عن تخوف الصين من أن أي تخفيض في العملة الصينية سيؤدي إلى تخفيض جديد في عملات دول المنطقة، مما سيلحق الأضرار في الاقتصاد الصيني أيضا. وعليه، فقد استطاعت القيادة الصينية وبحنكة مميزة على تجاوز تلك الأزمة التي عصفت بالدول الآسيوية. **وقد لجأت الصين إلى:** زيادة الإنفاق على سد العجز؛ وتخفيض الفوائد مرارا وتكرارا، مع التشجيع المتواصل لعمليات التصدير. وبذلك استطاعت الصين المحافظة على النمو الاقتصادي من عام 1998 حتى عام 1999 بنسبة 7،8% و7،1% على التوالي، كما استطاعت الصين بذلك منع انهيار النمو الذي كان سيعني إنهاء الإصلاح من قبل أن يبدأ (زايتس2003، 473). طبعا هذا كان من ضمن ما تسعى إليه الولايات المتحدة تحديدا؛ إذ تسعى الأخيرة إلى إضعاف القدرات الصينية الصاعدة، وذلك لأن الأميركيين متخوفون من بروز الصين كقوة قد تنافسهم مستقبلا (The Economist 2001، 41).

وتظهر قدرة القيادة الصينية على تجاوز الأزمة فيما بعد، رغم تأثيرها على الصين، فقد استمرت التبادلات التجارية، وبلغ معدل نمو التجارة الخارجية 15،8% وارتفعت نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي من 35،2% عام 1978 إلى 98% عام 1998. وبفضل ذلك، ارتفع مستوى الاستهلاك إلى 3،6 ضعف ما كان سابقا، كما تخلص 200 مليون نسمة من أفراد الشعب الصيني من الفقر المدقع (الأخرس2005، 152).

وباختصار، يمكن إرجاع الأسباب الحقيقية لعدم تأثر الصين – بالشكل الكبير الذي حدث في الدول الآسيوية الأخرى – **إلى الآتي:** سيطرة الحكومة الصينية بقوة على رأس المال؛ غياب إمكانية تحول رأس المال؛ القدرة على إدارة الديون الخارجية قصيرة الأمد؛ وجود فائض تجاري كبير مع توفر كمية كبيرة من احتياطات العملات الأجنبية (Baek 2005). بالإضافة إلى قيام البنك المركزي الصيني، وبهدف وقاية الصين وتجنيبها الأخطار جراء الكارثة الاقتصادية التي أصابت دول جنوبي شرقي آسيا، بانشاء إدارة للمراقبة لأعمال البنوك (الأخرس2005، 111– 112).

الدوافع الصينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

إن الحديث عن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى العديد من الصفحات التي تتطرق إلى المفاوضات التي دارت على مدار 15 عاما؛ وبنهاية الأمر، تكللت الجهود الصينية بالنجاح في انضمامها إلى تلك المنظمة عام 2001. ومع ذلك، فالمجال هنا، سيقتصر على تفنيد حاجة الصين ورغبتها ودوافعها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع إظهار مدى تأثير ذلك على أوضاعها الاقتصادية، وحركة إصلاحاتها وعلاقاتها الخارجية.

سعت الصين ومنذ منتصف الثمانينيات للانضمام إلى عضوية منظمة (الجات) لتحرير التجارة، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية – التي حلت محل الجات عام 1995– دون جدوى، ولكنها أصبحت منذ العام 1995 تتمتع بمركز المراقب في المنظمة العالمية (عبد الحي2000، 87).

وبالنظر إلى حقيقة الأمر، يظهر أن الصين بحاجة إلى تلك المنظمة، كما هي الأخيرة بحاجة إلى الصين. وحقيقة، فإن إقصاء الصين عن منظمة التجارة العالمية لفترة طويلة كان له تأثير سلبي على الطرفين، وألحق أضرارا بمصالح الصين، ولم يُحقق ثمة فائدة للولايات المتحدة الأميركية (تشنج ودونج2003،

38) التي كانت على الدوام تُعارض انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، متذرعة بأسباب سياسية واقتصادية.

وهنا يُطرح سؤال هام، ما هي الدوافع الصينية وإصرارها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالميـــة؟ بمعنى لماذا ترغب الصين في الانضمام إلى تلك المنظمة؟ وماذا ستجني من وراء عملية الانضمام؟ وما هو تأثيرها على الاقتصاد العالمي بعد الانضمام وتثبيت عضويتها في المنظمة العالمية؟ ويسبق ذلك ماذا فعلت الصين لكي تُصبح عضوا في المنظمة؟

إن الصين بعد الحرب الباردة ليست الصين خلال الحرب الباردة، فقد تحررت من عزلتها، واستشفت أن أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية لن تكون في صالحها وستكون عديمة الجدوى. وعليـــه جـــاء الإدراك الصيني لحقيقة التغييرات الدولية، وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم، **واقترن ذلك بتفسيرين، هما (عطوان 2004، 77-79):**

1- **التفسير الأول ..** / تأثيره على الأوضاع الداخلية في الصين، وعدم الرغبة في النكوص عـــن تجربة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي التي خلقت تلك التجربة تحولات على الـــساحة الداخلية للصين، السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أجبر القيادة الصينية – وبـــشكل تـــدريجي وإن كان بطيئا – على تسجيل، نوعا ما، خروجا ناجحا من الاشتراكية، والابتعاد عن أســـس النظرية الشيوعية. كما أدركت الصين بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية سيتحول إلى الصين؛ مما جعل الأخيرة تدرك أن نموذجهـــا الاشـــتراكي معـــرض للخطر، الأمر الذي جعل الصين تصوغ سياسة خارجية تهدف إلى التعامل مع التحدي الجديـــد عبر إجراء تكييفات داخلية وخارجية ملائمة، مستغلة الفرص المتاحة.

2- **التفسير الثاني** .. / تأثير التحولات الدولية في قدرة الصين على الاضطلاع بدور فاعل في النظام الدولي بعد الحرب الباردة؛ إذ أظهرت ما بعد الحرب تدني قيمة الدور الإستراتيجي العالمي الذي كانت تلعبه الصين خلال الحرب الباردة. فانهيار نظام القطبية الثنائية أدى إلى تجريد الصين من أفضل أوراقها الإستراتيجية، فلم يعد بإمكانها استخدام موقعها في المثلث الإستراتيجي (الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد السوفياتي والصين) بفرض صورة (قوى عظمى ثالثة)، ولم يعد بإمكان الصين الاستفادة من هامش المناورة التي كانت متاحة لها في العلاقة الأميركية – السوفياتية.

وهذه التغييرات الدولية وتأثيراتها الاقتصادية والأمنية دفعت بالصين إلى تغيير سياستها، سواء في بيئتها الإقليمية لشرق آسيا، أو الخارجية في تركيز علاقتها مع الولايات المتحدة، كون الصين لديها مصالح جوهرية تفرض عليها اعتماد سياسة واقعية ومباشرة. وجاء الاهتمام بالعلاقة مع الولايات المتحدة كون موارد الصين المؤهلة محدودة نوعا ما، خاصة في مجال الطاقة، مقارنة بكمها السكاني. لذا فإن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يُوفر السبيل لزيادة فرص التحديث الداخلي في الصين. وبالفعل فقد أصدر الرئيس الصيني " دنج هشياو بنج " عام 1993 أوامره للحكومة الصينية بالتعامل مع الإدارة الأميركية، قائلا: " زيدوا الثقة، وقللوا المشكلات، طوروا التعاون وتجنبوا المواجهة " (Ostry,Alexanderoff and Gomez 2003، 19). وذلك لأن الصين بحاجة إلى توفير رأس المال والأسواق الغربية.

وبذلك، يكمن السبب الرئيس لرغبة الصين بأن تكون داخل منظمة التجارة العالمية، لحاجتها إلى توفير دعم خارجي لسياستها الإصلاحية في اقتصادها. وقد تضمن هذا الإصلاح تغييرات رئيسة، بما في ذلك إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسية والمصرفية، حتى يتلاءم ذلك مع شروط ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وعليه، تمثلت الرغبة القوية لانضمام الصين إلى المنظمة العالمية هو رغبتها في الانفتاح على العالم الخارجي، لحاجتها إلى الحصول على التقنيات والتكنولوجيا الغربية وخاصة الأميركية، والتصدير إلى الأسواق الأميركية والأوروبية. وهذا الأمر شجع الصين إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية على حلول وسط لخلافاتها التجارية، بدلا من التصعيد الذي لن ينجم عنه سوى الإضرار بالاقتصاد الصيني. بالإضافة إلى أن هدف الصين في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تمثل في إزالة المخاوف الدولية، ومخاوف الدول الآسيوية المجاورة من تنامي قوة الصين وقدراتها الاقتصادية والعسكرية؛ فجاءت المطالبة الصينية بالانضمام للتأكيد على بقاء قيادتها ملتزمة بمزيد من التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي، وليحقق لها قبولا يُيسر سبل التنمية الصينية. وذلك في ضوء إدراك الصين للاتجاهات الجديدة التي ظهرت في حركة تطور الاقتصاد العالمي، الأمر الذي حذا بالصين إلى الدخول في المنافسة الدولية (عطوان2004، 113-222).

وأيضا، كان الأمر الآخر الذي شجع قادتها على الإصرار بالانضمام إلى المنظمة العالمية، هي قناعتهم بأن عضويتهم بالمنظمة ستزيد حجم صادراتهم، وستكون الصناعات الصينية أكثر منافسة على الساحة الدولية والإقليمية، وجلبا للاستثمار الأجنبي (The Economist 2001)، بالإضافة إلى ذلك، سعت الصين جاهدة من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لفتح المزيد من الأسواق أمام منتجاتها؛ التي تتمتع بميزات مطلقة بفضل انخفاض أسعارها. ومن خلال انضمامها رأت الصين أنها ستكتسب خبرات فنية وتسويقية، يُرافقه ارتفاع مستوى الجودة الكلية المرافقة لإصلاح القوانين والسياسات التجارية ذات الصلة بالنواحي الاقتصادية والتجارية، الأمر الذي شجعها على رفع مستوى الابتكار والاختراق والتوسع، وتواجدها الفعال والدائم في السوق. وما ميز الصين في ذلك هو اعتمادها على عمليات التحديث ذات الخصائص الصينية من خلال المنافسة مع التجارب الأخرى، وليس التبعية للغرب (الأخرس2005، 157- 158).

فالصين سعت وتسعى دوما ضمن سياستها المستقلة ألاَ تخضع لأي دولة، وفي نفس الوقت لا ترغب في معاداة أي دولة خاصة الولايات المتحدة، خوفا من تأثير أي زعزعة أمنية على التنمية الصينية.

لقد كان لمشاركة الصين في سياسة الإصلاح بما في ذلك التحرر التجاري والذي سهل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فيما بعد، أثره الهام على الصين والنظام التجاري (Ostry,Alexanderoff and Gomez 2003,7)؛ إذ رأت الصين من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية احتفاظها بالأوضاع الخاصة بها، وتمتعها بالإعفاءات كبلد نامٍ . وأظهرت الصين دفاعا كبيرا عن حقها في هذه القضية، وذلك بهدف تحقيق مصالحها جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية (بورشتاين وكيزا2001، 173). إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل بذلك، بل أصرت – وهذا واضح في الفصل الثالث – على أن تُعامل الصين كأي دولة متقدمة، ولا تتمتع بالمزايا الممنوحة للدول النامية.

ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل ركز قادة الصين ضمن أولوياتهم على الانضمام للنظام العالمي، والحصول على التكنولوجيا الغربية عبر استخدام هونج كونج المستقرة كمعبر للرأسمالية الغربية، وكذلك إغراء اليابان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطّرد باستمرار داخل الصين، والاستقرار في الصين وفي المنطقة الآسيوية. ودعم ذلك اعتقادهم بأن التجربة السوفياتية التي آلت للسقوط كان بسبب فشل قادتها في دفع التنمية الاقتصادية (د. شلبي1999، 37) إلى الأمام.

يُضاف إلى ذلك، أن شكلَّ تخوف الصين من تراجع اقتصادها مسألة هامة في إصرارها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن ضمن المسائل التي شكلت ذلك الخوف، منها على سبيل المثال، أن بلغ التضخم المالي 30% عام 1998، وازدادت الفجوة كذلك في معدلات الدخل بين الأقاليم الريفية والأقاليم الحضارية فارتفعت من 1– 1,7 عام 1985 حتى أصبحت 1– 2,4 عام 1994، وهذه الأمور ولدت استياء لدى القيادة الصينية، وذلك تخوفا من اندلاع توترات اجتماعية

وما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي يُؤثر على التطور الاقتصادي الصيني الصاعد. بالإضافة إلى ذلك، ظهر جليا وجود وتيرة متسارعة في النمو الاقتصادي لدى الأقاليم الساحلية عنه في الأقاليم الداخلية. وهذا الوضع طرح أيضا مشكلة تعلقت بتركز برامج التنمية والهجرة الداخلية إلى الأقاليم الساحلية. **وعليه صارت احتمالات النهوض الاقتصادي الصيني متأثرة بنظرة تشاؤمية وجدت أثارها في ثلاث مسائل هامة، وهي (عطوان2004، 206- 207):**

1- عدم تجاوز الصين منهج التخطيط المركزي بصورة كبيرة، خلق بعض المشكلات، **منها:** عدم سير النظام المالي حسب توجهات السوق مع وجود مشروعات حكومية مثقلة بالخسائر؛ فالمشروعات الحكومية وظفت عام 1994 مثلا ثُلثي القوى العاملة الموجودة في المدن، كما استقرضت تلك المشروعات 70% من القروض المصرفية، والتي زودت الصين بنسبة 34% من الناتج الصناعي من المصانع المملوكة للدولة بالكامل، وأدى هذا الأمر إلى تراكم الديون المستحقة التي تقوض دعائم النظام المالي.
2- تواجه الصين على الصعيد الداخلي مشكلات سياسية تتعلق بنظام الحكم؛ فالصين التي تقوم بعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تحت حكم الحزب الشيوعي، يُثقل كاهل الصين ويؤدي مستقبلا إلى زعزعة استقرارها.
3- ارتفاع حجم سكان الصين والذي يُلاحقها مثل الشبح، فالمتغير السكاني يستنزف المصادر الاقتصادية الصينية لأغراض تلبية المتطلبات الغذائية ومتطلبات التعليم.

وما تقدم يُوضح عمق حاجة الصين إلى رفد نموها الاقتصادي واستمراريته، كما ترى أن استمرار علاقاتها الاقتصادية الخارجية عنصر مهم في هذا السياق، ويقف على رأسها علاقتها مع الولايات المتحدة، تلك العلاقة التي أصبحت تستحوذ على أسبقية متقدمة في اهتمامات الرؤية السياسية الصينية. فالولايات المتحدة الأميركية ترى فيها الصين أنها تُعد دائرة منفعة لمصالحها، خاصة في المجالات التقنية

والمالية والتجارية، الأمر الذي حتم على الصين عدم استعداء الولايات المتحدة بما لا يمس مصالح الصين الحيوية.

وباختصار، إن حاجة الصين إلى التقنيات الأميركية والتصدير إلى الأسواق الأميركية والعالمية، كانت من الأسباب الجوهرية لرغبة الصين في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد ركزت الصين جهودها ضمن سياستها القائمة على الإصلاح الاقتصادي، وكذلك تغيير هياكل اقتصادها ليصبح أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي وأكثر اندماجا به، " ففي خطتها الخمسية التاسعة لعام 1996، حددت أهدافها حتى عام 2010، متضمنة مضاعفة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بأربعة أضعاف ما كان عليه عام 1980، لعدد سكان في تزايد، والارتقاء بالناتج القومي إلى ضعف ما هو متوقع عام 2000. إن تنفيذ هذه الخطة يتطلب توفير نظم مصرفية على درجة عالية من التقدم في مجالي الإدارة والتقنيات، وكذلك توفير منتجات ذات محتوى تقني راق " (عطوان2004، 213). وهذا الأمر شجع القيادة الصينية للدخول في منافسة دولية ومن أبواب واسعة، وقد شكل الانفتاح على أسواق العالم وتطوراته العلمية وأساليبه التكنولوجية أثرا هاما لدى الصين بهدف تحديث الصناعات والارتقاء بها (الجميلي1999، 276).

وانطلاقا من إصرار الصين على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبعد مفاوضات استمرت 15 عاما، أصبحت الصين العضو رقم 143 في منظمة التجارة العالمية بتاريخ 11 تشرين الأول 2001، وبسبب ضخامة حجم السوق الصينية يمكن أن تكون هذه الخطوة حدثا هاما في تاريخ التجارة العالمية. وقد اختلفت الردود العالمية حول دخول الصين في المنظمة العالمية؛ فمعظم الدول رحبت بهذه الخطوة، إلا أنه كانت هناك خشية لدى الدول المتقدمة من أن الواردات الصينية الرخيصة سوف تتدفق على الأسواق المحلية للدول المتقدمة صناعيا، فيما خشيت الدول النامية من أن الصين ستُخفض من أسواق صادراتها في الغرب، وتُقلص من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. ولكن الآثار المترتبة

على دخول الصين بشكل عام يمكن وصفها بأنها إيجابية، وهذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى، بناء على تشابه البناء التجاري لتلك الدول مع الصين (International Monetary Fund 2005، 4).

وكانت توقعات الصين الوصول إلى الأسواق العالمية أكثر فائدة مباشرة تجنيها الصين من انضمامها للمنظمة العالمية؛ فالكثير من الدول الأعضاء في المنظمة قد أزالت العديد من القيود على الواردات الصينية. وقاد انضمام الصين للمنظمة العالمية إلى إزالة الحصص على صادراتها من الألبسة والمنسوجات. وستستفيد الصين أيضا من معالجة الصراعات التجارية المستقبلية من خلال إجراءات تسوية النزاعات متعددة الأطراف، وهذا الأمر سيحفز بشكل أفضل فوائد الصين التجارية (IMF Working Paper 2004 ، 10).

ومع ذلك، فإن بروتوكول انضمام الصين للمنظمة العالمية يمكن أن يُقيد مدخولات سوق صادراتها في السنوات القادمة، بما فيه المنسوجات والملبوسات، ولكن الآثار الدولية لانضمام الصين للمنظمة العالمية ستكون إيجابية، وعلى المدى البعيد سوف تستفيد الصين من انضمامها للمنظمة؛ إذ إن النمو الاقتصادي الدائم للصين سيزيد المنفعة لمعظم شركائها التجاريين. وعليه، وافقت الصين على فتح قطاعات تعتبر مهمة لشركائها كالقطاع الزراعي والخدماتي. أما على المدى القصير إلى المتوسط سوف تستفيد الدول المتقدمة صناعيا، ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات الصينية إليها (IMF Working Paper 14،2004) وكذلك زيادة استثمارهم داخل الصين.

وعليه، فالمنفعة متبادلة بين الصين والدول الأخرى، خاصة المتقدمة؛ فالصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية، والتقنيات التكنولوجية العالية ورؤوس الأموال للاستثمار، فيما الدول الأخرى بحاجة هي الأخرى إلى الأسواق الصينية الضخمة، وإلى زيادة أرباحها التي ستجنيها جراء إقامة المشاريع الاستثمارية في أنحاء الصين.

إن دخول الصين إلى المنظمة العالمية لم يأت دون مقابل، فقد أُرغمت على توقيع اتفاقية علاقات تجارية عادية مع الولايات المتحدة الأميركية عام 1999، وكما تقول " إيفا شنج Eva Cheng ": " تغطي اتفاقية العلاقات التجارية العادية عمليا جميع القطاعات، والبند الحاسم فيها يتعلق بإنهاء احتكار الدولة خلال ثلاث سنوات لاستيراد وتوزيع وتصدير غالبية السلع – الصناعة والزراعة والمواصلات – وحتى في المجالات الحساسة مثل الاتصالات وتجارة الجملة والصيانة والتصليح .... بالإضافة إلى ذلك، سيجري تدريجيا خلال فترة خمس سنوات إلغاء جميع القيود على كمية الاستيراد (سنتين فقط بالنسبة للمنتجات التي لها الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة مثل الكابلات البصرية الليفية) .... وتم التخفيف إلى حد كبير من القيود المفروضة على تملك الأجانب في جميع الخدمات الرئيسة (سُمح في بعض الحالات بملكية الأجانب كاملة). وفيما يتعلق بالبنوك وشركات التأمين، وبشكل خاص، فقد تم كسب المعركة إلى حد كبير التي خاضها رأس المال الأميركي للحصول على حق بيع خدماته إلى الشعب الصيني؛ وفي مجالات حساسة مثل العمليات بالنقد المحلي مع الشركات الصينية، والمنتجات الخاصة بالصحة والتقاعد والتأمين " (لاندزبرج وبوركت2005، 81).

ويُستشف من ذلك، أن الصين كانت ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لما ستجنيه من فوائد اقتصادية، إلا أن الغرب حسب ما طرحته " إيفا شنج " آنفا، يريد منها أن تتحول إلى دولة رأسمالية، وتُغير من نظامها السياسي كذلك. وهذا واضح من خلال تحليل الاتفاقية التجارية مع الولايات المتحدة، والتي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى إزالة احتكار الحكومة الصينية في التحكم بالتجارة.

الخطوات التي قامت بها الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

إن السؤال الهام الذي يجب طرحه، بهدف إعطاء فكرة أوسع عن إصرار الصين في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، هو ماذا فعلت الصين لكي تصبح عضوا فاعلا في هذه المنظمة، كسائر الدول الأعضاء في تلك المنظمة؟

بداية، ترتب على الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إصلاح النظام الاقتصادي وتعديل الهيكل الصناعي وتخفيض حدة القيود المفروضة على السماح للسلع بدخول الأسواق في ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية (تشنج ودونج2003، 192). من المعروف، أن الصين ومنذ بداية عمليات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وبعد استنهاض الحس التجاري الدفين لدى الصينيين، سعت إلى إيجاد دور اقتصادي جديد، خاصة بعد نجاحها ضمن ما أسمته (اقتصاد السوق الاشتراكي). وعليه شكلت النهضة الزراعية والصناعية والاستثمارية والتجارية العملاقة مجتمعة عناصر الازدهار الاقتصادي الصيني حاليا، كما شكلت الصين خلال نهوضها الاقتصادي وما رافقها من عمليات لتحرير اقتصادها، أن سجلت أول خروج ناجح لأسس الاقتصاد الماركسي المخطط، متجاهلة في ذلك، أسلوب الإصلاحات غير المدروسة التي شهدتها عملية التحرر في دول أوروبا الشرقية (الجميلي1998، 276).

ويمكن هنا إبراز أهم الخطوات التي قامت بها الصين بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

أولاً .. / جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

كانت هذه الخطوة من ضمن أجرأ الخطوات وأكثرها ثورية في سياسة الانفتاح على العالم الخارجي التي اتبعها الرئيس الصيني " دنج هشياو بنج " في إصلاحاته الاقتصادية؛ إذ تمكنت الصين بداية من تقديم

امتيازات جذابة للمستثمرين الأجانب في المناطق الاقتصادية الخاصة[1] مثل الإعفاء الجمركي وإعفاءات ضريبية مؤقتة على منتجات التصدير وأراض وعقارات بأثمان زهيدة (زايتس2003، 309). ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وسعيا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فتحت الحكومة الصينية أبوابها على مصاريعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ إذ وقعت من خلال التسهيلات الكبيرة التي قدمتها للمستثمرين 40 ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبي عام 1992، وصلت قيمتها إلى 58 مليار دولار، بينما بلغت عام 1997 حوالي 45 مليار دولار، وبذلك أصبحت تُعد الصين ثاني أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة (زايتس2003، 385). وقد ساهم إنشاء المناطق الحرة في تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية، بحيث بلغت أكثر من ألفي منطقة مع نهاية عام 1992. والأمر الذي ساعد على ذلك هو تمتع الأقاليم والمقاطعات باستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعيدا عن السلطة المركزية. كما ساهمت عودة " هونج كونج " للصين عام 1997 – التي اعتبرت بحد ذاته " متغيراً " كبيراً – على اعتبار أن دخلها القومي قُدر بنحو 40 مليار دولار، فيما قُدرت تعاملاتها التجارية بنحو 60 مليار دولار، بينما بلغ حجم تجارتها المتبادلة مع الصين 80 مليار دولار عام 1992 (الجميلي1998، 294).

وقد وردت الاستثمارات الأجنبية من أكثر من 150 دولة حتى عام 1996، التي أقامت علاقات اقتصادية مع الصين بهدف اقتحام السوق الصيني الضخم، نظرا لرخص الأيدي العاملة الذي وفر لها ميزات نسبية حقق لها مزيدا من الأرباح. وقد توافد على الصين الشركات متعددة الجنسيات، وساهمت في زيادة التقدم الصيني والتكنولوجي للصين. **ويمكن القول في هذا المجال، إن هناك عوامل محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي (الأخرس2005، 116):**

1- درجة الثقة في الاقتصاد الوطني.

---

[1]- المناطق الاقتصادية الخاصة: " أسس دنج في عام 1979 أربع مناطق اقتصادية خاصة، كانت ثلاث منها تقع على طول سواحل جوانج دونج؛ شن زين على الحدود الشمالية لهونج كونج؛ شوهاي بالقرب من ماكو؛ شانتو مقابل جنوب تايوان، وأسس المنطقة الرابعة في كسيامن في مقاطعة فوجيان التي تقع على مضيق تايوان " (زايتس 2003، 309).

2- درجة المخاطرة في رأس المال.

3- مدى الاستقرار السياسي.

4- مدى قوة التشريعات والقوانين.

5- مخاطر التعرض للتأميم والمصادرة.

والملاحظ حديثا، أن صناديق الصين للاستثمار انتشرت في (وول ستريت) وفي أنحاء آسيا. وانجذب نحو الصين رجال أعمال من 170 دولة عام 1997 بهدف الاستثمار. وهذا الأمر دفع الصينيين للقيام بشراء 11،8 مليار دولار من ديون الخزانة الأميركية، وبذلك أصبحت الصين ثالث أكبر شريك للولايات المتحدة الأميركية. وبحلول عام 2000 بلغ عدد العاملين في المشروعات الاستثمارية حوالي 20 مليون عامل، أي ما يُعادل 10% من عدد العاملين في المدن. وفي آذار 2000 كان في الصين 349537 مشروعا بتمويل أجنبي لحساب مستثمرين أجانب من 180 دولة. ولُوحظ أن الصين أصبحت مأوى وملاذاً للاستثمارات اليابانية التي أخذت تُباري الاستثمارات الأميركية في السوق الصيني، والأمر اللافت للنظر أن الصين أصبحت هي الطريق لإنعاش الاقتصاد الياباني (الأخرس2005، 117) بسبب ما تُصدره اليابان إلى السوق الصيني واستيراد الصين من اليابان ما تحتاجه من تقنيات.

حتى إن الحكومة الصينية، وكرد على الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997- 1998، ومنعا لانهيار اقتصادها، ولطمأنة المستثمرين الأجانب، عملت على توفير حوافز جديدة لتجديد الاستثمار، الذي انخفض في معظم الدول الآسيوية. وتطلب ذلك، قبل كل شيء، جهدا مثابرا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أدت التدفقات الاستثمارية على الصين خلال سنوات 1997- 2002 إلى تقزيم وتراجع الاستثمارات الأجنبية في البلدان الآسيوية المجاورة للصين. ونتيجة لذلك، أضحت الصين مركز تصدير رئيساً في آسيا باستثناء اليابان (لاندزبرج وبوركت2005، 60-96) التي تعتبر دولة صناعية متقدمة في في القارة الآسيوية.

ويظهر ذلك أنه بالرغم من حاجة الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنه يُلاحظ حاجة القوى الغربية لانضمام الصين إلى هذه المنظمة، كون الصين دولة كبيرة تحتاجها القوى الغربية من أجل تحقيق أهدافها وأهداف العولمة. وعليه، فضلت تلك الدول عدم الممانعة في نهاية المطاف من انضمام الصين إلى المنظمة الدولية (Alexende Cockburn 2000).

وضمن السياسة الصينية، زاد نصيب المستثمرين الأميركيين والأوروبيين واليابانيين بشكل كبير، وتركزت هذه الاستثمارات في غالبيتها على الصناعات التحويلية، وتلا ذلك نوع من التخصص وفق جنسية المستثمر. ويُذكر أنه من ضمن الأسباب القوية التي تدفع بالمستثمرين إلى الاستثمار داخل الصين توفر العمالة الصينية الكثيفة ذات الأجور المنخفضة، وعلى سبيل المثال، لوحظ أنه " يوجد في جانب صينيو الشتات من هونج كونج وتايوان يستثمرون أموالهم في شركات تستخدم عمالة مكثفة وتدفع أجورا منخفضة وتُنتج للتصدير. وفي الجانب الآخر، يوجد شركات من اليابان تستثمر في مجال إنتاج سلع وسطية وأخرى عالية الجودة للتصدير إلى السوق الياباني، وتستثمر الشركات الأميركية والأوروبية، بالدرجة الأولى في شركات تبيع منتجاتها في السوق الصيني. وبالطبع إن الشركات الأميركية معروفة بأنها تستخدم عمالا بأجور منخفضة وعلى أساس تعاقدي لإنتاج سلع للتصدير" (لاندزبرج وبوركت2005، 60-61).

ونتيجة لجذب الصين للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت الصين مركزا عالميا في صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، فهي تُنتج لحساب العالم 50% من آلات التصوير، 30% من التلفازات، 25 % من الغسالات الأوتوماتيكية. وهناك من الخبراء من يتوقع للصين أن تتمكن من ردم الهوة التكنولوجية التي تفصلها عن منافيسها الرئيسيين في القارة الآسيوية وهما اليابان وكوريا الجنوبية في حدود عام 2008. وعليه نجحت الصين في جذب الاستثمارات مباشرة بمجال التكنولوجيا وصلت قيمتها إلى 34،44 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2002. ويُذكر أن قطاع التكنولوجيا

حقق عام 2001 ما نسبته 28%، فيما كانت صادراتها التكنولوجية 24,3% من مجمل حجم التجارة الخارجية (المدني2005).

ومما يُدلل على أهمية الدولة وعدم تراجعها حسب النظرية الواقعية الجديدة، تدخل الصين لصالح اقتصادها في الوقت المناسب، وذلك عندما حصل زيادة في التضخم عام 1994 وحدثت مضاربات غير مشروعة على الأسهم، لجأت الحكومة الصينية إلى تخفيض التضخم وفرضت سياسات نقدية حازمة وإجراءات تقشفية. وكذلك في أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي أثرت على الاقتصاد الصيني بشكل نسبي، اتخذت الحكومة الصينية إجراءاتها لحماية السوق المحلية، وتوقف الاندفاع المسعور للذهب الغربي؛ وبالتالي ساهم ذلك في جعل المستثمرين الأجانب والصينيين أكثر واقعية بشأن كم النقد الذي يمكن تحريكه بسرعة معينة (بورشتاين وكيزا2001، 75).

وبذلك تميزت التجربة الصينية عن غيرها ونجاحها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وضخ رؤوس أموال كثيرة داخل الصين، لتوفر الأيدي العاملة ذات المهارة المرتفعة والنفقات المعتدلة والبنية الأساسية المعقولة مع وجود استقرار اقتصادي متوازن، نتيجة لوجود قيادة سياسية حكيمة هذا من جهة، ولوجود استقرار سياسي داخل الصين من جهة أخرى.

وبذلك أصبحت الصين منذ العام 1993 أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية في العالم، وتفوقت بهذا المجال على الولايات المتحدة التي كانت تحتل المركز الأول. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الصين في الفترة من 1991 إلى 1995 نحو 113،8 مليار دولار (نافع1999، 28). وقد بلغت تلك الاستثمارات عام 2002 حوالي 53 مليار دولار، لتشكل وحدها 92% من الاستثمارات الأجنبية إلى منطقة آسيا وشرق الباسفيك. وحسب الدول التي تستثمر في الصين " تعتبر هونج كونج أول مستثمر رئيس في الصين بنسبة 50% ثم تايوان واليابان والولايات المتحدة الذين يمثلون 8% من مجمل

الاستثمارات، ثم تأتي بريطانيا بنسبة 2،7% وألمانيا 1،7% وفرنسا 1% .... وفي عام 2003 بلغ رأس المال الأجنبي المستثمر في الصين نحو 53،5 مليار دولار " (المدني2005).

ومما تقدم، يظهر أن الإفادة تحققت للطرفين: الصيني والمستثمر الأجنبي؛ إذ استفادت الصين من إفادة المشاريع المختلفة التي رافقها زيادة في الإنتاجية والتصدير وتحسين المستوى المعيشي للشعب الصيني؛ فيما المستثمر الأجنبي يُحقق الإفادة من خلال إقامة مشاريعه الربحية في الصين لتوفر العمالة الكثيفة ذات الأجور المنخفضة، كما أنها تُصدر للسوق المحلي الصيني.

ومن جهة أخرى، لم يتوقف الأمر على جذب الصين للاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار داخل الصين، بل عكفت الصين منذ فترة على أن تستثمر هي في الخارج، وكان آخر ما قامت به الصين هو شراء حصص بنحو 3 مليارات دولار من شركة أميركية تدعى (Blackstone). وقد أعلنت الصين جراء عقد هذه الصفقة أن هدفها هو الربح وزيادة العائدات المالية من الاستثمار في الخارج. من الواضح أن الصين تسير على غرار ما فعلته اليابان في الثمانينيات من القرن العشرين، إذ كانت اليابان تشتري حصصاً من شركات أميركية. كما بات واضحا أن الصين تُركز على شراء حصص صغيرة في عدد كبير من الشركات الأجنبية كوسيلة أفضل لها من تركيزها على شراء حصص كبيرة في شركات قليلة (Bradsher 2007). وهذا لم يكن آخر الاسثمارات الخارجية للصين، بل استثمرت في أواخر عهد الرئيس الصيني " دنج " حوالي 20 مليار دولار، تركز أغلبها في هونج كونج والباقي في أستراليا وكندا ودول أخرى بهدف استخراج المواد الأولية (زايتس2003، 387).

ثانياً .. / الإصلاحات الهيكلية:

منذ استلام الرئيس الصيني " جيانج زمين " السلطة عام 1998 بدأت المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي، وتمكن خلالها من تخفيض التضخم. وقد حافظت الصين على استقرار قيمة عملتها

(اليوان)، وساهمت أيضا على إثر أزمة آسيا الاقتصادية في إعادة الاستقرار إلى المنطقة. في الوقت الذي صعدت اليابان من تلك الأزمة عبر تخفيضها لقيمة عملتها (الين). وفي هذا السياق كتبت صحيفة (هيرالد تربيون Herald Tribune) في عددها الصادر في 29 حزيران 1998 أن الصين من الآن فصاعدا ستصبح هي قائدة آسيا وليس اليابان (زايتس2003، 424).

سعى " جيانج زمين " إلى التطبيق الكامل لاقتصاد السوق الحر، حيث أُنيطت هذه المهمة إلى رئيس وزرائه " شو رونجي "، الذي قدم عام 1999 برنامجا إصلاحيا حافلا، كخطوة في طريق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. **وقد تضمن البرنامج الإصلاحي تنفيذ ثلاثة إصلاحات هيكلية دفعة واحدة، وهي (زايتس2003، 460):**

1- إصلاح الجهاز الحكومي والإداري.
2- إصلاح شركات الدولة.
3- إصلاح المصارف وأسواق المال.

واستطاع " شو رونجي " خلال أزمة آسيا الاقتصادية المحافظة على النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق المكثف على سد العجز وتخفيض الفوائد مرارا وتكرارا، مع تشجيع عمليات التصدير التي عوضت إلى حد ما عن التخلي عن خفض قيمة (اليوان)، وبذلك حافظت الصين عام 1998 على النمو الاقتصادي حتى عام 1999 بنسبة 7,8% و7,1% على التوالي حسب الأرقام الرسمية. واستطاع رئيس الوزراء بذلك منع انهيار النمو الذي سيعني إنهاء الإصلاح حتى قبل أن يبدأ. وتمكن الاقتصاد الصيني في الربع الأخير من عام 1999 من تحقيق نسبة نمو قدرها 6,8%، واستمر النمو بالتحسن حتى وصل عام 2000 إلى 8%، كما ارتفعت نسبة الصادرات إلى 28%، فيما استمرت الاستثمارات الأجنبية بالتدفق على الصين، كما ارتفعت الأسهم في بورصتي " شنجهاي "و " شن زين "، فكانتا الوحيدتين في العالم اللتين حققتا في نهاية عام 2000 نتائج إيجابية (زايتس، 2003، 473).

إن نجاح عملية الإصلاح الهيكلي داخل الصين نابع من حنكة وإدارة القيادة الصينية، " إن المثير في التجربة الصينية ليس فقط النجاح الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات، ولكن أيضا وبصورة خاصة قدرة الحكومة على السيطرة على عملية النمو وما يُصاحبها عادة من أزمات هيكلية اقتصادية واجتماعية مؤلمة وقلاقل سياسية حادة، وتوجيه المسار نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع الصيني وتحقيق تحسن حقيقي ملموس في مستوى الناس العاديين. ولعله يجب التوضيح أن معدل النمو الاقتصادي المرتفع والمتواصل في الصين قد تحقق نتيجة سياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات والاندماج في السوق العالمية وتدني نفقة الأيدي العاملة. فالواقع أن روسيا لم تُحقق هذا المعدل من النمو على الرغم من أنها أضحت أكثر انفتاحا وحرية اقتصادية مقارنة بالصين، وأيضا دول آسيوية كثيرة لم تصل إلى هذا المعدل على الرغم من تحقيقها معدلات تصدير أعلى من الصين مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، وعدد غير قليل من بلدان العالم الثالث لم يُحقق أي نجاح في جذب رأس المال الأجنبي على الرغم من الانخفاض الشديد في أجور عمالها " (د. موسى2006، 56). وبرأيي، يعود ذلك بالأساس إلى الدور الكبير الذي لعبه قادة الصين الإصلاحيون في سعيهم الحثيث لتحديث الاقتصاد الصيني ليواكب التطورات الاقتصادية العالمية وليضع الصين على سلم الدول العظمى مستقبلا.

ويمكن تلخيص ملامح التجربة الصينية في الإصلاح المؤسسي في أربعة عناصر رئيسة، وهي كالآتي (د. موسى2006، 58-61):

- الإيمان العميق والإرادة القوية لدى كبار المسئولين السياسيين في اتخاذ قرارات تتعلق بخطوات الإصلاح وتواصلها في ظل وجود رؤية شاملة لمجمل الأوضاع القائمة وإمكانات تطويرها مستقبلا.

وهذا واضح من سياسة " دنج "، حيث استطاع بث رؤيته الإصلاحية تدريجيا وكسب المزيد من الأنصار داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ثم المجتمع الصيني ككل، مع إبقائه على الجوهر السياسي للنظام

السياسي القائم في الصين، وذلك على عكس ما كان الوضع عليه فترة حكم " ماوتسي تونج " القائم على تبني الصين الأيديولوجية الماركسية اللينينية بشكل صارم وسيطرتها على كل المجالات في الصين.

– تبني نظرة براجماتية واقعية ومتدرجة في الإستراتيجية الإصلاحية؛ خاصة أن هدف الصين الجوهري الدخول لقلب الاقتصاد العالمي. وقد عول " دنج " خلال سياسته الإصلاحية على الجهود الذاتية للشعب الصيني للاستفادة من الانفتاح على العالم الخارجي وإلى الثقة بالمقدرة وبالاعتماد على النفس، بالإضافة إلى تدرجه بالإصلاح الذي لم يأت دفعة واحدة.

– ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح الإداري، ومن الأمور الجوهرية في هذا المجال إلغاء نظام الوظيفة مدى الحياة الذي كان يتمتع به بعض قيادات الدولة، بالإضافة إلى تعزيز اللامركزية الإدارية والضريبية.

– إن الإصلاح المؤسسي عملية متواصلة تفيد الغالبية وليس الأقلية؛ إذ حرصت الحكومة الصينية على أن تتم عملية الإصلاح بشكل لا يقود إلى وجود عدد كبير من الخاسرين، مما يمكن أن يُعرقل خطوات الإصلاح التالية، وأيضا حرصت الحكومة على تقليل الأرباح التي يمكن أن يستأثر بها عدد محدود من الفائزين من وراء الإصلاح.

ويأتي هذا من أن الإنسان الصيني يُعرف عنه بأنه " يأكل قليلا ويعمل كثيرا "، فحبه للعمل جزء من الثقافة الصينية والعقيدة الكونفوسيشية، ولم تفعل الشيوعية أكثر من أنها عمقت هذه المفاهيم، فالمواطن الصيني دؤوب كنحلة العسل، وبفضل العمل الدؤوب لا يوجد بلد واصل الصعود في سلم التقدم الاقتصادي بهذه السرعة، ولا يوجد بلد لعب لعبة مزج الاقتصاد بالسياسة بالمهارة نفسها. فالصين تقوم بصنع أجزاء من طائرة بوينج 757، وتقوم باكتشاف الفضاء بواسطة سفينة فضائية قامت هي

بتصنيعها، " وهي تشتري حقول بترول بأكملها من السعودية وروسيا، وتستورد أكبر كميات من الحديد الخردة وتحولها إلى كمبيوترات ومنتجات جديدة عالمية " (د.قنديل2007، 44). وهي الآن تُواصل خطتها في الحصول على تكنولوجيات العالم المتطور، معتمدة على عدد سكانها الذي وصل إلى 1,3 مليار نسمة، مع أن المصادر الغربية تؤكد أن عدد سكان الصين وصل إلى 1,5 مليار نسمة، وقد جعلها هذا مكانا لأرخص وأكبر أيدي عاملة في العالم " (د.قنديل2007، 44- 45). وفي هذا المجال، صرحت الصين مؤخرا أنها بصدد البدء في تصنيع طائرات ركاب تنافس فيها طائرتي الإرباص والبوينج (قناة الجزيرة 2007/3/19).

ونتيجة لهذه الإصلاحات، حققت الصين بدءا من العام 1999 ناتجاً محلياً بلغ 8319،3 مليار يوان بزيادة 5،4 ضعف ما كان عليه عام 1978، وبارتفاع سنوي بنسبة7،1% بالمقارنة مع عام 1998 الذي تعدى الناتج المحلي بنسبة بلغت 7955،3 مليار يوان. وقفزت بعض منتجات الصين إلى المركز الأول في العالم مثل: الحبوب، والقطن، واللحوم، وزيوت الطعام، والفحم، والفولاذ، والإسمنت، والأسمدة الكيماوية والأجهزة الإلكترونية (هلال2006، 142).

بالإضافة إلى ذلك، حققت الصين زيادة في الدخل لأفراد الشعب الصيني بشكل متواصل، وارتفع متوسط دخل الفرد من سكان المدن منذ العام 1979 إلى عام 1997 من 343،5 يوان إلى 5160 يوان. على اعتبار أن (الدولار يساوي 8،3 يوان في تلك الفترة)، كما ارتفع متوسط دخل الفرد من سكان الريف من 133،6 يوان إلى 2090 يوان، فيما بلغ حجم الودائع المالية لسكان الصين عام 1997 إلى 4628 مليار دولار، أي زاد 218 ضعفا عن عام 1978، وكذلك زادت قيمة الممتلكات المالية الخاصة بما فيها ودائع أفراد الشعب الصيني عام 1997 إلى 6000 مليار يوان. وقد تعدى الناتج المحلي الإجمالي الصيني في عام 2000 عند حساب سعر صرف العملات الأجنبية للدولار الواحد مقابل 8،30 يوانات عتبة التريليون دولار، وعند ضم هونج كونج إلى هذا الحساب، تكون الصين/ هونج كونج قد حققت

ناتجا محليا إجماليا قدره 1،24 تريليون دولار. وكـــان هذا ضعف الناتج المحلي الإجمالي للهند وروسيا مجتمعين (زايتس2003، 543).

ويمكن القول، أن الصين " لا تستطيع أن تُحقق نموا عاليا إلا إذا تمكنت من العودة إلى نمو يحمل نفـــسه بنفسه، أي النمو الذي يقوم على الاستهلاك الداخلي، أما إذا ما حاولت الصين دفع النمو بواسطة زيـــادة الصادرات فإنها ستسقط في الفخ الذي وقعت فيه اليابان دون أي شك " (زايتس2003، 474). وضـــمن هذا القول، فقد أدرك رئيس الوزراء الصيني في عهد الرئيس " جيانج زمين "، حيث قال في لقاء للقيادة الصينية في شهر تشرين الثاني 1999: " من أجل التغلب على مصاعبنا الاقتصادية الحالية، وكذلك على مصاعب تنميتنا الطويلة الأمد، علينا العمل بمبدأ توسيع الطلب الداخلي؛ فزيادة الاستهلاك قوة جبارة لدفع النمو الاقتصادي. علينا زيادة اهتمامنا بهذه المسألة، ومن أجل رفع الاستهلاك في مدننا وفي أريافنا علينا إعطاء الأفضلية للاستهـــلاك وحث الناس عليه في مجالات مثل المـــساكن والتعلـــيم " (زايـــتس2003، 474- 475).

وبالإضافة إلى ذلك، تبنت القيادة الصينية منذ العام 1998 فكرة مشاريع العمل العامة لمحاربة التـــضخم وتوظيف العاطلين عن العمل، وظهر أن هناك حاجة لتعديل النظام الاقتصادي، وعليه واصلت الحكومـــة الصينية الاستمرار في عملية الإصلاح الهيكلي (The Economist 1998، 75).

ثالثاً .. / إصلاح النـظام المالي والمصرفي:

سمحت الحكومة الصينية وكنتيجة لعمليات الإصلاح في النظام المالي والمصرفي فـــي الـــصين بإقامـــة البورصات المالية الكبرى كبورصتي " شنجهاي " و" شن زين "، كما تم السماح للأجانب بدخول مجـــال البورصات والتعامل معها منذ العام 1991. ومنذ العام 1997 تم إنشاء إدارة لمراقبة أعمال البنوك، فيما سُمح للبنوك الأجنبية بإقامة هيئات مصرفية حتى بلغ عددها 187 هيئة عـــام 1998، وأنـــشأت البنـــوك

التجارية الصينية فروعا لها خارج الصين. وفي هذا المجال، يُعتبر بنك الصين هو البنك الأول من حيث عدد فروعه العاملة بالخارج (الأخرس2005، 111- 112).

وفي هذا السياق، بلغ احتياطي الصين من تلك العملات عام 1997 إلى 139،9 مليار دولار (الأخرس2005، 111)، وفي العام 1999 وصلت تلك الاحتياطات إلى 154،7 مليار دولار، بزيادة قدرها 9،7 مليار دولار عن عام 1998 (هلال2006، 142). وعليه، أصبحت الصين تملك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية، وجاءت في المرتبة الثانية أو الثالثة في هذا المجال، وقد بلغت تلك الاحتياطات عام 2001 ما يزيد على 100 مليار دولار. وأكثر من هذا فإن ديون الخزانة الأميركية، التي تُمول منها واشنطن عجزها المالي بدأت تكتسب نكهة صينية (بورشتاين وكيزا2001، 117). وقد بلغت احتياطات الصين من العملات الأجنبية 356،5 مليار دولار في نهاية شهر تموز 2003. وفي العام 2006 بلغ احتياطي النقد الأجنبي تريليون دولار (محمد2006). وهي بذلك سجلت مستوى قياسياً كبيراً. ويُشار في هذا الجانب، أن مثل هذه الزيادات تُعزز من قدرة الصين على تفادي المخاطر الاقتصادية (صحيفة الأيام2006، 13). وقد أعلنت الحكومة الصينية من خلال نائب رئيس الوزراء " زينج بيان " عام 2007 أنها " ستقوم بالاستفادة من احتياطها الضخم للنقد الأجنبي لتوسيع مخزونها من المصادر الإستراتيجية مثل النفط والمعادن .... والغاز الطبيعي والفحم .... وأن الصين ستسرع من تطوير حقول النفط في البحار والحقول المكتشفة جديدا على الأرض من أجل زيادة إنتاج النفط والغاز " (مجلة الديمقراطي2007، 39). ويُذكر أن، البنك المركزي الصيني هو من يملك هذه الاحتياطات النقدية.

ومن جهة أخرى، تعرضت الصين لانتقادات من قبل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية لحفاظها على تحرك سعر صرف (اليوان) في نطاق ضيق عند نحو 8،28 يوان للدولار الواحد، الأمر الذي

أعطى السلع الصينية ميزة سعرية، فقد رفضت الصين مـــرارا دعـــوات إعادة تقييم عملتهـــا، إلا أنهـــا تعهدت بالحفاظ على استقرارها[1] (صحيفة الشعب اليومية2003).

ويعود استقرار سعر صرف العملة الصينية (اليوان) إلى وضع الاقتصاد الصيني الجيد والمستند إلـــى: انخفاض التضخم المالي؛ تواصل التنمية الاقتصادية؛ زيادة حجم الصادرات؛ وجود فائض في الميـــزان التجاري وتوفر احتياط نقدي من العملات الأجنبية. ويُذكر أن، سعر صرف (اليوان) ارتفع في الأعوام 1994–1996 بنسبة 44% عن عام 1991، وبسبب ارتفاع سعر الصرف منذ العام 1994 في تجديـــد بنية أنظمة المؤسسات الصينية التي تُنتج سلعا مخصصة للصادرات وتجديد التكنولوجيا فيهـــا، وتحـــسين جودة الصادرات وانخفاض تكلفة الإنتاج، الأمر الـــذي أدى أيـــضا إلـــى رفـــــع قـــــدرة التـــسويـــق (نافع1999، 72).

رابعاً .. / مكافحة الفساد:

أولت القيادة الصينية أهمية بالغة – بهدف تحسين صورتها داخليا وخارجيا – في مكافحة الفـــساد الـــذي استشرى في نواحٍ كثيرة داخل الصين. فقد أفرزت الإصلاحات التي انتهجتها القيادة الـــصينية إصـــرارا كبيرا على مكافحة الفساد بكل أنواعه، حيث طالت تلك السياسة الكوادر الحزبيـــة والحكوميـــة أيـــضا. وكمثال على ذلك، فقد صدر في شهر تموز 2000 حكم بالإعدام بحق " شينج كيجي " أحد نواب رئـــيس مؤتمر الشعب الوطني و " شوانج " وهو الرئيس السابق لمنطقة الحكم الذاتي " جوانجكسي " بتهمة استلام رشاوى بمبلغ 41 مليون يوان. بالإضافة إلى ذلك، نجحت الصين إلى حد ما في مكافحة التهريب؛ إذ لـــم

---

[1]- وافقت الحكومة الصينية عام 2003 على أنها على المدى المتوسط ستقوم بتحرير عملتها، ولكن ذلك من غير المحتمل أن يسمح بتدفق حر حتى تقوم الحكومة بإصلاح القطاع البنكي والذي هو مُثقل بالقروض السيئة. وأن الصين ما زالت قادرة على تقديم بعض المرونة في معدلاتها في التبادل وبالتالي تستعيد سيطرتها على السياسة النقدية، وذلك بواسطة تبني حزمة أوسع من العملات بدلا من الاعتماد على الدولار وحده فقط (The Economist 2004: 13). ومن جهة أخرى أعلن في 2007/5/21 عن بدء اجتماعات صينية – أميركية في واشنطن لمناقشة العديد من المشاكل التجارية العالقة بين الطرفين ومن ضمنها مطالبة الولايات المتحدة للصين بتخفيض قيمة عملتها والحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية وإعانات التصدير، بالإضافة إلى مطالبة الصين أن تفتح أبوابها للصادرات الأميركية بشكل أكبر (Weisman 2007).

يعد بعد هذه الحملة الحصول على السيارات الفاخرة مثل المرسيدس وبي.إم.دبليو إلا بالطرق الـشرعية، كما تحسنت أرقام المبيعات والأسعار بصورة ملحوظة داخل الصين، بعدما كانت تعاني المنتجات المحلية من الآمـرين بسبب منافسة المنتجات المهربة (زايتس2003، 483).

إن الحكومة الصينية لم تألُ جهدا في مكافحة الفساد الذي استـشرى داخـل الـصين مـع التطـورات الاقتصادية، ولجأت الحكومة إلى شن حملتها ضد الفساد أسفرت عن إدانة 50 ألـف مـسئول وإنـزال العقاب بهم، إذ تراوحت تلك العقوبات بين السجن والإقصاء من الوظائف والإعـدام. واسـتمرت هـذه الحملة أكثر من ست سنوات، تم طرد قرابة 125 ألف شخص من عضوية الحزب الـشيوعي الحـاكم، نتيجة لتحقيقات بتهم شملت الرشوة وتبديد المال العام، كما تلقى حوالي 670 ألـف مـسئول عقوبـات تأديبية. مع ملاحظة أن الأرقام لا تكاد تُذكر؛ بسبب أن أعضاء الحزب الشيوعي الصيني يصل إلـى 58 مليون عضو (نافع1999، 36).

وفي حملة عام 1997، ألغت الحكومة 18 مشروعا جديدا لبناء مكاتب في العاصـمة، وألغـت خدمـة الاتصالات الدولية في التلفونات التي يستخدمها المسئولون على المستويين المتوسط والعالي، كما شـملت القرارات إلزام صغار المسئولين بدفع فواتير التلفونات لو تجاوزت المخصصات الحكومية، وهـي مـا يُعادل 10 دولارات شهريا. وعليه، ومنذ التسعينيات وخلال الحملة ضد الفساد، أعلنت الـصين حملتهـا ضد " الشرور الست " التي تُشكل تحالف مضاد للتنمية الصينية وضد التحديث الجاري في الصين منـذ العام 1978، **وتشمل** " **الشرور الست** " : المخدرات؛ الإباحية؛ الدعارة؛ خطف الإناث؛ القمار والإيمـان بالخرافات (نافع1999، 38).

وما زالت الصين لغاية اليوم تُواصل حملة مكافحة الفساد، وذلك حرصا منها على التقدم باقتصادها مـن خلال إزاحة كل العقبات التي تعترض طريقها. ومن ذلك محاكمة المفسدين، وكذلك ملاحقة المهـربين.

وضمن هذا التوجه كشفت الصين عن أنها طردت أكثر من 11 ألف عضو من الحزب الشيوعي الصيني الذين عُوقبوا معاقبة الانضباط الحزبي في عام 2005. ومن القضايا التي عُوقبوا عليها: الاختلاس والرشوة التجارية (صحيفة الشعب اليومية2006). ويُذكر في هذا السياق، أن الصين تحرص على نظافة الحزب الشيوعي كونه هو الحزب الحاكم في البلاد، وذلك بهدف إعطاء سمعة طيبة عن الحزب.

العلاقات الاقتصادية الصينية على المستويين العالمي والإقليمي خلال مراحل التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

تمكنت الصين في السنوات الأخيرة من الوصول إلى أكبر دولة في قارة آسيا، وإن كانت لم تصل بعد إلى مصاف الدول العظمى، مع أن هذا ما يتوقعه الكثيرون من الخبراء خلال ربع القرن الحالي. وعلى ضوء ذلك سعت الصين – انطلاقا لما أصبحت تتمتع به من قوة اقتصادية – إلى توسيع علاقاتها الإقليمية والعالمية (حجاج2006، 138). وتهدف الصين، عدا التعاون التجاري والاقتصادي، إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، مع ملاحظة تجنبها حدوث مجابهة مع الولايات المتحدة، وأيضا تُوضح أن تطوير تلك العلاقات مع الدول الأخرى، ليس موجها ضد الولايات المتحدة. ولكن في نفس الوقت، تُؤكد الصين على رفضها للهيمنة الأميركية وانتهاج سياسة القوة ضد الدول. ومنذ العام 1998 وصل عدد الدول التي تُقيم علاقات متنوعة مع الصين إلى 228 دولة ومنطقة بعدما كانت 180 دولة ومنطقة عام 1980 (الأخرس2005، 153).

أولاً .. العلاقات الاقتصادية الصينية على المستوى العالمي:

– علاقة الصين الاقتصادية بروسيا:

" شهدت علاقات الصين الاقتصادية مع روسيا الاتحادية اتساعا ملحوظا؛ فالتجارة الثنائية بين الدولتين نمت من 3،9 مليارات دولار عام 1991 إلى 8 مليارات دولار عام 1996، وبلغت تجارة الحدود عام 1997 ما قيمته 1،25 مليار دولار. وعلى إثر زيارة نائب رئيس الوزراء الصيني لموسكو عام 1998،

وقع الطرفان على بروتوكولات عمل تقوم روسيا من خلالها ببناء أكبر محطة كهربائية في الصين على نهر " يانـــج تسي "، وبمد خطوط أنـــابيب الغـــاز الطبيعـــي مـــن ســـيبريا الروســـية إلـــى الـــصين " (عطوان2004، 97).

ولم تكتف الصين بذلك التطور في العلاقة مع روسيا، بل عززت تعاونهـــا معهـــا فـــي مجـــال الأمـــن والاقتصاد، وذلك سعيا منها في تفعيل منظمة (شنجهاي للتعاون) (مجلة الديمقراطي2006، 38).

– علاقة الصين الاقتصادية بأوروبا:

رغم الاختلاف الأيديولوجي والسياسي، إلا أن النشاط الصيني امتد ليشمل القارة الأوروبية. ورغم قـــدم العلاقة بينهما، إلا أن نهاية الحرب الباردة أسست لمرحلة جديدة من العلاقات مـــضمونها نمـــو دائـــرة المصالح المشتركة، في الوقت الذي أخذ يزداد الثقل الصيني في المنظور الأوروبي، خاصة في ضـــوء عمليات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الصين والنتائج المثمرة لهذه الإصلاحات.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وكمثال لزيادة حجم التبادلات التجارية بينهما من 17،86 مليـــار دولار عـــام 1993 إلى 86،7 مليار دولار عام 1996، كما زاد حجم الاستثمار الأوروبي في الـــصين مـــن 17،2 مليار دولار عام 1984 إلى 25،841 مليار دولار عام 1996 (عطوان2004، 105).

وجاء التحرك الأوروبي باتجاه الصين، نتيجة لما تتعرض له أوروبا من ضغط وثقل أميركي. ويظهـــر ذلك في التحرك الفرنسي، وإن كان لأسباب سياسية، وذلك على اعتبار أن السياسة الأميركيـــة تقـــضي بتحجيم النفوذ الفرنسي في أوروبا لصالح التوسع في النفوذ الألماني. ويُلاحظ ذلك في رفض فرنسا توسع الحلف الأطلسي نحو الشرق تحت القيادة الأميركية. وفي ضوء ذلك، جاءت زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للصين عام 1997، وما تمخض عنها من شراكة إستراتيجية صينية – فرنسية داعية إلـــى عـــالم

متعدد الأقطاب. وهذا الأمر انعكس إيجابا على ثقل الصين في أوروبا. في حين تركز التحرك الألماني والبريطاني نحو الصين لدواعٍ اقتصادية وتجارية (عطوان2004، 106).

وقد بلغت حصة الصادرات الألمانية عام 2000 نحو 40% من مجموع صادرات بلدان الاتحاد الأوروبي إلى الصين، وتجاوزت بذلك الصادرات اليابانية بفارق كبير. كما أن الشركات الألمانية الصناعية استثمرت بكثافة في الصين؛ إذ وصل حجم تلك الاستثمارات نهاية عام 2000 إلى 6،3 مليارات دولار (زايتس2003، 556).

ولكن يبقى واضحا، أن علاقة الصين مع الولايات المتحدة، خاصة الاقتصادية والتجارية هي أعمق وأكبر من علاقتها الاقتصادية مع أوروبا. إذ يتخوف الأوروبيون، بعدما دخلت الصين صراعا تنافسيا على صعيد العالم في صناعة النسيج، وبعدما تم تحرير سوق النسيج في 1 كانون ثاني 2005 في إطار منظمة التجارة العالمية. فالأوربيون يتخوفون من سيطرة الصين على هذه الصناعة، خاصة بعدما كانت الدول الأوروبية محمية بحصص تجارة النسيج في منطقة الاتحاد الأوروبي، كما أن عليها أن تدفع ضريبة معادة. وبإلغاء الحصص حول النسيج سيؤدي هذا إلى خلق 10 ملايين فرصة عمل في الصين (المدني2005).

ثانياً .. / دور العلاقات الاقتصادية الصينية في آسيا (عطوان2004، 105-109):

أدركت الصين أن دورها العالمي لا بد من أن يسبقه مكانة إقليمية في القارة الآسيوية، على اعتبار أن آسيا هي بوابة الصين الرئيسة على العالم الخارجي. **ويمكن هنا إبراز بعض هذه العلاقات مع عدد من الدول الآسيوية التي ركزت عليها الصين، ومنها:**

- علاقة الصين الاقتصادية مع اليابان:

قبل الخوض بتلك العلاقات، يُلاحظ أن ما ميز علاقة الصين واليابان – التي تحسنت منذ العام 1972 بتطبيع العلاقات الدبلوماسية، ورغم كون اليابان خلال الحرب الباردة طرفا في سياسة الاحتواء الأميركية للصين – هو طبيعة اقتصادهما؛ فالصين تملك السوق والموارد الأولية التي تحتاجها اليابان في نمو اقتصادها، بينما تمتلك اليابان بالمقابل التقنيات الحديثة التي تحتاجها الصين في تنميتها الاقتصادية. وقد فرضت الضرورة على الدولتين تحسين علاقاتهما الثنائية رغم المنافسة الشديدة بينهما في المجال التجاري والنفوذ على آسيا[1] – . فقد وصل حجم التبادل التجاري عام 1996 إلى 60،87 مليار دولار بعدما كان 19،6 مليار دولار عام 1989. كما ارتفع حجم الاستثمار الياباني في الصين لنفس الفترة من 433 مليون دولار عام 1989 إلى 30،10 مليار دولار عام 1996[2].

<u>وقد دفعت ثلاثة اعتبارات الصين إلى إيلاء العلاقة مع اليابان أهمية، وهي:</u>

1- المتغير الاقتصادي.

2- الخشية التاريخية من النزعة العسكرية اليابانية الكامنة في الذهنية الصينية.

3- قلق الصين جراء علاقة التحالف الأميركية – اليابانية.

إلا أن تلك العلاقة شابها بعض التوتر عام 2001، وذلك عندما فرضت اليابان رسوما جمركية وصلت إلى نحو 266% على وارداتها من بعض السلع الزراعية المستوردة من الصين، في محاولة من قبل اليابان حماية منتجاتها المحلية المماثلة، كما منعت اليابان استيراد الطيور من الصين بسبب مرض " أنفلونزا الطيور ". وهذا الأمر، جعل الصين تعتقد بأن اليابان تُنفذ خطة غير معلنة هدفها تقليل حجم صادراتها إلى الأسواق الصينية. وبالمقابل كان الرد الصيني من خلال اتخاذ إجراءات تجارية ضد

---

[1]- وصلت نسبة الاستثمارات اليابانية في الصين عام 1992 نحو 6،6% من مجمل الاستثمارات الأجنبية داخل الصين (هنتجتون1999، 279).

2- وبخصوص ذلك يقول " لسترو ثرو " : " إن وزارة الصناعة والتجارة اليابانية معنية بنظام إقليمي شرق آسيوي يرتكز في الصين، حيث توفر لها الأولى سوقا ضخما، بينما تقدم لها الثانية المواد الخام " (الأخرس2005، 154).

اليابان بفرض رسوم جمركية مشددة على بعض الواردات الصناعية القادمة من اليابان وصلت إلى نحو 100%، والتي كانت في السابق تتراوح بين 12% و80%. إلا أن اليابان بعد تهديدها بشن حرب تجارية ضد الصين، تراجعت – عن موقفها – لأنها اقتنعت أنها ستخسر الكثير، وأعلنت أنها لن تتخذ إجراءات تجارية انتقامية ضد الصين. ولكن رغم ذلك، سيبقى السؤال مفتوحا، هل سيكون هناك احتمال لصراع تجاري بين البلدين مستقبلا على التنافس على الأسواق العالمية، خاصة في ضوء تشابه الانتاج والتصدير في البلدين؟ (د.علي2007، 82).

– علاقة الصين الاقتصادية مع دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان):

أدركت الصين أهمية هذا الإقليم منذ زمن؛ إذ دفعت جهودها لتنشيط حجم تبادلاتها الاقتصادية والسياسية مع دول الإقليم وتحديدا مع رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، على اعتبار أن سياسة الصين فيما بعد الحرب الباردة وجدت قبولا في بيئتها الإقليمية. **وكنتيجة لإدراك الصين لأهمية بعدها الإقليمي، اعتمدت في حركتها حيال أهمية الإقليم على اعتبارين، هما:**

1- الدخول في علاقات موسعة مع دول الإقليم، بهدف إشاعة حالة من الاستقرار السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، على أن يكون ذلك، وسيلة لانتفاء مبررات الوجود الأميركي في الإقليم.
2- اتساع دائرة النشاط الصيني المقبول في الإقليم، أسس لشرعية السياسة الصينية الموجهة إزاء قضايا دول الإقليم.

وعليه، سجل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول رابطة (الآسيان)، على سبيل المثال، ازديادا من 8 مليارات دولار عام 1992 إلى 19،3 مليار دولار عام 1996. كما زاد حجم استثمار تلك الرابطة في الصين ذاتها من 8 مليارات دولار إلى 15،904 مليار دولار.

– علاقة الصين الاقتصادية باستراليا:

حسنت الصين – وكجزء من سياستها في إقليم المحيط الهادي – علاقتها الاقتصادية مع استراليا، وقد ازداد حجم التبادل التجاري بينهما من 1،18 مليار دولار عام 1984 إلى 5،106 مليارات دولار عام 1996. كما كان للصين استثمارات داخل أستراليا.

– علاقة الصين الاقتصادية بالهند:

اتجهت الدولتان نحو التقارب وتنسيق المواقف للتعامل مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، كونهما من أكبر الدول الآسيوية صعودا. ويُلاحظ أنه منذ العام 1991 أكدت الدولتان على التعامل مع أغلب المشكلات بالطرق السلمية.

وفي هذا السياق، قال " روبرت بيل " في كتابه الصادر عام 2007 تحت عنوان (الإمبريالية الجديدة: أزمات وتناقضات في العلاقات بين الشمال والجنوب) :" أنه رغم العداء الحاد الذي كان يطبع علاقة الهند والصين خلال الحرب الباردة، ورغم وجود فترات من التعاون والمنافسة، فهنالك منطق يدفع في اتجاه التعاون. في الواقع تحاشت الصين على الدوام الانجرار إلى علاقات عداء لا رجعة فيها مع الهند، ومنذ تحسين العلاقات في ثمانينيات القرن العشرين لم تزد التجارة بشكل دراماتيكي، ولكن كانت هناك أشياء مكملة من نوع آخر في مجال التكنولوجيا. فقد جرى توقيع اتفاقيات تعاون تتعلق بالتقنية الزراعية، وتقنيات البترول والغاز الحيوي ومحطات الطاقة والري، الاتصالات، الصحة وتحديد النسل " (بيل2007، 326 –327).

– علاقة الصين الاقتصادية مع شبه الجزيرة الكورية:

استطاعت الصين منذ العام 1992 تطبيع علاقاتها مع كوريا الجنوبية، وعليه شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين نموا واضحا. فقد زاد حجم التبادل التجاري من مليار دولار عام 1988 إلى 13،5 مليار

دولار عام 1996، في الوقت الذي زاد فيه حجم الاستثمار الكوري الجنوبي في الصين من 7 مليـــارات دولار عام 1992 إلى 7،108 مليارات دولار عام 1996.

– علاقة الصين الاقتصادية بإقليم آسيا الوسطى:

عكفت الصين على استغلال الوضع الذي تلا تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، للاســتفادة مــن المنــافع الاقتصادية؛ فلجأت إلى إقامة علاقات مختلفة مع هذا الإقليم عبر إقامة العديد من طرق المواصلات مــع تلك الجمهوريات، وبناء خطوط أنابيب لنقل النفط من جمهوريات الإقليم إلى المدن الــصناعية الــصينية وإلى الساحل الصيني، لأغراض تصدير النفط لليابان بطول ألفي ميــل وبكلفــة 3،5 مليــارات دولار، وبالشكل الذي يُؤمن المزيد من فرص ارتباط تلك الجمهوريات بالصين.

وعليه صارت الصين شريكا اقتصاديا مهما لجمهوريات آسيا الوسطى؛ إذ بلغ حجم التبــادل التجــاري بينهما 3،9 مليارات دولار عام 1993، فيما بلغ مجموع الاستثمارات الصينية في حقول نفط كازاخستان وحدها حوالي 1،3 مليار دولار عام 1997.

– علاقة الصين الاقتصادية بالمنطقة العربية:

من المعروف أن الصين تقيم علاقات متنوعة منذ فترة طويلة جدا مع المنطقة العربيــة، ولكــن ازدادت حاجة الصين الاقتصادية إلى المنطقة العربية بشكل ملحوظ مؤخرا، والذي ترافق مــع اســتمرار النمــو الاقتصادي المرتفع بعد الحرب الباردة، وأصبحت حاجتها ماسة إلى مصادر الطاقة (النفط)[1]. وبدا ذلك واضحا عام 1993 حينما استوردت 600 ألف برميل من النفط العربي يوميا، فيما بلغ عــام 1997 مــا مجموعه 1،188 مليون برميل باليوم. بالإضافة إلى ذلك، ومع تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الــصيني

[1]– وصلت واردات الصين من الطاقة العربية من دول الخليج العربي عام 1998 ما نسبته 40% (نــافع وآخــرون1998، 248).

تطلب ذلك إيجاد أسواق إضافية لتصريف فائض إنتاجها. وهنا، شهدت الصادرات الصينية إلى المنطقة العربية نموا ملحوظا؛ إذ زاد حجم التبادل التجاري من 1،345 مليار دولار عام 1990 إلى 10،876 مليارات دولار عام 2000، وقد استوردت الصين من المنطقة العربية ما قيمته 4،502 مليارات دولار وصدرت إليها ما قيمته 6،365 مليارات دولار.

الصين والطاقة:

نظرا لحاجة الصين إلى الطاقة (البترول)، فهي تستورده من الخارج لتغذية صناعاتها الصاعدة وآلياتها المتحركة، ويُتوقع للصين أن يزيد استهلاكها من البترول بنسبة أكثر من 100 مليون طن في العام، " فالنفط المستهلك للمركبات الآلية الصينية أعلى عن الأوروبية بنسبة 25% في كل 100 كليو متر، وعن اليابانية بنسبة 20% وعن الأميركية بنسبة 10%. أما النفط المستهلك للشاحنات الصينية فهو أعلى عن المستوى الأجنبي المتقدم بأكثر من ضعف في كل كيلو متر/ المائة طن .... ويتوقع الخبراء أن حجم طلب الصين إلى النفط سيصل إلى أكثر من 400 مليون طن في عام 2020، بيد أن الصين لا تُنتج إلا 160 مليون طن حتى 170 مليون طن. حينذاك، حيث تحتاج الصين إلى 240 مليون طن من النفط المستورد " (صحيفة الشعب اليومية2004).

ومن جهة أخرى، غير معروف عن الصين أنها بلد منتج للبترول، فهي تُعتبر ثاني دولة منتجة للطاقة، إذ تُنتج حالياً حوالي 180 مليون طن من البترول سنويا. وفي مسعى للصين إلى تطوير مجال الطاقة، فهي تستخدم ما نسبته 2% من الطاقة الكهربائية النووية. كما بدأت قبل فترة وجيزة بتطوير الطاقة مثل توليد الكهرباء بالريح وبالمواد الاحيائية. وبسبب وجود فجوة غير صغيرة بين الصين والدول المتقدمة في استخدام الطاقة المتجددة، فالصين ترغب في زيادة تعاونها مع الولايات المتحدة في هذا المجال. ومنذ العام 2000 استخدمت الصين الأسلوب الأميركي المتمثل في استخدام حبات الذرة في انتاج الوقود الكحولي المضاف إلى البنزين، وقد نجحت 4 مقاطعات صينية بعد 4 سنوات من العمل الحثيث

بهذا التصنيع (صحيفة الشعب اليومية2005). كذلك تعمل الصين وبالتعاون مع فرنسا على انتاج شمس اصطناعية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الصين وضمن تطوير الطاقة لديها وبهدف تخفيض نسبة البترول المستخدم في الآليات وسعيها في إيجاد البدائل للطاقة، طورت عمل الباصات بالبطارية، فقد أدخلت الصين عام 2005 عدد 15 باص يعمل بالبطارية، وهي الأولى من نوعها في الصين. ويُذكر أن " هذه الباصات تعمل ببطاريات مصنوعة من حامض الرصاصيك، كما تدخل أيضا طور التشغيل مجموعة أخرى من الباصات التي تعمل بالبطاريات الليثيومية في وقت لاحق. ويُذكر أن السيارة التي تعمل بالبطارية لا تستخدم الوقود، ويمكنها أن تُحقق الانبعاث بصفر، لذلك تُدعى (سيارة خضراء)، كما أن الضجيج المنطلق منها منخفض لأنها لا تستخدم محركا يعمل بالوقود، ويشعر الركاب فيها بارتياح .... وقد تعهدت الصين بأنها ستستخدم 90% من الباصات التي تعمل بالبطارية النظيفة خلال فترة الألعاب الأولمبية عام 2008، بما في ذلك ألف سيارة تعمل بالبطاريات من شتى الأنواع " (صحيفة الشعب اليومية2005).

تأثير انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي:

بعد عملية الانضمام، أصبحت الصين تحتل القوة الاقتصادية السابعة عالميا من حيث ترتيبها في إجمالي الناتج الوطني، إذ وصل ناتجها إلى 1،65 تريليون دولار[1](صحيفة الشعب اليومية2005). ومن المعروف أن الصين تُنتج ما نسبته 4% من إجمالي الناتج العالمي، أي نحو سُبع الاقتصاد الأميركي وثُلث الاقتصاد الياباني. ولكن في حال استمرار معدلات النمو الاقتصادية الحالية في الصين 9% سنويا؛ فإن حجم

[1]– ووفقا لأحدث ترتيب أعلنه البنك الدولي عام 2005، وضع الدول العشر الأولى في العالم بشأن ترتيباتها في إجمالي الناتج الوطني في العالم، وهي: أميركا 11،6675 تريليون، اليابان 4،6234 تريليون، ألمانيا 2،7144 تريليون، بريطانيا 2،1409 تريليون، فرنسا 2،0026 تريليون، إيطاليا 1،6723 تريليون، الصين 1،6493 تريليون، إسبانيا 0،9914 تريليون، كندا 0،9798 تريليون والهند 0،6919 تريليون (صحيفة الشعب اليومية2005).

الاقتصاد سوف يساوي نظيره الأميركي بحلول عام 2020، خصوصا في ظل العجز الهائل في الميزانية الأميركية الذي وصل إلى 450 مليار دولار، وفي ظل العجز الهائل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية والصين؛ فخلال عام 2005 بلغ 200 مليار دولار لصالح الصين (ذياب2006، 178). وساعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة للصين – كما تم الحديث عنه سابقا – إذ وصل عام 2004 حوالي 60 مليار دولار. ويُذكر أن الصين تجاوزت الولايات المتحدة في هذه المسألة عام 2003، وأصبحت في ذلك العام أكبر مجتذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، واجتذبت نحو 53 مليار دولار، بينما الولايات المتحدة اجتذبت 39،9 مليار دولار، وذلك بانخفاض 45% عن عام 2002، التي اجتذبت فيه الولايات المتحدة 72،4 مليار دولار (صحيفة الشعب اليومية2004).

<u>ويمكن في هذا السياق، إبراز تأثير انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على النحو الآتي:</u>

أولاً .. / على مستوى التجارة العالمية (إقليميا ودوليا):

ساهم انضمام الصين للاقتصاد العالمي في نمو مستديم في التجارة العالمية، فصادرات الصين وارداتها نمت بصورة أسرع من تجارة العالم لأكثر من عشرين عاما، وأن معدلات النمو هذه تُعتبر غير مسبوقة، وهي شبيهة إلى حد ما بما شهدناه خلال انضمام اقتصاديات متطورة في النظام التجاري العالمي. وبسبب أن تجارة الصين مع بقية دول العالم قد تعمقت، فإن تركيبتها ونمطها الجغرافي قد تغير أيضا، فقد زادت حصتها من الصادرات للاقتصاديات الصناعية وأصبحت متنوعة. وقد أصبحت الصين مهتمة بصورة متزايدة ضمن اقتصاد منطقة آسيا. إن التخصص العمودي للإنتاج في آسيا قاد إلى زيادة في حصة واردات الصين التي تأتي من خلال المنطقة، والصين الآن إحدى أهم وجهات التصدير للدول الأخرى (Rumbaugh and Blancher 2004 ،7 – 9).

لقد ضاعفت الصين من تخللها في الأسواق العالمية المتقدمة، وأصبحت في نفس الوقت وجهة تصدير أكثر أهمية، خاصة بالنسبة للاقتصاديات في نفس المنطقة. إن حصة واردات الدول المتقدمة إلى الصين ارتفعت خلال العقدين الأخيرين مع زيادات حادة منذ أوائل التسعينيات في اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فدور الصين في تجارة منطقة آسيا أصبح أيضا مهما بصورة كبيرة. ويظهر ذلك في حصتها المتزايدة في الواردات التي تأتي من المنطقة. فالصين الآن تُشكل أهم وجهات التصدير لدول آسيا الأخرى، فعلى سبيل المثال، تُشكل الصين أكثر من 10% من صادرات اليابان مقارنة مع 2% في عام 1999، بينما حدثت معظم الزيادات الدراماتيكية في الصادرات للصين من منطقة آسيا، فإن حصة الصادرات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تذهب للصين قد زادت أيضا من 1% عام 1990 إلى 3،5% في عام 2002 (IMF Working Paper 2004، 3).

وبهذا الخصوص، هناك مقولة مشهورة للرئيس الصيني " دنج " – الذي كان يعي مسألة الانفتاح على العالم الخارجي منذ البداية – : " هناك من يقول علينا ألا نفتح نوافذنا، لأن النوافذ المفتوحة تُسرب الذباب وغيرها من الحشرات، إنهم يرغبون بقاء هذه النوافذ موصدة، غير أننا سنفتقد حياتنا نتيجة نقص الهواء، ولذا نقول: لنفتح النوافذ ونستنشق الهواء النقي ونُحارب الذباب والحشرات في الوقت نفسه " (زايتس2003، 372). وهذا هو مفهوم الرئيس الصيني للانفتاح، أن يتم وفق أسس مدروسة، أي أخذ ما هو جيد، وما يُحقق المصلحة الاقتصادية الصينية الصاعدة.

وبالنسبة للتجارة الخارجية الصينية، فقد واجهت تحديات صعبة في أول سنة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، تمثلت في ركود الاقتصاد العالمي والتراجع الحاد في نمو التجارة العالمية، وظهور السياسة الحمائية التجارية العالمية من جديد. رافق ذلك، افتقار المؤسسات الصينية إلى معارف الأحكام الدولية، مع أن التجارة الخارجية الصينية حافظت على نموها السريع بعد أن تجاوز حجمها 500 مليار دولار أميركي بالعام 2001.

وقد عانت سلع الصادرات الصينية في الأسواق الدولية، في البداية، من القيود التجارية التي ازدادت بشكل ملحوظ بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، بسبب ما أصاب العالم من خيبات بعد أحداث أيلول 2001. وقد أصبحت (مكافحة الإغراق) والإجراءات الاحترازية إلى حد ما وسائل للحمائية التجارية في كثير من الدول والمناطق بالعالم. ففي العام 2001 وصل عدد التحقيقات التي طلبتها دول أعضاء المنظمة بشأن مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم الحكومي والإجراءات الاحتياطية إلى 428 قضية بزيادة 46% عن عدد تحقيقات عام 2000. وفي عام 2002 شهدت التحقيقات بشأن مكافحة الإغراق ازديادا ملحوظا على نطاق العالم كله. أما الصين فقد أصبحت أكثر ضررا من كل هذه الإجراءات، فقد طلبت 32 دولة ومنطقة بنهاية شهر نيسان 2002 إجراء تحقيقات في 494 حالة تتعلق بسلع الصادرات الصينية من حيث مكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية. وقد تناولت أكثر من 4 آلاف نوع من المنتجات قيمتها 15 مليار دولار (صحيفة الشعب اليومية 2002). كما تعرضت التكلفة المنخفضة – وهي الميزة التنافسية للمنتجات التي ترتكز على أسعار العمالة – للنقد في بعض وسائل الإعلام الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية (صحيفة الشعب اليومية2004). وهذه الأمور تقع ضمن السياسة الأميركية للحيلولة دون الصعود الصيني.

ومن جهة ثانية، أُعتبر الوصول إلى الأسواق العالمية أكثر فائدة جنتها الصين من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؛ فالكثير من الأعضاء في المنظمة قد أزالوا العديد من القيود على الواردات الصينية، وأن انضمامها أيضا قاد إلى إزالة الحصص على صادراتها من الألبسة والمنسوجات. كما أن الصين استفادت من معالجة الصراعات التجارية من خلال إجراءات تسوية النزاعات متعددة الأطراف، وهذا الأمر سيحفز بشكل أفضل فوائد الصين التجارية (IMF Working Paper 2004، 10).

ودليل ذلك أن الصين تحولت من بلد مصدر للسلع الرخيصة إلى عملاق استهلاكي يستورد كل شيء، من الطاقة وخامات المعادن حتى أجهزة التلفزيون والكمبيوتر، " وتحتل الصين الآن المرتبة الثالثة بعد

الولايات المتحدة واليابان في استهلاك السلع الكمالية والسيارات التي بلغت مبيعاتها في عام 2005 خمس ملايين سيارة، وهي الآن أكبر سوق في العالم للهاتف المحمول، حيث يبلغ عدد مستخدميه 377 مليونـــا، يزدادون بنسبة 8% كل ثلاثة شهور. وحصة الصين، طبقا لإحصائيات البنك الآسيوي للتنمية 40% من الاستهلاك العالمي للحديد و30% من الفحم و25% من الألمنيوم والنحاس، والـــصين هـــي المـــستورد الرئيس للحبوب حتى الأرز الذي يعتبر المحصول الرئيس في الصين، ويتم كـــذلك تبـــوير المـــساحات الشاسعة المزروعة به، وتحويلها إلى أراضي بناء تُقام عليها مجمعات صناعية وتجارية وسكنية. وفـــي عام 2004 احتلت مدينة (شنجهاي) موقع مدينة روتردام الهولندية، كأكبر ميناء بحري في العالم، وقـــد عجزت حركة الشحن البحري العالمية، التي تضاعفت خمس مرات خلال عام 2004 أيضا عـــن تلبيـــة طلب الصين على نقل السلع منها وإليها، فقد ازدادت معدلات استيراد الصين فـــي عـــام 2004 بنـــسبة 40%. كما تضاعف معدل استهلاك الصين للكهرباء سبع مرات خلال ربع القرن الأخير. ورغم القفزات الهائلـــــة في الاستيراد، فإن فائض الموازنـــة الصينية يزيـــد على 10 مليارات دولار " (ذياب2006، 178).

وهذه الأرقام التي تتحدث عن ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى الصين، تُثبت ما قاله (زايتس) أن الصين لا يمكنها الاستمرار في تحقيق أعلى درجات النمو على المستوى العالمي ما لم تتمكن من العـــودة إلـــى سياسة (النمو الذي يحمل نفسه بنفسه)، بمعنى أن النمو يجب أن يقوم ليس فقط على التـــصدير وإنمـــا أيضا على الاستهلاك الداخلي. وهذا الأمر صحيح، لأن اقتصار أي دولة على التـــصدير للخـــارج دون الاستهلاك المحلي سيفقدها الكثير على المدى البعيد.

وحسب الصورة التي قدمها بنك التسوية الدولي بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والـــذي يقول فيها : " أصبحت الصين منتجا رئيسا للسلع التحويلية التي تعتمد على كثافة العمل، فبالإضافة إلـــى ذلك، من المتوقع أن تستولي الصين نتيجة لدخولها إلى منظمة التجارة العالمية، على جزء كبير من سوق

النسيج والملابس العالمي الذي سيتحرر بعد أن تنتهي مدة اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول النسيج في عام 2005[1]. ومن ثم، فإن الصين تُشكل تحديا أساسيا بالنسبة لمنتجي النسيج والسلع التي تعتمد على كثافة العمل في جنوب آسيا. بالإضافة إلى ذلك، لقد تقدمت الصين بشكل مباشر في سلم القيمة المضافة، ونمت بشكل سريع صادراتها من الآلات والمنتجات التكنولوجية العالية، فتضاعف بل أكثر من ذلك، نصيب الصين في إجمالي صادرات آسيا من الإلكترونيات خلال السنوات الخمس الماضية، إلى أن وصل إلى 30% في سنة 2002. وبالمقارنة، فإن نصيب ماليزيا وسنغافورة قد انخفضا بشكل حاد. ويقول التفسير المغالي فيه لهيمنة الصين الإقليمية، أنها أصبحت (المنصة) الأكثر جاذبية لهجوم صادرات شرقي آسيا على السوق في الولايات المتحدة؛ فالشركات الأجنبية العاملة في الصين تُحقق فائضا مع اقتصاديات شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا. ويُوحي هذا بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستثمرين في شرقي آسيا، تستخدم الصين (كمنصة) للتصدير إلى الأسواق الغربية، وأن أوطانها تُوفر المدخلات الضرورية في مثل هذه العمليات " (لاندزبرج وبوركت2005، 99).

ومن جهة أخرى، يرفض " رامكيشن راجان Ramkishen Rajan " المخاوف المتنامية من هذه التوجهات من أن جنوب شرقي آسيا سيفقد القدرة على المنافسة الشديدة أمام الصين (لاندزبرج وبوركت2005، 99). لكن، من الواضح بالنسبة للنمو الاقتصادي الصاعد للصين – ما لم تتعرض الصين لأي مشاكل خارجة عن إرادتها – فإنها بلا أدنى شك ستصبح من أقوى الدول التي ستنافس اقتصاديات ليس دول آسيا فقط، وإنما الدول الكبرى.

وهذا ما تُظهره نسب النمو المختلفة في دول آسيا مقارنة مع نسب النمو المرتفعة لدى الصين. ودليل ذلك، أنه في العام 1995 بلغ متوسط النمو السنوي لدول النمور الآسيوية 9،6%، ولدول رابطة الآسيان جنوب شرقي آسيا 7%، فيما حققت الصين نموا وصل إلى 14،5%. وجاء هذا الصعود في الوقت الذي

---

[1]– طبعا تم تحرير سوق النسيج في الأول من كانون ثاني عام 2005 (المدني2005).

بلغ فيه متوسط النمو العالمي 2،6%. وحسب التوقعات الاقتصادية تشير إلى أن ما بين 55% إلى 60% من الدخل العالمي سيتركز في قارة آسيا عام 2025، وذلك مقارنة بعام 1997 الذي وصل إلى 33%، فيما سيتركز ما بين 20% إلى 30% من الدخل العالمي في الدول الغربية مقارنة بنحو 45% عام 1997 (Radelet and Sachs 1997، 44 – 48). وهذا يؤكد أن المستقبل سيكون لدول شرق وجنوب شرقي آسيا.

وضمن إطار تعاون الصين مع رابطة (الآسيان) " اشتركت الصين بنشاط في تعاون التكامل الاقتصادي بين رابطة دول جنوبي شرقي آسيا، ووقعت الصين والرابطة (اتفاقية تجارة البضائع للاتفاقيات الهيكلية حول التعاون الاقتصادي الشامل)، بحيث اعترفت رابطة دول جنوب شرقي آسيا بمكانة اقتصاد السوق الصينية، وبدأت مسيرة بناء منطقة التجارة الحرة بين الصين والرابطة بصورة شاملة " (مجلة الديمقراطي2006، 38).

ومن جهة أخرى، وصل حجم التجارة الثنائية بين الصين والرابطة عام 2006 إلى 105،9 مليار دولار بزيادة 35،77% عن السابق. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تطورت أعمال التعاون بين الصين والرابطة في مجالات مثل: الطاقة والمواصلات والأمن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا بصورة منتظمة أكثر (مجلة الديمقراطي2006، 38) من ذي قبل.

وأما ما يتعلق بالتعاون مع الهند بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فرغم وجود منافسة بينهما على الساحة الآسيوية، وتنافسهما في الوصول إلى الدول الإفريقية الغنية بالمصادر الطبيعية خاصة البترول. تضاعفت التجارة بينهما بين عامي 2004 – 2005، إذ وصلت في عام 2005 ما يُقارب على 18 مليار دولار. حتى إن الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن يصل حجم التجارة بينهما إلى ما نسبته 30 مليار دولار في عام 2010. ويُضاف إلى ذلك، إعادة البلدين فتح طريق تجاري تاريخي

عند معبر " ناكولا " في بداية عام 2006، إلا أن تلك العلاقات بين البلدين تبقى خاضعة لمسألة الأمن (مجلة الديمقراطي2006، 37). نظرا لوجود العديد من المشاكل الأمنية، خاصة مسألة النزاع الحدودي بينهما، ومن جهة أخرى، استمرار المحاولات الأميركية في استمالة الهند لكي تعمل منها حصناً ضد الصين وتعمل توازناً مع القوة الصينية في القارة الآسيوية.

كما بدا واضحا أن الصين – بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية – تُركز على العلاقات التجارية المغلفة بالمصالح السياسية والحيوية للصين أيضا، ودليل ذلك تنشيط علاقاتها مع دول العالم، ومن ضمنهم الدول الإفريقية؛ إذ وصل حجم صادراتها إلى إفريقيا 20 مليار دولار عام 2004. بالإضافة إلى ذلك، لم تتوان لصين عن تقديم مساعدات مختلفة للدول الإفريقية في مجال الكوارث الطبيعية والمجاعة، وتقديم بعض المنح المالية إلى الاتحاد الإفريقي، كما أرسلت عام 2004 حوالي 567 عنصرا عسكريا للمساهمة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في ليبريا والكونجو وساحل العاج وبوروندى وإثيوبيا وإرتيريا، كما قررت مؤخرا المساهمة في حفظ السلام في جنوب السودان من خلال إرسال 400 جندي صيني. كما حرصت الصين من جهة أخرى، على الحصول على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية، خاصة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خاصة في ضوء استغلال بعض الدول الغربية لإصدار قرارات ضد الصين، تحت يافطة حقوق الإنسان في الصين. ومنذ السنوات الأخيرة ركزت الصين على الاستثمار في النفط في إفريقيا وتحديدا في السودان، بعد زيادة استهلاكها من الطاقة، وذلك لمجابهة محاولات الولايات المتحدة لمنع الصين من المساهمة في الصناعات النفطية (حجاج2006، 140).

وعليه، بات واضحا حسب الواقعية التي مارستها الصين في مسارها الطويل في التنمية، أنها حققت الفائدة ليس للصين فقط، وإنما طالت هذه الفائدة الاقتصاد العالمي، حيث أتاحت الصين حسب أقوال " ما كاي " رئيس لجنة الدولة للتنمية والاصلاح في منتدى تنمية الصين في تاريخ 20 آذار 2005: " أن

الصين أتاحت فرصا للعالم في أربعة مجالات، **وهـــي:** سعة الأسواق الصينية؛ توفر بيئة استثمارية قوية؛ إفادة الصادرات الصينية التي تتميز بالجودة ورخص السعر شركائها في تلبية حاجات المستهلكين للـــدول المستوردة، بالإضافة إلى أن نمو اقتصاد الصين أفاد الدول المجاورة لها في تطوير تجارتهم " (صـــحيفة الشعب اليومية2005).

ثانياً .. / على مستوى العلاقات الصينية –الأميركية:

شهدت الفترة التي تلت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تطورا فـــي العلاقـــات الأميركيـــة – الصينية، وترتب على ذلك، قيام مسئولين من كلا الجانبين بزيارات متبادلة، ومنها على ســـبيل المثـــال، زيارة رئيس مجلس الأعمال الأميركي – الصيني[1] " مايكل أسكيو " في تاريخ 9 أيلـــول 2004؛ إذ أكـــد خلال هذه الزيارة على أن هذه الجمعية ستعمل على تطوير النمو طويـــل الأمـــد والمطـــرد للعلاقـــات الأميركية – الصينية. وقد تلا تلك الزيارة في تاريخ 24 تـــشرين أول 2004 قيـــام وزيـــر الخارجيـــة الأميركية السابق " كولن باول " بزيارة الصين، وقد التقى خلالها بالرئيس الصيني " هو جين تاو "، حيث أكد " باول " على أهمية الاتصال واستمرار الحوار المنتظم بين الجانبين بشأن العلاقات الثنائية والمسائل ذات الاهتمام المشترك والتي تلعب دورا فعالا في تطوير العلاقـــات التعاونيـــة والبنـــاءة بـــين الـــصين والولايات المتحدة الأميركية. وبالمقابل، التقى وزير الخارجية الصيني " لي تشاو شينج " وتبـــادلا الآراء حول المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية ومكافحة " الإرهاب " (صحيفة الشعب اليومية2004).

كما استمرت الاتصالات الهاتفية بين الجانبين وعلى أعلى المستويات، ومنها على سبيل المثال، المكالمـــة الهاتفية التي جرت بين الرئيس الصيني " هو جين تاو " ونظيره الأميركي " جورج دبليو بـــوش " فـــي تاريخ 7 تشرين أول 2004؛ إذ أكد الرئيس الصيني خلال هذه المكالمة على : " أن الصين ترغب فـــي

---

[1]– جمعية تم تأسيسها عام 1973 لتمثيل الشركات الأميركية التي لها مصالح أعمال في الصين (صحيفة الشعب اليوميـــة 2004).

تنسيق الجهود مع الولايات المتحدة وتعزيز العلاقات البناءة والتعاونية الصينية – الأميركية ". فيما أكد الرئيس " بوش " على أن بلاده تُولي أهمية كبرى للعلاقات الأميركية – الصينية، وأن حكومته ستظل متمسكة بسياسة (صين واحدة)، مع التزامها بالبيانات الثلاثة المشتركة بين الدولتين، كما أكد على أن موقف بلاده لن يتغير مطلقا إزاء قضية تايوان، وأشاد بالتطور في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. ومن جانبه أشار الرئيس الصيني على ضرورة المحافظة على تلك العلاقات التي تتفق مع المصالح الجوهرية للبلدين، كما أنها تُسهم في إشاعة السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي والعالم بأسره. كما أكد الرئيس الصيني أيضا على تعزيز الحوار والتعاون مع الولايات المتحدة بهدف معالجة المخاوف المتبادلة بينهما على النحو الصحيح (صحيفة الشعب اليومية2004). لكن يبدو أن السياسة الأميركية الظاهرة للعيان هي مخالفة لما هو مبطن في تعاملها مع الصين، إذ تسعى إلى إضعاف قدرات الصين، لمنعها من أن تصبح دولة عظمى.

وهنا يتساءل المرء، أنه في ظل تنامي القدرات الصينية سواء الاقتصادية والعسكرية، هل ستسير العلاقات بين الجانبين بالشكل الصحيح دون وجود منغصات، خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية ما زالت وستبقى تتخوف من هذه القوة الصاعدة (الصين)؟ وعليه، فرغم وجود علاقات تجارية ثنائية ومتنامية باستمرار، إلا أنه يظهر أن الولايات المتحدة ما زالت تكن العداء الخفي للصين، ودليل ذلك، صدور التقرير المشترك الذي أعده البنتاجون والكونجرس الأميركي عام 2004، تحت عنوان :" نظرية التهديدات الصينية "، إذ أرسلا عبر هذا التقرير مجموعة من الإشارات الخاطئة إلى منطقة تايوان وداخل الولايات المتحدة نفسها حتى إلى العالم. بالإضافة إلى ذلك، أصدر البنتاجون تقريره السنوي الذي تحدث عن القوة العسكرية الصينية عام 2004. وقد زعم التقرير أن الصين تقوم بتحديث وتطوير قدراتها العسكرية، وتعمل على التوسع بشكل مخطط في الأعتدة العسكرية الهجومية ذات القدرات القتالية البعيدة المدى والتكنولوجيا الفضائية المستخدمة في الاستكشاف العسكري. وقد أظهر التقرير أيضا أن الصين ما زالت مصممة على (التنافس) مع الولايات المتحدة في كافة المجالات (صحيفة الشعب اليومية 2004).

وفي ضوء ذلك تساءلت الصين عبر صفحات (صحيفة الشعب اليومية) في عددها الصادر في تاريخ 8 حزيران 2004 عن النوايا التي دعت بالمسئولين الأميركيين في البنتاجون والكونجرس بإرسال تلك الإشارات الخاطئة إلى الشعب الأميركي وتايوان. **وقد حللت تلك الصحيفة الأمر على النحو الآتي (صحيفة الشعب اليومية2004):**

1- أن فكرة الحرب الباردة ما زالت تُراود الأميركيين؛ إذ ظهرت رواسب نظرية " العدو الوهمي " من جديد. طبعا لُوحظ ذلك في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001.

2- محاولة الأميركيين البحث عن حجج لمواصلة بيع الأسلحة لتايوان. وبخصوص ذلك، أعلن البنتاجون عن إطلاق قمر صناعي لأغراض عسكرية لتايوان، بعدما أعلن في مطلع شهر نيسان 2004 عن بيع نظام رادار إنذار بعيد المدى لتايوان بلغت قيمته حوالي 1،8 مليار دولار أميركي. بالإضافة إلى ذلك، قررت تايوان شراء 8 غواصات تقليدية عاملة بالديزل من الولايات المتحدة بقيمة 8،93 مليار دولار تقريبا، وترافق ذلك في نفس اليوم الذي صدر فيه التقرير السنوي عن القوة العسكرية الصينية عام 2004.

3- مواصلة الولايات المتحدة كبح جماح الصين، عبر منع الاتحاد الأوروبي من رفع حظر المبيعات العسكرية للصين.

4- ربط الولايات المتحدة الشئون العسكرية بالشئون الاقتصادية والتجارية، بهدف تخريب التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين.

بالإضافة إلى ذلك، كان الرد الصيني على إرسال الولايات المتحدة لهذه الإشارات الخاطئة، بأن الصين تبذل كل جهودها لحل مشكلة تايوان سلميا، مع تأكيدها على عدم انفصال تايوان عن الصين مع ضرورة: التزام الولايات المتحدة الأميركية بالتمسك بسياسة (صين واحدة)؛ واتباع البيانات الثلاث المشتركة الصينية – الأميركية؛ ومعارضة استقلال تايوان عن طريق منع بيع أسلحة متقدمة إلى تايوان

وعدم إرسال إشارات خاطئة إلى الحكومة التايوانية. فيما أشارت الصين أيضا، إلى أنها ترغب في محافظة الصين والولايات المتحدة على قوة دفع للتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، على اعتبار أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءاتها لتخفيف القيود على الصادرات إلى الصين (صحيفة الشعب اليومية2004).

وعلى الرغم، مما صدر عن الفريق المناوئ للصين في البنتاجون والكونجرس الأميركيين؛ إذ تخوف ذلك الفريق من تصاعد قوة الصين الاقتصادية والعسكرية، إلا أن الدولتين تُصران – على ما يبدو لغاية الآن – على تعزيز العلاقات الثنائية لما فيها مصلحة الطرفين، وهذا دليل على نجاح الصين في إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والدول الغربية أيضا.

وعليه، ازدادت التجارة الصينية – الأميركية، وعلى سبيل المثال، ففي شهري كانون ثاني وشباط عام 2004، وصلت النسبة إلى 40%، مقارنة في نفس الأشهر من عام 2003. ووفقا لإحصاء الموارد من الجمارك الصينية، وصل حجم التجارة بين الجانبين إلى 21،9 مليار دولار، منها بلغ حجم واردات الصين نحو 7،2 مليار دولار، وحجم صادراتها إلى الولايات المتحدة الأميركية 14،6 مليار دولار. وقد استوردت الصين والولايات المتحدة بصورة رئيسة المنتجات الميكانيكية والكهربائية، والمنتجات البتروكيماوية، وبذور السلجم، والنباتات للأغراض الصناعية والدوائية، بينما صدرت الصين إلى الولايات المتحدة المنتجات الميكانيكية والكهربائية أيضا، واللعب والملابس والأحذية والمعادن الأساسية ومنتجاتها (صحيفة الشعب اليومية2004).

وفي العام 2003 وقعت الصين والولايات المتحدة أيضا اتفاقية الشحن البحري تمتد لخمس سنوات. والتي تُركز بالأساس على الأمور اللوجستية المتعلقة بعمليات شحن السلع من الدولتين (صحيفة الشعب اليومية2003).

كما وقعت الصين عام 2004 على خمسة عقود بيئية وخطابات نوايا بقيمة إجمالية تقدر بنحو 72 مليون دولار مع الولايات المتحدة، تُغطي البرامج الخمسة للحماية البيئية في الصين، **وهـي:** برنـامج معمـل مراقبة الديوكسين وبرنامج للتوريدات لخط إنتاج أقلام حرارية وبرنـامج استـشارات مركـز للنفايـات الخطرة وبرنامج لنزع الكبريت في محطة للطاقة. وهذه البرامج حسب قول رئيس إدارة الدولة لحمايـة البيئة في الصين " شي تشن هوا " :" إن البرامج الخمسة مبنية على خطة مجموعة العمل البيئية المنبثقـة عن اجتماع اللجنة الصينية – الأميركية المشتركة حـول التجارة، وأن توقيع تـلك الوثائق يُظهر حدوث (تقدم ملموس) في التعاون البيئي بين الصين والولايات المتحدة والذي بدأ في مطلع تـسعينيات القـرن الماضي " (صحيفة الشعب اليومية2004).

ومن ناحية أخرى، تجاوزت الصين في حجم صادراتها لأول مرة الولايات المتحدة عام 2006، إذ وصل حجم تلك الصادرات في شهر تموز 2006 حوالي 80،337 مليار دولار، بينما الولايات المتحدة وصـل حجم صادراتها في نفس الفترة إلى 80،313 مليار دولار. ويُرجع الخبراء الاقتصاديون هذه المـسألة – أي زيادة الصادرات الصينية على الأميركية – أنها تدل على أن الصين تتطور تطورا جيدا في التجـارة الدولية (صحيفة الشعب اليومية2006). في حين وصل الحجم التجاري الصيني – الأميركي عام 2005 إلى 211،63 مليار دولار وفقا للاحصائيات الصينية. وعليه أضـحت الولايـات المتحـدة أول دولـة لصادرات الصين وثاني أكبر شريك تجاري لها بعد اليابان، بينما أصـبحت الـصين رابـع دولـة لصادرات الولايـات المتحـدة، واحتلت الأخيرة مـرتبة ثـاني مستثمـر بـالنسبة للصـين .(2002Cheng)

الفصل الثالث

التغير في الموقـــف الأميركـــي
والموافقة عـــــلى انضمام
الصين إلى منظمة التجارة العالمية

"إن الدول الغربية المسيطرة على الاقتصاد العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة، بحاجة إلى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية؛ لأنها دولة كبيرة تحتاجها تلك الدول" (Cockburn2000، 9).

الاقتصاد الأميركي بعد الحرب الباردة:

إن لدى الولايات المتحدة – البالغ عدد سكانها 300 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2006، والتي لا يسبقها من حيث عدد السكان سوى الصين 1،3 مليار نسمة والهند 1,1 مليار نسمة، في وقت بلغ فيه عدد سكان العالم 6,5 مليار نسمة (الكافوري 2006) – الكثير من نقاط القوة الاقتصادية أبرزها القدرة الإنتاجية؛ التفوق التكنولوجي؛ مرونة وقدرة الخدمات المالية؛ القدرة على الاستجابة إلى مطالب المستهلك المتغيرة باستمرار والمرافقة لتغير الأذواق والظروف الاجتماعية والنمط السكاني. بالمقابل، فهناك نقاط من الضعف، **تتمثل في:** قلق الأميركيين على صناعاتهم السلعية رغم أنها من أكثر الصناعات إنتاجية في العالم؛ والقلق على صناعاتهم الخدماتية، رغم أنها الأكفأ على المستوى العالمي، وأخيرا المشاكل الخطيرة التي ترتبط بالنواحي الاجتماعية والثقافية **ومنها:** التمزق الاجتماعي خصوصا في مجال الجريمة التي تؤثر على التجمعات الأكثر فقرا، والمشاكل المرتبطة بالبيروقراطية والهدر، وهذه تؤثر على المجموعات الأكثر غنى. فيما تبرز المشاكل المؤثرة في المجتمع ككل كالموقف من الادخار والتعليم (ماكري2000، 71–72).

ولكن يمكن القول من ناحية، ترابط الاقتصاد الأميركي بالاقتصاد العالمي، أن " العلاقة بين الولايات المتحدة وباقي العالم تنطوي على مفارقة عميقة؛ فالولايات المتحدة كانت القوة العسكرية والاقتصادية المتفوقة منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل، وطورت وحددت بدقة قدراتها على التحرك لخدمة مصالحها الخاصة في أرجاء العالم من ناحية. ومن ناحية أخرى، سعى صانعو السياسة الأميركية دوما

للترويج لتحركاتهم هذه باعتبارها غيرية أو مكرسة لخير الأمم الأخرى تماما، مثلما هي مكرسة لخير الولايات المتحدة الأميركية. واستمر هذا التناقض الأساسي – بين السعي الدؤوب لخدمة المصالح الأميركية وتقديم هذه المصالح باعتبارها كونية – أمرا يُميز السياسة الخارجية الأميركية. واستمر هذا التناقض أيضا في وضع العثرات أمام مصداقية النوايا الأميركية، وأمام علاقات الولايات المتحدة بالبلدان الأخرى على حد سواء " (جويات2003، 97).

وهذه الأمور ظهرت واضحة وبشكل بارز في أعقاب تلاشي نظام القطبية الثنائية بانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، وظهور ما بات يُعرف بنظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية.

هذا، ويرى المراقبون من ذوي العقلية الاقتصادية وبوضوح أكثر الترابط بين المصالح الاقتصادية والسياسة الخارجية. وهو ما يتضح من أقوال رئيس مجلس إدارة البنك الدولي ومديره الأسبق " أوجيد ر. بلاك " : " إن برنامج مساعداتنا الخارجية يُشكل فائدة واضحة لعالم الأعمال الأميركي، والفوائد الثلاثة الرئيسة **هي:** أولا، تقوم المساعدات الخارجية بتوفير سوق كبير وفوري للسلع والخدمات الأميركية؛ وثانيا، تُحفز المساعدات الخارجية تطوير وتنمية أسواق خارجية جديدة لشركات الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثا، تُوجه المساعدات الخارجية الاقتصاديات الوطنية إلى نظام النشاط الاقتصادي الحر الذي يمكن في ظله لشركات الولايات المتحدة الأميركية أن تزدهر " (ماجدوف2006، 104).

ويُستشف من ذلك أن المصالح الأميركية هي فوق كل اعتبار في علاقاتها مع الدول الأخرى، فهي تريد أن تُسير الاقتصاد العالمي وفق رؤيتها بما يخدم مصالحها الاقتصادية والتجارية وحتى السياسية. حتى أن المساعدات الخارجية التي تُقدمها للدول الأخرى تقع ضمن هذا التوجه. وساعدها في ذلك، كونها أصبحت ذات أكبر اقتصاد في العالم، وتملك أحدث وأكثر الوسائل التكنولوجية، بالإضافة إلى امتلاكها أقوى قوة عسكرية متطورة على مستوى العالم.

وبنظرة فاحصة وسريعة على الاقتصاد الأميركي بعد انتهاء الحرب البادرة، يُلاحظ أن البدايات كانت في عهد الرئيس " بيل كلينتون " مع وصوله إلى البيت الأبيض عام 1992، الذي رفع شعار تغيير السياسة الاقتصادية. وكان حينها الاقتصاد الأميركي في حالة من الركود والعجز خاصة في موضوع الموازنة العامة؛ فعمل الرئيس " كلينتون " **على الآتي:** خفضً بشكل كبير من الإنفاق العام على المؤسسة العسكرية، وساعده في ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991؛ وزاد من نسبة الضريبة؛ وصادق على اتفاق (المنطقة الحرة) مع المكسيك وكندا (Nafta) – الذي كان قد بدأه الرئيس جورج بوش الأب – ووثق الروابط الاقتصادية والسياسية مع كل من أميركا اللاتينية وأوروبا الغربية والشرقية ومجموعة دول المحيط الهادي (الآسيان Asean). وكانت النتيجة لهذه الخطوات التي اتخذها الرئيس " كلينتون "، أن تم تخفيض العجز وزيادة الفائض، كما انخفضت نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها في تاريخ الولايات المتحدة من خلال توفير حوالي 22 مليون فرصة عمل (حسون2004، 134).

وعليه، استطاع الاقتصاد الأميركي خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، إضفاء الثقة فيه وجذب الأموال من الدول الأخرى التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية، ومنها: الأزمة اليابانية عام 1993؛ الأزمة الآسيوية عام 1997؛ الأزمة الروسية عام 1998والأزمة البرازيلية عام 1999 (حسون2004، 135).

وبذلك، كان الاقتصاد الأميركي في المنتصف الأول من التسعينيات هو الأسرع نموا بين اقتصاديات العالم الصناعي، وكان " عجزه التجاري أشبه بذيل صغير جدا لكلب كبير جدا. أما من الناحية التقنية، فالعجز التجاري الأميركي ليس قيدا يمنعها من فعل أي شيء ترغب فيه " (ثورو1998، 169).

وبتفسير واضح للاقتصاد الأميركي الذي شهد خلال تسعينيات القرن العشرين انتعاشا كبيرا على مستوى الاستثمارات والرواج الاقتصادي، وارتفاعاً في الأرباح وتحسناً في الإنتاجية وتقنية الأسواق، ومحافظته

على تكلفة العمالة. الأمر الذي رفع من ثقة المستهلكين والمستثمرين رافقه زيادة ملحوظة في الإنفاق على أوجه الاستثمار المختلفة. " ولكن كما هو الحال لكل فترات الرواج لا بد وأن يُصاحبها زيادة في الاستثمارات الخطرة وارتفاع الطلب على أنواع جديدة من الاستثمارات التي في الأغلب تكون مقدرة بشكل مبالغ فيه سواء من ناحية أهميتها للمجتمع أو قيمتها المالية. ومع بداية بطء النمو الاقتصادي وانخفاض الأرباح، تبدأ أسعار الأسهم في الانخفاض، وترتفع المخاطر وتنهار الاستثمارات معلنة عن نهاية فترة الرواج. وهذا ما حدث للاقتصاد الأميركي مؤخرا، فلا يخفِ أنه حدث نوع من الانكماش والتباطؤ الشديد منذ بداية عام 2002. فقد ارتفع معدل النمو بحوالي 0,02% فقط، بالرغم من توسع السياسة النقدية كما سبق الذكر، وخاصة عندما تقرر تخفيض أسعار الفائدة بشكل لم يحدث من قبل، حيث تم تخفيض معدلاتها مرات متعددة لكي يتم التوسع في الطلب الاستهلاكي والاستثماري؛ بما يؤدي إلى زيادة النمو ولو بمعدلات بطيئة نسبيا، ومع ذلك لم يؤت تخفيض سعر الفائدة ثماره كما كان متوقعا، نظرا لارتفاع معدلات البطالة بشدة وبطء الحركة الاقتصادية والتجارية. وجدير بالذكر أن سعر الفائدة بعد تخفيضها وصل إلى 2،5%، في حين كانت حوالي 6,5% في نفس الفترة من عام 2000 مسجلا بذلك أعلى انخفاض له منذ أربعين عاما " (الجبالي2002، 175-176).

وهذا التراجع ظهر مع بدايات القرن الحادي والعشرين؛ إذ تعرض رمز القوة الاقتصادية والعسكرية إلى ضربة موجعة تمثلت في تفجيرات أيلول 2001. وقُدرت الخسائر التي أصابت الأسواق المالية الأميركية بنحو 200 مليار دولار. **ويمكن تبيان هذه الخسائر عبر الجدول الآتي (حسون2004، 136):**

جدول رقم (3) الخسائر الأميركية نتيجة أحداث أيلول 2001

جدول الخسائر الأولية لتفجيرات أيلول 2001 (بمليارات الدولارات الأميركية)	
مباني مركز التجارة العالمية	15
مباني مجاورة	10
قيمة بوليصات التأمين والتعويضات	40-30
مخصصات الكونجرس لمواجهة النفقات الطارئة	40
خسائر شركات الطيران	10
الدخل الفائض على مجمل النشاطات الاقتصادية	70
مبنى البنتاجون وخسائر متنوعة	2
المجموع	200

ويُظهر الجدول السابق، أن أكثر القطاعات تضررا هما قطاعا الطيران المدني والتأمين؛ إذ تم تخفيض عدد عمليات الطيران إلى الخُمس، كما أعلنت بعض شركات الطيران عن الإفلاس وتسريح أكثر من 115 ألف موظف. فيما بلغت خسائر قطاع التأمين نحو 17,54 مليار دولار، وتراوح حجم التعويضات التي قدمتها شركات التأمين بين 30 – 40 مليار دولار.

وساهمت تفجيرات أيلول بتعميق التباطؤ في الاقتصاد الأميركي، الذي شهد حالة من الركود، وساعده في ذلك بروز مؤشرات سلبية في الأشهر التي سبقت التفجيرات. فمنذ بداية العام 2001، بدأ الاقتصاد الأميركي يعاني من حالة تباطؤ وانكماش وتراجع بنسب النمو، حيث سجل الربع الثاني من ذلك العام نسبة نمو لا تزيد عن 0,3% فقط. ولم تنفع التخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس "جورج دبليو بوش" بإعطائه جرعات كافية، حيث ارتفعت البطالة في نفس الفترة من ذلك العام إلى 4,9%، وكذلك عانت أسواق الأسهم من هبوط حاد منذ كانون ثاني 2001، وبلغت الخسائر حوالي 4000 مليار دولار. كما تقلص الإنتاج الصناعي خلال تلك الفترة، حيث بلغ تقلصه حتى نهاية آب 2001، ما نسبته 4,8%، وهذه النسبة غير مسبوقة منذ عام 1960. كما تقلص أيضا إنتاج الصناعات التكنولوجية بنسبة 7,2%. **وما**

ليث أن تواصل ظهور المؤشرات السلبية للكساد والانحدار في الاقتصاد العالمي خلال العام 2002 (حسون 2004، 137) وهي:

- فقدان الاقتصاد الأميركي حوالي 40 ألف وظيفة.
- وصول معدل البطالة إلى 6%.
- إشاعة أجواء من الشكوك والإرباك في الأسواق المالية الأميركية.
- استقالة وزير الخزانة الأميركية " بول أونيل " ومستشار اقتصاد البيت الأبيض " لاري ليندري " من منصبيهما.
- الاعلان عن إفلاس شركة " يونايتد " وهي أكبر شركة طيران في الولايات المتحدة التي يعمل فيها 83 ألف موظف يمتلكون 55% من أسهم الشركة.

وعليه، فقد شكلت تفجيرات أيلول وخسائرها، استمرارا لحركة الهبوط العامة في النشاط الاقتصادي الأميركي. فقد أغلقت بورصة نيويورك لمدة ستة أيام، وانخفضت مؤشراتها بأكثر من 14% وهو أكبر انخفاض يُسجل منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين. وهكذا، فقد كان للانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي الأميركي – والذي بدأ منذ منتصف عام 2000 واستمر طوال الثمانية شهور في عام 2001 – أثاره السلبية بعد أحداث أيلول 2001. وظهر ذلك جليا في حدوث فجوة في مجال الاستثمار من خلال انهيار مشتريات المعدات والبرمجيات، كما انخفضت معدلات التصدير، ولكن تأثيرها كان محدودا بسبب انخفاض الواردات (الجبالي2002، 177).

من المعروف أن الاقتصاد الأميركي يُشكل – وهو الأضخم في العالم – ثُلث الاقتصاد العالمي. ولكن على إثر تفجيرات أيلول، وقع على عاتق الإدارة الأميركية استعادة ثقة المستهلك والمستثمر الأميركي والأجنبي على حد سواء. وقد دعت الإدارة الأميركية – هنا يظهر أيضا دور الدولة حسب النظرية الواقعية – عبر مشاوراتها مع الحكومات الغربية في الدول الكبرى إلى مؤازرة الاقتصاد الأميركي،

ضمن مسعى لعدم ظهور أزمة عالمية تُطال جميع الدول. فسارع المصرف المركزي الأوروبي والمصارف الأوروبية والبنك المركزي الياباني بتغذية السوق العالمية بالسيولة المالية المطلوبة عند الحاجة. كما أقدمت الإدارة الأميركية – منعا لاستفحال الانكماش – باتخاذ إجراءات تتناقض مع المقاربة الليبرالية الجديدة في مجال السياسة الاقتصادية، وتدخلت في السياسات النقدية والإنفاق العام (حسون2004، 139–140).

وعليه، " كان اتفاق البنك المركزي الأميركي مع المصرف المركزي الأوروبي على تخفيضات لأسعار الفائدة، مساهمة في إنعاش التسليف وتاليا الاستثمارات والاستهلاك في كل من أميركا وأوروبا. فقد قام الاحتياط الفيدرالي الأميركي بتخفيضات فعلية لأسعار الفائدة الأساسية 4% على تسع دفعات متتالية في أقل من سنة، لتستقر الفائدة في نهايات عام 2001 تحت نسبة التضخم (2,5% مقابل 2,7%)، وهي أقل نسبة تشهدها الولايات المتحدة منذ 40 سنة. وهذا التخفيض المتتالي الذي حدث كان من شأنه إحداث ارتفاع في أسعار الأسهم وتكبير حجم الاقتصاد. وكذلك واصل المصرف المركزي الأميركي بمختلف فروعه في الولايات المتحدة، طيلة الأسبوع الذي تلا التفجيرات، ضخ المليارات بواسطة الإنفاق العام، مما أدى إلى تصحيحات إيجابية عبر ضخ الأموال إلى الشركات التي حولتها إلى استثمارات. وكان أيضا لكل ذلك أثره في تحسين السيولة وإشعار المواطن الأميركي بالثقة، مما ساعد أيضا بالتقاط الأنفاس على إثر الأحداث، وانخفضت أسعار رحلات الطيران والفائدة على أسعار السيارات لصفر%، وعلى مشتريات البيوت لأدنى مستوى منذ ثلاثين سنة وازدادت حركة بيع المفرق. إضافة إلى كل هذا، أقر الكونجرس قانونا بخفض الضرائب 1350 مليار دولار على امتداد سنة، بهدف إنعاش الاقتصاد وتحفيز الشركات والمؤسسات على العمل والإنتاج " (حسون2004، 140).

إن تدخل الإدارة الأميركية بهذا الشكل، هو دليل على أن الدولة ما زالت موجودة من ناحية واقعية أولاً، وثانياً أن سياسات الإدارة الأميركية يُمكن تفسيرها ليس فقط حسب النظرية الليبرالية وإنما أيضا تُفسر

حسب النظرية الواقعية الكلاسيكية والجديدة، وثالثاً إن الاقتصاد الأميركي مُعرض كغيره من الدول – رغم ضخامته – إلى الأزمات والركود.

وما يؤكد ما تقدم، أن الحكومة الأميركية تدخلت من خلال هوامش مالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية. فقد سمح الكونجرس بإقرار 40 مليار دولار لتغطية النفقات المستجدة بعد التفجيرات؛ إذ كان يوجد فائض في الميزانية الأميركية بلغت 120 مليار دولار، وتقديم مساعدة مالية بمقدار 30 مليار دولار لقطاعي الطيران والتأمين اللذين كانا الأكثر تضررا. كما أصدر الكونجرس قانون وقعه الرئيس " جورج دبليو بوش " في تاريخ 27 تشرين ثاني 2002 لنفس الغاية، يقضي بحماية شركات التأمين الأميركية من الإفلاس في حالات مشابهة لتفجيرات أيلول 2001 (حسون2004، 141).

بالإضافة إلى ذلك، وكتنفيس للأزمة الاقتصادية الأميركية، قامت الولايات المتحدة بشن حربها على أفغانستان بداية عام 2002، ثم العراق عام 2003. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة قريبة من آبار النفط في بحر قزوين والنفط العراقي والعربي.

ومن وجهة نظر أخرى، معاكسة لسياسة الانفتاح التي تنادي بها الليبرالية الأميركية، وتفسير الوضع الاقتصادي العالمي، ترى " Cathie Adams " أن الاجتماعات العالمية منذ عام 1995 تؤكد على أن القواعد العالمية المتعلقة بالتجارة الحرة ليست عادلة فحسب، ولكنها مستحيلة أيضا، إذ إن الحملة الداعية (للتجارة الحرة) هي في الواقع حكم كوني سيجعل العمال والصناعات الأميركية عاجزة عن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة عالميا. وأن الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الولايات المتحدة سوف تؤدي إلى وضع الوظائف في موضع الخطر، كما أنها تُهدد الأمن الوطني من خلال سياسة الانفتاح. وتعطي الكاتبة مثالا على ذلك، الهجمات التي حصلت من (متشددين إسلاميين) في أوروبا بسبب السياسات الانفتاحية للاتحاد الأوروبي (Adams2006، 31).

ورغم حدوث بعض التحسن، في الربع الأخير من عام 2001، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – حسب وزارة التجارة الأميركية – إلى 2,7%، الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة نتائج الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وهو ما مهد الطريق لتحقيق نتائج أفضل في بداية العام 2002. إلا أنه ظهرت فيما بعد إشارات دلت على وجود متاعب في الاقتصاد الأميركي، إذ انكمش بنسبتي 0,6% و1,6% ، كما انخفض الناتج المحلي بنسبة 0,3%. **ويمكن هنا إبراز بعض المؤشرات التي دلت على ضعف الاقتصاد الأميركي بصفة عامة خلال عام 2002 (العناني2002، 264-265) بالآتي:**

1- انخفاض مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع حجمه من 9,7 تريليون دولار عام 2001، إلى نحو 9,5 تريليون دولار منتصف عام 2002. الأمر الذي ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة الذي بلغ نحو 37,64 مليار دولار. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع نمو الاقتصاد الأميركي بنسبة 2,5% مقارنة بنسبة نمو بلغت 4% عام 2000.

2- تراجع مؤشر جامعة " ميتشجان " لثقة المستهلك الأميركي في تموز 2001 إلى أدنى مستوى له وسجل 86,5% مقارنة بنمو 92,4% في حزيران 2001. بالإضافة إلى تراجع معدل الإنفاق الاستهلاكي بمقدار الضعف خلال الربع الثاني من عام 2002 ووصل إلى 2,8% بعدما حقق 5,6% في الربع الأول من نفس العام.

وتجدر الإشارة إلى، أن الإنفاق الاستهلاكي يُشكل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، يُضاف إلى هذا ارتفاع مخزونات السلع الراكدة لدى الشركات الأميركية، وذلك لأول مرة منذ الربع الأخير من عام 2000، حيث وصل المخزون إلى مليار دولار.

3- انخفاض فوائض الميزانية العامة من 5,6 تريليون دولار في شهر كانون ثاني 2001 إلى 1,6 تريليون دولار في نفس الفترة لعام 2002. بالإضافة إلى ارتفاع العجز إلى 150 مليار دولار خلال العشرة شهور الأولى من السنة المالية لعام 2002، مقابل فائض وصل إلى 172 مليار دولار في العام 2001.

4- ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي الذي وصل إلى 6,5 تريليون دولار عام 2002 مقابل 5،8 تريليون دولار عام 2001، **<u>ويعود ذلك إلى:</u>**

- تخفيضات الإدارة الأميركية للضرائب لمدة عشر سنوات قادمة والتي قُدرت بنحو 1,35 تريليون دولار.
- ارتفاع معدل الإنفاق العسكري بنحو 14,3% من 239 مليار دولار أوائل عام 2001 إلى 273 مليار دولار عام 2002.
- تزايد التوقعات بشأن حدوث ما يُسمى بـ " الركود المزدوج Double Dip " في الاقتصاد الأميركي، الأمر الذي عنى حدوث ركود كما حصل في العام 2001، حيث يعزو خبراء الاقتصاد أن كل فترة انتعاش اقتصادي تعقبه فترة ركود. وإن كانت الإدارة الأميركية تُحبذ القول بوجود تباطؤ في النمو الاقتصادي الأميركي.

علاوة على ذلك، لم يسلم الاقتصاد الأميركي من أزمة الفضائح المحاسبية للشركات الأميركية، لكي تزيد الأمور سوءا. مع إشارة " أن مسلسل انهيار وإفلاس الشركات الأميركية ليس وليد اليوم، وإنما يعود إلى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي وتحديدا عام 1997، والذي شهد وحده انهيار وإفلاس نحو 82 شركة بلغت قيمة رأسمالها نحو 17,2 مليار دولار، كما ارتفع العدد عام 2000 ليصل إلى نحو 176 شركة برأسمال يُقدر بنحو 94 مليار دولار " (العناني2002، 265).

ومن هذه الشركات " إنرون " تعمل في مجال توزيع الغاز الطبيعي، وشركة " وورلد كوم " تعمل في مجال الاتصالات، وشركة " زيروكس للتجهيزات المكتبية " ومؤسسة " جلوبال كروسينج " للاتصالات (العناني2002، 266-267).

إن تلك الفضائح ومسلسل الانهيارات للشركات الأميركية، يُوضح أن هذه الأزمة – والتي يعـــاني منهـــا الاقتصاد الأميركي – نابعة من عوامل داخلية أميركية بحتة، بالإضافة إلى تـــورط أعـــداد كبيـــرة مـــن السياسيين الأميركيين وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي " جورج دبليو بوش " ونائبه " ديك تشني ". فيمـــا شكلت أزمة الثقة التي أصابت الاقتصاد الأميركي من قبل المواطن الأميركي أو المستثمر العامل الثـــاني لهذه الانهيارات، الأمر الذي ترتب عليه هروب الاستثمارات العالمية خارج الولايات المتحدة. ويُـــضاف إلى ذلك، مسألة في غاية الأهمية، أن تلك الأزمة امتدت إلى الشركات الأوروبية، الأمر الذي يعنـــي أن تلك الأزمة باتت عالمية. وهذا الأمر يقود إلى طرح التساؤلات والاستفسارات حول النظـــام الرأســـمالي والعولمة (العناني2002، 265)، التي ما برحت الدول الغربية – ويقف على رأسها الولايات المتحـــدة – في الترويج لقيمها وأفكارها، بشكل متناسق مع طرحها لأفكار تحرير التجارة. هذا من جهة، ومن جهـــة أخرى، فإن النظرية الليبرالية الجديدة باتت محل شك لدى كثير من الدول، خاصة الشرق آسيوية وتحديدا ما يجري من تصاعد في معدلات نمو الاقتصاد الصيني ذي الخصائص الـــصينية والـــذي يجمـــع بـــين الرأسمالية والاشتراكية.

ومع استمرار حالة التباطؤ في الاقتصاد الأميركي، سجل في العام 2003، عجزا تجاريا ضخما، وســـط فشل الدولار في تقليص الفجوة المتزايدة مع أهم الشركاء التجاريين مثل الصين واليابان. ووصل العجـــز التجاري – حسب بيانات وزارة التجارة الأميركية – إلى 489,4 مليار دولار بزيادة قدرها 17% عـــن عام 2002. كما هبطت الصادرات بنسبة 0,2% لكي تبلغ 90,4% مليار دولار بعد ارتفاعهـــا بنـــسبة 2,8% في شهر تشرين ثاني. في المقابل، ارتفعت الواردات بنحو 3% لتصل إلى 132,8 مليـــار دولار بعد أن هبطت أيضا بنسبة 0,6% في تشرين ثاني 2002. كما وصل العجز التجاري مع الصين ارتفاعا كبيرا ليصل في شهر تشرين أول 2003 إلى نحو 13,5 مليار دولار متجاوزا بذلك العجز الذي وصـــل في أيلول إلى 12,6 مليار دولار. ويعود ذلك الارتفاع في نسبة العجز التجاري إلى الزيادة المستمرة في

حجم الواردات؛ التي تعود بدورها إلى معدل النمو السريع الذي يسير به الاقتصاد الأميركي من نـــاحية، وهبوط قيمة الـــدولار مـــن ناحية أخـــرى (إسماعيل2004، 202).

ولاحقا، يُظهر الجدول اللاحق – حسب ما نشرته وزارة التجارة الأميركية – **صورة الاقتصاد الأميركي خلال عام 2003 (إسماعيل2004، 203-204) على النحو الآتي:**

جدول رقم (4) العجز التجاري الأميركي خلال عام 2003

العجز التجاري الأميركي خلال عام 2003			
الشهر	**نسبة البطالة**	**العجز التجاري بالمليون دولار**	**مؤشر الانتاج الصناعي**
كاون أول 2002		**42,48**	–
كانون ثاني 2003	**5,7**	**40**	**52**
شباط	**5,8**	**38,4**	**50**
آذار	**5,8**	**43**	**47**
نيسان	**6**	**42**	**46**
آيار	**6,1**	**41,7**	**50**
حزيران	**6,4**	**40,4**	**50**
تموز	**6,2**	**40,5**	**51**
آب	**6,1**	**39،5**	**54**
أيلول	**6,1**	**41،2**	**53**
تشرين أول	**6**	**41,7**	**58**
تشرين ثاني	**5,9**	**38،1**	**62،8**
كانون أول 2003	**6**	**42,9**	**2،66**

وهذا الجدول يُوضح مدى الضعف الجزئي الذي يُعاني منه الاقتصاد الأميركي، حيث ســـجلت معـــدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 6,4% في شهر حزيران 2003 ثم تراجع في آخر العام ليصل إلـــى 6%. ورافق ذلك انخفاض الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى لأدنى مستوياته أمام اليورو، والفرنك السويسري والين الياباني،. " ولعل خطورة ذلك تكمن في التأثير على أسعار الأسهم في الأسواق الماليـــة التي تعتمد على الدولار كعملـــة رئيسة، فـــضلا عـــن الحـــصيلة الـــصافية للـــصادرات الأميركيـــة " (العنـــاني2003، 109-117). وما زال الدولار يُواصل تراجعه أمام العملات الأخرى لغاية عام 2007.

وإن كان من الممكن لهذا الانخفاض في قيمة الدولار أن يُفيد الولايات المتحدة على صعيد تخفيض نسبة ديونها الخارجية، وانخفاض أسعار البترول من جهة أخرى[1].

بالإضافة إلى أن الحرب على العراق لم تجلب للاقتصاد الأميركي إلا المزيد من التباطؤ والضعف. وهذا واضح مما تستحوذه ميزانية الدفاع الأميركية بالنسبة لباقي الوزارات؛ إذ تم تخصيص 419,3 مليار دولار من إجمالي الموازنة 840,5 مليار دولار. وقد زادت موازنة الدفاع بمقدار 4,8% عن موازنة 2005 ويأتي في المرتبة الثانية بعد موازنة الدفاع موازنة التعليم التي تبلغ 58,4 مليار دولار وبعدها الصحة والعدل والشؤون الدولية وغيرها (سليمان2006، 180).

ويُذكر أن، موازنة الدفاع جاءت ضمن " برنامج الدفاع لسنوات المستقبل Future Years Defense Program "، إذ تضمنت الأولويات الخمسة التي حددها وزير الدفاع الأميركي السابق " دونالد رامسفيلد "، كتعهدات للرئيس " بوش "، **وهي:** هزيمة " الإرهاب " العالمي؛ إعادة بناء وهيكلة القوات المسلحة الأميركية؛ رؤية الرئيس " بوش " للأمن؛ تطوير وتقدم القدرات القتالية الميدانية والرعاية المتكاملة الجيدة للقوات (سليمان2006، 180). وعليه، زاد حجم العجز الذي يُعاني منه الاقتصاد الأميركي نتيجة ارتفاع مبالغ نفقات الحرب على العراق والإعفاءات الضريبية (الدقاقي2006).

وخلاصة القول، أن الاقتصاد الأميركي وكذلك العالمي كانا في حالة تراجع وتباطؤ سبقت تفجيرات أيلول 2001 بفترة، ولكن تلك التفجيرات زادت الأمر تعقيدا، خاصة وأن الأساس الذي تقوم عليه الصناعات الرأسمالية غايتها الربح (فالرأسمالية نظام المنتجين فيه – الشركات الخاصة – تستثمر، تُشغل وتُنتج فقط من أجل الربح). وهذا ما أوضحه " كارل ماركس " : " ففي ظل الرأسمالية قد ترتفع التقنية الجديدة في إنتاجية العمل، ولكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الربح لكل من يستثمر في

[1] – **د. سمير عوض2007/5/21.محاضرة عن الاقتصاد السياسي.جامعة بيرزيت.**

السوق الرأسمالية. فالمؤكد هو أن الذي يُبادر بالأول يكسب الفائدة بالأول، لكن حينما يدخل الجميع اللعبة، ينجم عن المنافسة انخفاض في الأسعار وتتقلص الأرباح. والأدهى هو أن كل واحد يستثمر برؤوس أموال ضخمة لأن ذلك من مقتضيات المنافسة، ويؤدي تضافر الابتكار والإفراط الهائل في الاستثمار إلى الاقتراض المفرط وتجاوز الطاقة المتاحة. وهكذا يبدأ التقلص في الأرباح وتنخفض أسعار الأسهم ويتراجع استثمار الشركات. في حين تتدنى المبيعات وتنخفض الأسعار نتيجة المنافسة، ما يؤدي تباعا إلى تدني الأرباح بدرجة أكبر، ويتحول الانتعاش إلى انحسار " (روبرتس2002).

وهذا الأمر بات واضحا في الولايات المتحدة وحتى في أوروبا طيلة عامي 2001 و2002، إذ ظهر أن الاقتصاد القوي في الولايات المتحدة والقائم على تقنية المعلومات، تقلصت أرباحه منذ العام 1997 في كل قطعة إضافية تستثمر في التجهيزات والتشغيل، رغم وجود فوائد على بيع السلع الاستهلاكية والخدمات في الولايات المتحدة، إلا أنه لا يوجد ربح في أي شيء يُصنع، بالإضافة إلى تسريح أكثر من 1,5 مليون عامل خلال هذه الفترة. وهذا بالفعل أثر على سوق الأسهم المالية التي انخفضت تباعا منذ العام 2000، ونال أسواق الأسهم الأوروبية نصيبها من هذا الانخفاض (روبرتس2002).

ولكن قبل البدء بالتعرف على الأسباب التي دعت الولايات المتحدة للموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فمن الضروري تقديم لمحة مختصرة عن تلك المنظمة، بالإضافة إلى التعرف على دور الولايات المتحدة وتأثيرها داخل أطر منظمة التجارة العالمية.

نظرة عامة على منظمة التجارة العالمية:

من المعروف أن منظمة التجارة العالمية تأسست نتيجة دورة الأورجواي في الأول من كانون الثاني 1995، كخطوة تالية بعد تحرير اتفاقية (الجات) والتي اتخذت جنيف مقرا لها. وعملت المنظمة منذ ذلك الوقت على تنظيم جميع القواعد المتعلقة بالتجارة العالمية، وتوفير آليات فعالة لحل المنازعات

التجارية بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، فهي تعقد اجتماعاتها الرئيسة كل عامين، وتُركز المنظمة على قضايا الزراعة، المنتجات الصناعية، الخدمات، تسهيل التجارة وإزالة العوائق الجمركية، قضايا التنمية والقواعد المتعلقة بمكافحة الإغراق وسياسات الدعم الحكومي. إلا أنه يُلاحظ على الدول الأعضاء في المنظمة – والتي تتحكم فيها الدول الكبرى – أنها لم تفِ بمواعيدها حول تحقيق هذه الأهداف، وذلك ناتج عن غياب الرغبة السياسية الحقيقية التي تُعيق حدوث تقدم حقيقي في محادثات التجارة الدولية (تقرير واشنطن 2006).

ويُذكر أن منظمة التجارة العالمية تصف نفسها بأنها تعمل وفق مقاييس الشفافية والديمقراطية، وأنها مبنية على قاعدة (لكل دولة صوت واحد)، وأن قراراتها تُتخذ بالإجماع. ولكن الحقيقة عكس ذلك ومختلفة تماما؛ فالواقع يقول إن الدول النامية يمكن أن تُستشار، ولكن رأيها لا يُأخذ بعين الاعتبار عندما تتعارض مع أراء الدول التي لها وزن تجاري كبير، ويمكن أن يتم تهديد بعض الأعضاء، لذلك يلتزم هؤلاء الصمت (Jawara and Kwa2004، 16).

إذن، فاللعبة معقدة جدا، والرغبة في حماية مصالح الدولة يمكن أن يقود إلى أوضاع مختلفة، سواء للدول النامية أو القوية. فالدول القوية سياسيا تستطيع أن تُقدم المساعدات التقنية والمالية والإعفاء من الديون واتفاقيات تجارية للدول النامية، ولذلك لها تأثير قوي في المفاوضات. وهذا واضح عندما تُحاول الدول النامية أن تتخذ مواقف ضد مصالح الدول القوية، فإن العديد من التكتيكات يتم اتخاذها ضدهم. فعلى سبيل المثال، يُوضع اسم الدولة على قائمة سوداء للدول غير الصديقة التي يتم تعليق اتفاقيات التجارة معها، وكذلك الضغط على العواصم لتسريح سفراء تلك الدول من أعمالهم. ومعروف أن الولايات المتحدة تُعتبر النموذج الأول التي تستخدم مثل هذه التكتيكات والأساليب، ولذلك تجد الدول النامية نفسها ضمن قواعد تجارية غير عادلة وأداء تجاري ضعيف. والنتيجة أنه يسود اعتقاد بأن منظمة التجارة

العالمية لن يتم إصلاحها، بحيث تكون مفيدة ونـــافعة واقعيا للـــدول النامية (Jawara and Kwa2004، 16).

وطالما سيطرت الدول القوية على منظمة التجارة العالمية وتحكمت بقراراتها. وهذا كان يظهـــر خـــلال انعقاد المؤتمرات الوزارية الخاصة بالمنظمة، في عدم تمكنها من الوصول للاتفاق على قـــضايا مهمـــة تتعلق بتحرير التجارة والملكية الفكرية والخدمات والزراعة، لأن مثل هذه القضايا الهامة، تسعى الـــدول القوية إلى أن تستحوذ على نصيب الأسد فيها، وأن تكون القرارات المتخذة تخـــدم مـــصالحها بالدرجـــة الأولى.

ويُلاحظ أنه منذ " فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999، وتكـــرار هـــذا الفشل في كانكون 2003، وهونج كونج 2005، زادت حدة المنافسة على الأسواق العالمية، وبدأت أجواء الصراع تسيطر على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى في العالم، حيث تتبادل كل من الصين واليابان اتخاذ إجراءات تجارية انتقامية ضد صادرات الطرف الآخر منذ عام 2001، مما جعل الـــدولتين علـــى وشك الدخول في حرب تجارية طاحنة. وعلى الجانب الآخر، زادت احتمالات اشتعال الحرب التجاريـــة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مـــضى، وذلـــك بـــسبب القـــانون الأميركي للإعفاءات الضريبية، الذي يدعم الشركات الأميركية ويتعارض مع نصوص منظمة التجـــارة العالمية (حرب الصلب مثالا)، وكذلك بسبب قوانين الإغراق الأميركية، والتنافس في مجـــال صـــناعة الطائرات (الصراع بين بوينج وإيرباص مثالا)، وفـــي مجال تجـــارة الـــسلـــع المعدلـــــة وراثيـــــا (صادرات الحبوب المعدلة وراثيا وقضية الهرمونات في صادرات اللحوم مثالا)، وفي مجال التجـــارة الإلكترونية مثالا)، أيضا احتدم التنافس التجاري بين الولايات المتحدة والصين في العديد من المجالات " (د.علي2007، 82).

دور الولايات المتحدة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام الصين للمنظمة:

تُشرف الولايات المتحدة الأميركية – التي تضع التجارة الحرة على رأس أولوياتها – على عقد المفاوضات الخاصة بقضايا التجارة الدولية، وفتح الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية – البالغ عدد أعضائها 149 دولة – بما يخدم مصالحها التجارية مستقبلا. وهناك هيئة خاصة في الكونجرس الأميركي لتنشيط التجارة الأميركية، وهي الهيئة التشريعية TPA " The US Trade Promotion Authority " المختصة بالرقابة على جميع الاتفاقيات والمعاهدات التجارية التي يُوقعها الرئيس الأميركي باسم الولايات المتحدة مع الدول الأخرى (تقرير وشنطن2006).

وحسب هذه المنطلقات تُهيمن الولايات المتحدة على منظمة التجارة العالمية، " حيث إنها تُقدم نفسها حامية وراعية لليبرالية الاقتصادية والنظام الرأسمالي في ظل اقتصاد أميركي يغلب عليه الطابع الخدمي وقطاع الصناعات التحويلية، إذ يُعد الاقتصاد الأميركي أقوى الاقتصادات الكبرى في العالم، ويصل نصيب الفرد الأميركي من الدخل القومي إلى 30 ألف دولار في السنة " (د. الحمش2002، 71).

وحينما تقدمت الصين بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، اعترضت الولايات المتحدة لفترة زمنية طويلة. وكان ذلك نابعاً من عدة أسباب – أتت الدراسة على إيضاحها سابقا – ثم وافقت الولايات المتحدة عام 2001 على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيتم إيضاحه في هذا الفصل إن شاء الله.

دخلت الصين منظمة التجارة العالمية (WTO) في 11 كانون الأول 2001 رسميا، بعد 15 عاما من المفاوضات (Deckers2004، 120)؛ إذ تم اعتمادها كعضو خلال المؤتمر الوزاري للمنظمة في

الدوحة، وذلك بعد استجابتها لشروط المنظمة، خاصة ما يتعلق بتجارتها ومن ضمنها حصة النسيج وكذلك تحسين عملية الوصول إلى مجالات رئيسة (Fischer2002، 22).

ويُذكر أنه، تم منح الصين عضوية منظمة التجارة العالمية، في صالة أحد فنادق وسط مدينة جنيف في تاريخ 18 أيلول 2001. وقد كان هذا الاجتماع الثامن عشر من المفاوضات حول انضمام الصين إلى المنظمة العالمية.

وكانت WPAC قد تولت مهمة مفاوضة انضمام الصين لنظام التجارة المتعدد الأطراف، كما تم تعريفه من قبل (الجات) ومنظمة التجارة العالمية. وبعد سلسلة المفاوضات تم اختتامها بتقرير تضمن 900 صفحة حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبالرغم من أن الانضمام الرسمي إلى المنظمة لم يتم حتى كانون الأول 2001، إلا أن الصين تمكنت من أخذ موقعها إلى جانب دول تجارية أخرى رئيسة في الاقتصاد العالمي (Ostry,Alexandroff and Gamez2003، 231).

ومما جلبه انضمام الصين إلى تلك المنظمة، أن أفرز زيادة ملحوظة، وإن كانت طفيفة، في الحجم الإجمالي للتجارة العالمية على نحو أفاد الكثير من الدول، رغم أن الصين هي المستفيد الأكبر من مسألة الانضمام، حيث حققت أرباحا قُدرت بنحو 620 مليار دولار عام 2002 (سوتير2004، 94). أي بعد عام على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

وساهمت بعض التغيرات في الموقف الأميركي – الذي كان على مدار 15 عاما يرفض انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية – باتجاه الموافقة على انضمام الصين إلى المنظمة العالمية، وقد لعبت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس " كلينتون " – خاصة في الفترة الثانية – دورا رئيسا في إقناع الكونجرس بالموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وظهر ذلك جليا عامي 1999 و2000 لدى محاولاته الحثيثة في إقناع الكونجرس الأميركي على الموافقة. ولكن الأمر لم يقتصر على إدارة

الرئيس " كلينتون " في إقناع الكونجرس، بل مارس رؤساء الولايات المتحدة السابقون كأمثال " جيرالد فورد "، و" جيمي كارتر " و" جورج بوش الأب " ضغوطهم أيضا، على الكونجرس لحثه على الموافقة بمنح الصين امتيازات تجارية دائمة مع الولايات المتحدة (الدسوقي2000، 180). وجاء ذلك في ضوء بروز أهمية السوق الصيني الضخم بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، وزيادة التبادلات التجارية الثنائية.

يُضاف إلى ذلك، ما طرأ من تحسن على العلاقات الصينية – الأميركية خاصة بعد تفجيرات أيلول 2001 – رغم التخوف الأميركي من الصعود المتنامي للصين –؛ إذ أبدت الصين اهتمامها بمشاركة الولايات المتحدة في مكافحة ما يسمى " بالإرهاب ".

أسباب الموافقة الأميركية على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

يمكن إجمال تلك التغيرات وأهم الأسباب الحقيقية التي دفعت بالولايات المتحدة للموافقة على قبول الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية – **وإن كانت الأسباب السياسية هي من يقف على رأسها – على النحو الآتي:**

أولاً .. / زيارة الرئيس الأميركي " بيل كلينتون " للصين عام1998:

لعب الرئيس " بيل كلينتون " دورا مهما في مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك على الرغم من موقفه السابق الذي ظهر أثناء ترشيحه للرئاسة في انتخابات عام 1992، " ومهاجمته لسياسة إدارة (بوش الأب) تجاه الصين التي اعتبرها (بيعا للصين)، وتنازلات قدمها (بوش) (لأصدقائه الصينيين)، ورغم وصفه للحكام الصينيين في ذكره لحادث (ميدان تيانمن بالجزارين في بكين)، ورغم هذا فإن (كلينتون) الرئيس قدم اعتبارات الواقعية السياسية. وتبلورت سياسة الارتباط

البناء وهي السياسة التي تجسدت في زيارتين تمتا على أعلى مستوى؛ الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس الصيني (جيانج زيمين) للولايات المتحدة في أول تشرين ثاني 1997 التي استمرت أسبوعا، وكانت الزيارة الأولى لرئيس صيني بعد زيارة الرئيس (دينج هشاو بنج) لأميركا عام 1979، وهي الزيارة التي دلت وقائعها على أن الحوار الصيني – الأميركي خلالها قد استند إلى عدد من المفاهيم المشتركة من أبرزها تغليب المصالح على العقائد والأيديولوجيات، وأنـــه لكي يكون الحوار إيجابيا ويؤدي إلى خلق، وبتعبير الرئيس الصيني (أرضية مشتركة)، فلا بد من جهد مشترك لاحتواء عناصر الخلاف وما يمكن أن تؤدي إليه من مواجهات. أما الزيارة الثانية، فهي التي قام بها الرئيس الأميركـــي (كلينتون) للصين في 25 حزيران 1998، وجاءت هذه الزيارة بعد عشر سنوات من آخر زيارة قام بها رئيس أميركي للصين " (شلبي1999، 39).

صحيح أن رؤساء الإدارات الأميركية يلعبون دورا مهما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة،، إلا أنهم يتعرضون في نفس الوقت لضغوطات من قبل مجلسي الكونجرس والشيوخ، بسبب المصالح المختلفة لأعضاء هذين المجلسين المنتميين لأكبر حزبين في الولايات المتحدة وهما الجمهوري والديمقراطي، وهذا كان واضحا خلال الفترة الثانية للرئيس " كلينتون " حينما قرر زيارة الصين عام 1998، بهدف توطيد العلاقات معها.

لقد بدا واضحا خلال تسعينيات القرن العشرين خاصة في فترة الرئيس " كلينتون "، أن العلاقات والمصالح التجارية بين الصين والولايات المتحدة، احتلت مركز الصدارة في صنع السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصين. وبعبارة أخرى " فقد أدى الاتجاه التصالحي لسياسة الرئيس (كلينتون) الخارجية، جنبا إلى جنب مع المصالح الاقتصادية المتشابكة، إلى تدعيم العلاقات الأميركية – الصينية، وإعطائها صبغة أكثر استقرارا برغـــم الأزمـــات (الطارئـــة). ففي حزيران 1998 كانت زيارة

الرئيس (كلينتون) إلى الصين هي أول زيـــارة رئاسية أميركية إلى الصين منذ أحداث الطلبة عام 1989، والتي أعلن خلالها عن الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين " (عبيد2001، 47).

ويُذكر أن، إدارة الرئيس " كلينتون " قد خضعت عام 1997 لضغوط الشركات الأميركية الكبرى، إذ وافقت تلك الإدارة على تزويد الصين بالتكنولوجيا النووية الحساسة، خاصة وأن الصين تُشكل ما بين 50% – 70% من السوق العالمية للمعدات النووية الجديدة. بالإضافة إلى كونها دولة نووية، وعلى هذا الأساس فضلت الولايات المتحدة التعامل مع الصين على أن يتم ذلك بالمشاركة معها، أي إشراك الصين في منع انتشار تلك الأسلحة، وذلك تجنبا لتصدير الصين لتلك التكنولوجيا، لأنه معروف عن الصين – حسب المصادر الأميركية – بأنها تعمل على إعادة بيع التكنولوجيا لدول أخرى، كما حدث مع إيران وباكستان (العزي1998، 46). وعلى هذا الأساس تمت زيارة الرئيس الصيني " جيانج زيمين " للولايات المتحدة عام 1997، أعقبها زيارة الرئيس " كلينتون " للصين عام 1998.

وقد حسمت زيارة الرئيس " كلينتون " للصين عام 1998 اختياره الداعي للتعاون مع الصين، مخالفا بذلك وجهة النظر الأميركية الأخرى الداعية لاحتواء الصين. وقد حددت الولايات المتحدة سياستها مع الصين عبر ضرورة متابعة مصالحها، من خلال الحوار الكثيف وعلى أعلى المستويات. وبرزت أهداف تلـــك السياسة من خلال البيان الذي طرحه الرئيس " كلينتون " أمام الجمعية الجغرافية الوطنية الأميركية فـــي تاريخ 11 حزيران 1998 دفاعا عن نيته بزيارة الصين – إزاء الهجمة من قبل الأميركان المعارضـــين للتقرب إلى الصين التي سبقت زيارته للصين – **وقد دافع الرئيس " كلينتون " عن الصين مـــن خـــلال توضيح ما قامت به ومدى أهميتها الاقتصادية للولايات المتحدة على النحو الآتي (شـــلبي1999، 39-40):**

1- مشاركة الصين بشكل بناء في مجلس الأمن الدولي في حل المشكلات الإقليمية لدعم الـــسلام والاستقرار والأمن العالمي؛ إذ ترأست اجتماعا في مجلس الأمن حول وضـــع اســـتراتيجية

لإقناع باكستان والهند للابتعاد عن سباق التسلح النووي، رافقها إدانة الصين للتجارب النووية لكلا الدولتين وحثهما على توقيع معاهدة حظر إجراء التجارب النووية. بالإضافة إلى لعب الصين دورا في إقناع كوريا الشمالية بتجميد برنامجها النووي[1].

2- مشاركة الصين النشطة في نظم منع الانتشار المتعدد الأطراف لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظم إيصالها. إلى جانب انضمام الصين إلى معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما انضمت إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة الكيماوية.

3- إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الصين تُلبي مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية.

4- تعاون الصين حول القضايا العالمية، خاصة المتعلقة بمحاربة تجارة المخدرات وتحسين وحماية البيئة.

5- مشاركة الصين في الجهود الدولية في استقرار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وفي مقاومة إغراء خفض عملتها، كما ساهمت في إنقاذ الاقتصاديات التي تأثرت بالأزمة.

6- إن الصين تُمثل واحدة من أسرع الأسواق نموا للسلع والخدمات الأميركية.

7- وجود دور هام للصين في خلق وظائف للأمريكان.

وظهر فيما بعد، أن غالبية القيادات الأميركية أيدت جهود إدارة الرئيس " كلينتون "، على إثر زيارته للصين، بهدف إعادة الدفء للعلاقات الصينية – الأميركية، وذلك رغم النقد الحاد الذي سبق تلك الزيارة، خاصة في مجالات حقوق الإنسان وعدم ممارسة الصين لمبدأ الديمقراطية، بالإضافة إلى إثارة قضيتي التبت وتايوان (بورشتاين وكيز2001، 10).

وعكست هذه الزيارة – حسب المراقبين – طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في مقولة ترددت في ذلك الوقت وهي: " الديمقراطية لأميركا والاستقرار للصين " (The Economist1998، 57).

---

[1]- ما زالت الصين لغاية الآن تحاول جاهدة لعب دور فاعل في حث كوريا الشمالية على التخلص من برنامجها النووي.

وقد ساهمت هذه الزيارة من جهة أخرى، في تهدئة الأزمة التايوانية بين الدولتين. فعقب القمة الأميركية – الصينية، أعلن الرئيس " كلينتون " عن خطوطه العامة تجاه الأزمة التاتوانية في لاءاته الثلاث **وهي:** لا دعم أميركياً لاستقلال تايوان؛ لا دعم لسياسة صينيين ولا لضم تايوان إلى الصين بالقوة. بالإضافة إلى ذلك، أرجأ " كلينتون " عام 1999 وعشية المراجعة السنوية لمبيعات الأسلحة إلى تايوان، البت في طلب تايوان شراء أسلحة بحرية متطورة من الولايات المتحدة؛ إذ جاءت هذه الخطوة كإشارة إيجابية تجاه الصين في عدم تصعيد الموقف معها على جبهة تايوان (عبيد2001، 48).

ويُذكر أن هذه الزيارة سبقها عام 1997 توصل الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق حول الأسلحة النووية، كخطوة سبقت أيضا انعقاد قمة الرئيسين الصيني " جيانج زيمين " والأميركي " بيل كلينتون " في واشنطن – ومن المعروف أن الصين معتادة أن تتلاءم مواقفها مع المصالح الأميركية وأن تستجيب في بعض الحالات لضغوط واشنطن –. وتضمن الاتفاق عدم بيع الصين صواريخ (كروز) إلى إيران، بالإضافة إلى الحد من مساعدة إيران في الشأن النووي. وجاءت الموافقة الصينية مقابل رفع الولايات المتحدة الحظر الذي فُرض في أعقاب أحداث " الميدان السماوي " عام 1989 على الشركات الأميركية من بيع معدات توليد الطاقة النووية للصين. وقد شكل هذا الاتفاق – حسب العديد من الخبراء السياسيين – خطوة في الاتجاه الصحيح (بورشتاين وكيزا2001، 169–170).

وبخصوص تقديم الصين مساعدات لبعض الدول تتعلق بالسلاح النووي، وفي ضوء استجابة الصين لبعض الضغوط الأميركية قال " أندروجي ناثان " و " روبرتس إس. روس " خلال دراستهما عن السياسات الأمنية الصينية : " منذ نهاية الحرب الباردة، وسجل الصين عن عمليات نقل السلاح وصادراتها من المفاعلات النووية سجل نظيف نسبيا. تفاوضت الصين في مطلع التسعينيات من أجل بيع صواريخ إم–9 لسوريا، ولكنها ألغت الاتفاق في عام 1992 بعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة.... وعقب قرار الولايات المتحدة بيع طائرات إف–6 إلى تايوان، أخذت بكين على عاتقها

مساعدة إيران على استحداث مفاعل نووي، وردا على شكاوى الولايات المتحدة أعلنت الصين أنها ستعلق الاتفاق مع إيران " (بورشتاين وكيزا2001، 169).

وهذا ما أظهره الاتفاق الذي سبق الزيارة، فقد أظهر نية الصين السلمية أولا، ونيتها الواضحة في عدم استعداء الولايات المتحدة لتلاشي الضغوط عليها ثانيا، ولحرص الصين على عدم تراجعها في عملية التنمية ثالثا، وعن إبراز نيتها الحسنة في علاقتها مع الولايات المتحدة رابعا.

ومما أضفى النجاح على هذه الزيارة، أن تخللها عقد العديد من الصفقات والاتفاقيات والعقود التي بلغت ملياري دولار بينها صفقة لشراء 27 طائرة (بوينج) تُقدر قيمتها بنحو 1،2 مليار دولار، وتوقيع عدد من الاتفاقيات حول قضايا عالمية مثل مكافحة المخدرات وحماية البيئة. وكذلك الاتفاق على تصويب الجانبين للصواريخ النووية والإستراتيجية إلى مدن كل منهما، وإن كان الجانب الأميركي لم يتخل عن مبادرة الضربة الأولى الاستباقية (شلبي1999، 40)، الأمر الذي يزعج الصين.

ويُمكن القول هنا، إن الزيارة حققت تقدما على مستوى العلاقة الثنائية بين الدولتين، خاصة على المستوى التجاري. إذ تميزت فترة الرئيس " كلينتون " وتحديدا الفترة الثانية، بأنها كانت من أكثر الفترات دفئا في العلاقات الأميركية – الصينية (حسين2002).

إن الزيارة – وفقا للمنظور الأميركي – لا تقف عند حدود تطبيع العلاقات مع الصين، بل تتجاوزه لتصل إلى درجة التعاون والتنسيق، في ضوء تغليب وجهة النظر المؤيدة للتعاون مع الصين بغية احتوائها وليس عزلها، وترى هذه الرؤية أن مستقبل مصالح الولايات المتحدة مرتبطة بدرجة ما، باستقرار آسيا، واستقرار الأخيرة مرتبط بدور الصين إقليميا. وهذا الدور لا يمكن التحكم به إلا من خلال توثيق العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، خاصة في مجالات انتشار الأسلحة النووية والكيماوية

والبيولوجية، ومكافحة الجريمة وتهريب المخدرات وحماية البيئة. بالإضافة إلى التعاون مع الصين والعمل معها مباشرة، سيقود إلى نشر الولايات المتحدة لقيمها ومفاهيمها، والتي تبدأ من التجارة المفتوحة مرورا بحقوق الإنسان وانتهاء بتغيير هيكلية النظام السياسي للصين (الهواري1998، 206-207).

وعليه، مهدت هذه الزيارة عبر تحسن العلاقات الصينية – الأميركية وما تخللها من زيارات متبادلة للرئيسين الصيني والأميركي، موافقة الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وذلك بهدف استدراج الصين إلى أن تصبح جزءاً من المنظومة الدولية وتندمج بالاقتصاد العالمي .

ويُستشف مما سبق، أنه صحيح أن الأسباب الاقتصادية كانت من الأسباب التي دفعت نحو الاتجاه التصالحي مع الصين، إلا أن الدوافع المبطنة هي سياسية بالأساس. ويظهر ذلك من خلال التدقيق في تفاصيل العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والصين من جهة، والعلاقة القائمة بين الإدارة الأميركية والقوى المحركة للسياسة الخارجية الأميركية، خاصة تأثير أعضاء من مجلسي الكونجرس والشيوخ. فقد شكلت الرغبة في دمج الصين بالاقتصاد العالمي، وجعلها دولة ليبرالية غير عدائية في سياستها للولايات المتحدة، ولا تنافسها مستقبلا على الدور العالمي، كانت هذه من ضمن الأسباب السياسية ذات الأهمية في موافقة الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

ثانياً .. / تحسن العلاقات الأميركية –الصينية وتوقيع اتفاقية ثنائية عام 1999:

بعد ست سنوات من الصمت الذي أعقب أحداث " الميدان السماوي " عام 1989، استأنفت الصين والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خاصة ذات الاقتصاديات الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عام 1995، المفاوضات – وبشكل جدي – حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وقد كان من الواضح – خلال المفاوضات – أن الصين أصبحت مختلفة عما كانت عليه خلال

المفاوضات السابقة؛ إذ تقدمت الصين بسرعة وانتشر تأثيرها الاقتصادي على نطاق عالمي. ولكن بالرغم من الضعف الطفيف في النمو الاقتصادي الذي أعقب الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997، إلا أن الصين أصبحت أكثر قوة من الناحية الاقتصادية. وكان لحجم سكان الصين وإمكاناتها المستقبلية، أن جلبت الانتباه الهام خلال النقاشات لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (Ostry,Alexandroff and Gomez2003، 1).

وهذا الأمر دفع بالولايات المتحدة الأميركية للتفكير مليا في " أن نشوب حرب باردة حقيقية مع الصين، إنما يعني على الأقل، مزيدا من النفقات الدفاعية للإنفاق على قوات أميركية مرابطة في الخارج، ويعني تعطل جانب من الاقتصاد والتجارة، واندلاع أزمة مع حلفاء أميركا في آسيا، وربما يعني مزيدا من الانتشار النووي، أو أنه يعني بإيجاز عالما أكبر خطرا وأقل قدرة على التنبؤ بالمستقبل " (بورشتاين وكيزا2001، 45-46).

تصدرت قضية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أجندة مباحثات المسئولين الصينيين والأميركيين في مطلع عام 1999، خلال الزيارات المتبادلة للطرفين. وكان من أهم هذه الزيارات، زيارة " مادلين أولبرايت " وزيرة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس " بيل كلينتون " التي أعلنت أن الولايات المتحدة لن تسعى لمعاقبة الصين عن طريق عرقلة مفاوضات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ضوء التطور الإيجابي الهام بما يتعلق بحقوق الإنسان في الصين. وأسفرت هذه الزيارة بالاتفاق على تسريع مفاوضات انضمام الصين للمنظمة العالمية (الدسوقي2000، 179-180).

وجاء التطور الهام في شهر تموز عام 1999، حينما تكللت جهود الإدارة الأميركية بالنجاح في إقناع الكونجرس الأميركي بالموافقة على تحديد وضع الصين كدولة أولى بالرعاية في علاقتها التجارية بالولايات المتحدة؛ إذ تحظى الصين بهذا الوضع منذ العام 1980، وقد أعلن الرئيس " كلينتون " حينها

أن هذا التطور إنما يصب في قلب المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية. وتلا هذا التطور تطور آخر قاد الصين إلى أن تُصبح بعد عامين عضوا فاعلا في منظمة التجارة العالمية؛ إذ توصلت الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تجاري ثنائي أُعتبر تاريخيا وفتح الطريق أمام الصين للاندماج بالتجارة العالمية. وجاء هذا التطور قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في مدينة " سياتل " الأميركية في نهاية شهر تشرين ثاني 1999، وقد وضع هذا الاتفاق – من حسب الوجهة الأميركية – حدا للمعوقات التي كانت تقف حائلا دون انضمام الصين إلى المنظمة العالمية خلال السنوات الماضية (الدسوقي2000، 180).

وبالنسبة للتفاصيل الكاملة للاتفاق التجاري بين الصين والولايات المتحدة، الهادف إلى توفير إمكانية لزيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة عبر طائفة واسعة من السلع وإزالة الحواجز، **فقد شمل الاتفاق حسب ما نشرته (1999 Sino Mania) بالآتي:**

❖ **الزراعة:**

- إجراء تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية التي تم الانتهاء منها في كانون الثاني 2004.
- إنشاء الحصص التعريفية لمعظم السلع.
- حق استيراد وتوزيع المنتجات دون المرور بوسيط تجاري.
- موافقة الصين على إلغاء إعانات التصدير للمنتجات الزراعية.

وقد شكلت هذه البنود المتعلقة بالزراعة، فائدة للولايات المتحدة أيضا؛ إذ أزالت الصين العراقيل أمام صادرات الولايات المتحدة إلى الصين.

❖ **التعريفات:**

- إزالة الصين جميع التعريفات الجمركية على المنتجات، مثل أجهزة الحاسوب، والإتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من منتوجات التكنولوجيا العالية.
- تخفيض التعريفات الجمركية على قطاع السيارات من 100% أو 80% إلى 25% بحلول عام 2007، على أن تُخفض بشكل أكبر في السنوات الأولى بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على قطـــع غيار السيارات من متوســـط 10% بحلول عام 2007.
- تخفيض التعريفات على الخشب والورق من المستويات 12- 18% ليصل إلى 5،7% - 5%.

❖ **إلغاء نظام الحصص:**

- موافقة الصين على إزالة القيود تدريجيا لمدة خمس سنوات.
- إجبار الصين على إلغاء الحصص على الكوابل والألياف البصرية.

❖ **حقوق التجارة وحق الإستراد:**

شكلت حقوق التجارة والتوزيع الأولوية الرئيسة في قطاع الصناعات التحويلية.

وعلى إثر التوصل لهذا الاتفاق، دخلت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية مرحلة جديدة في 15 تشرين الثاني 1999، عندما أدت المفاوضات بينهما إلى اتفاق حول الوصول إلى أسواقهما، ومهدت هذه الاتفاقية الطريق أمام الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما فتحت فرصا كبيرة لزيادة التجارة والاستثمار لكلتا الدولتين. وبحسب الاتفاقية، وافقت الصين على بعض التنازلات للولايات المتحدة الأميركية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية **في الميادين الآتية:** الاتصالات؛ السيارات؛ المصارف؛ التأمين؛ الزراعة؛ النفط؛ التوزيع والبيع بالتجزئة. وكان من أهم هذه

التنازلات فتح سوق خدمات الاتصالات في الصين للاستثمارات الأجنبية، كون هذا المجال هو الأكثر ربحا، فيما شكلت خدمات التأمين السوق الثاني، بسبب حجم السكان الضخم والزيادة في الطلب على هذه الخدمة. إن توسيع التجارة مع الصين سوف يُولد فرص عمل في الولايات المتحدة، ويُقدم للشركات الأميركية فرصة جديدة للتنافس (Cheng2002، 16). وعليه فالمصلحة متبادلة بين الطرفين.

وهذا يُظهر أن الولايات المتحدة " لجأت إلى خفض حدة موقفها تجاه عدة قضايا شائكة مع الصين، وفي مقدمتها عدم الوقوف أمام الرؤية التي تبناها الرئيس (جورج دبليو بوش) منذ توليه السلطة، والتي تستند إلى رفض مفهوم الشريك الإستراتيجي الذي ذهب إليه الرئيس (كلينتون) والديمقراطيون في توصيف العلاقة مع الصين، واعتبارها منافسا دوليا محتملا من ناحية، والتغاضي عن رفض السلوك الصيني تجاه ملف حقوق الإنسان من ناحية أخرى " (عبد الوهاب2002، 81). ولكن أليس هذا التغاضي يُثير التساؤل، هل الولايات المتحدة حقيقة معنية بتحسن العلاقات مع الصين؟ أم أنها في موافقتها هذه تحاول من خلال دمج الصين بالاقتصاد العالمي أن تُغير من طبيعة النظام الصيني؟

ومن القضايا التي طرحت نفسها في المفاوضات حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في جنيف، والتي استمرت من أواخر عام 1999 إلى أواخر عام 2001، الآتي(Ostry,Alexandroff and Gomez2003، 28-32):

1- الإصرار الصيني مرة أخرى على أن تُمنح صفة الدولة النامية، الأمر الذي كان له تأثير في تأخير مسألة الانضمام خاصة ما يتعلق بإعانات التصدير الصناعي والزراعي. وقد كان الدعم للزراعة من آخر البنود التي تم حلها، حيث تم الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة على 5،8% (دعم مخصص للمنتوج)، وهذا قد حسم الفرق بين صفة الدولة النامية المسموح

به (10%)، ودعم الدولة المتقدمة (5%). كما وافقت الصين أيضا على أن لا تطبق أية إعانات تصدير، وهكذا تنازلت الصين عن حق يُمنح للدول النامية.

2- اتفاق الصين والولايات المتحدة في بداية المفاوضات على أن تقوم الصين بإلغاء 20% من السياسات المكتوبة على تأمين الحوادث الشخصية والصحية في فترة خمس سنوات، بحيث يُعاد تأمينها من قبل شركة مملوكة من قبل الدولة.

3- طُلب من الصين والولايات المتحدة التفاوض حول تعريف (متاجر السلسلة). وقد ظهرت هذه القضية بعد أن فصلت الصين تعريفا واسعا، والذي ضم محطات الوقود، وتم الاتفاق أيضا على التعريف بعد ذلك على ضم المتاجر المملوكة للأجانب التي سوف تبيع منتجات من أنواع مختلفة ومن قبل مزودين مختلفين.

4- تضمن الاتفاق الثنائي بين الصين والولايات المتحدة لعام 1999 توضيحا مفصلا لكيفية حل الصعوبات والمشاكل المتعلقة بتحديد " مقارنة الأسعار " والتي كانت إحدى القضايا الخلافية بين الطرفين.

وبالتوقيع على الاتفاقية الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، فإن الصين أصبحت مُخولة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان يترتب على ذلك أيضا، إزالة عدد من الحواجز التي تعترض هذا الطريق، خاصة موضوع تمرير صفة العلاقات التجارية العادية الدائمة في الكونجرس الأميركي. ويُذكر في هذا السياق، أن من الأمور التي ساهمت في التسريع بالموافقة على عقد هذه الاتفاقية تعرض السفارة الصينية في بلجراد للقصف عام 1999. وعليه، جاء الاتفاق لرأب الصدع الذي أصاب العلاقة بين الدولتين نتيجة هذا القصف.

وقد وافقت الصين على فتح أسواقها وإخضاع شركائها لمزيد من المنافسة الأجنبية، ولكن بالرغم من التنازلات فيما يتعلق بالوصول للأسواق العالمية والتي قدمتها الصين وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير كثير من القطاعات، إلا أن التحدي الأكبر أمام الصين تمحور حول قضايا تتعلق بالشفافية أو السياسات والمؤسسات الإدارية والقانونية التي توجب على الصين إنجازها من أجل التأكيد على إيجاد الفعالية للنزاعات التجارية (Ostry,Alexandroff and Gomez2003، 31). الأمر الذي يؤهلها بشكل كامل للانضملم إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً .. / منح الصين صفة العلاقات التجارية العادية والدائمة (وضع الدولة الأولى بالرعاية):

سبق منح الصين هذه الصفة، ظهور ثلاث رؤى داخل أروقة السياسة الأميركية حول التعامل مع الصين، مطالبة بقيام الصين بالكثير من الالتزامات كشرط لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ولكن بالنهاية انتصرت وجهة النظر المؤيدة لانضمام الصين للمنظمة العالمية. **ويمكن هنا إبراز مواقف الرؤى الثلاث على النحو الآتي (Ostry,Alexandroff and Gomez2003، 232):**

1- **الرؤية الأولى..**/ ترى في الصين بأنها ما زال ينقصها مبادئ الديمقراطية والليبرالية، كما ينقصها اقتصاد السوق. وعليه يرى أنصار هذه الرؤية إبقاء الصين خارج المنظمة العالمية حتى يُصبح لديها اقتصاد السوق الكامل، وقيام الصين بإصلاحات سياسية واقتصادية داخلية تتمثل في إنهاء فساد الحزب الشيوعي، وتحسين حقوق الإنسان، وبيع المشاريع المملوكة للدولة وإصلاح الأنظمة القانونية والإدارية في الصين. ويُمثل هذه الرؤية مجموعة الصقور داخل الكونجرس الأميركي والذين يمثلون الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

2- **الرؤية الثانية ذات الدفعة الأولى أولا..**/ ترى أنه يُسمح للصين بالانضمام إلى المنظمة العالمية، للتأكد أنها مستمرة في التحسينات والإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان والاقتصاد. وترى هذه المجموعة أن على الصين أن تُلبي جميع الالتزامات للحصول على مزايا انضمامها لمنظمة التجارة العالمية شريطة انتهاجها لإصلاحات داخلية.

3- **الرؤية الثالثة..**/ تتمثل هذه الرؤية في الموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، شريطة التأكيد على تلبية الشروط في مرحلة مبكرة من المفاوضات الرسمية، على أن تقوم الصين بعمليات الإصلاح بعد الانضمام.

ويُستشف من هذه الرؤى، أن الأولى تريد من الصين أن تصبح دولة ليبرالية بالمفهوم الغربي، وهذا الأمر لغاية الآن يتعارض مع ما هو موجود داخل الصين، لأن الصين ما زالت دولة شيوعية وإن كانت قد أدخلت بعض المفاهيم الليبرالية، في الاقتصاد وليس في السياسة. أما الرؤية الثانية فلا تبتعد عن هذا التوجه، إذ طُلب من الصين أولا القيام بكل التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية التي تعمل وفق النظام الرأسمالي، والتأكيد في ذلك على مجالي حقوق الإنسان والاقتصاد، أي ما هو في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية.

ولكن رغم وجود هذه الرؤى داخل أروقة صناع السياسة الأمريكية والاختلاف فيما بينها حول كيفية التعامل مع الصين، كان لقرار الإدارة الأميركية بتعزيز التعاون التجاري الثنائي، من خلال منح الصين صفة العلاقات التجارية العادية والدائمة مع الولايات المتحدة الأميركية عام 2000 من الأمور الهامة التي ساعدت الصين على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (The Economist2000، 77). فقد تم التصويت على منح الصين هذه الصفة في تاريخ 22 أيار 2000 من قبل الكونجرس الأميركي بواقع 247 صوتاً مقابل 197 صوتاً، وقد كان ثلثا الجمهوريين قد انضموا مع ثلث الديمقراطيين لدعم هذا

القرار. ويُظهر هذا الأمر مدى تغير القوى السياسية المحركة داخل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتجارة. وقد سادت حينها الحكمة التقليدية في واشنطن بأن (التجارة الحرة هي خلية جافة)، وتحديدا في سنة الانتخابات. فهناك فوائد اقتصادية ضخمة ستحصل عليها الولايات المتحدة من الصفقة مع الصين، خاصة إذا تم ربط ذلك بقضايا مثل حقوق الإنسان والذي نال – هذا التوجه – الدعم من قبل الديمقراطيين. إلا أن الأمر لم يسلم من بعض المضايقات، خاصة من قبل فئة الصقور من الجمهوريين داخل الكونجرس (Ullmann2000، 50) وهذا ما أظهرته الرؤية الأولى، وكان يقف على رأسهم " ديك جيفارت " (بورشتاين وكيز2001، 183)، الذين تخوفوا من هذه الصفقة تحت ذريعة أن أعداداً كبيرة من الأميركيين سيصبحون عاطلين عن العمل، الأمر الذي حدا بهم إلى حث مجموعات مسيحية محافظة على معارضة القرار – من خلال استطلاعات الرأي حول الصفقة مع الصين –، متذرعين بنقص الحرية الدينية داخل الصين. ولكن بالمقابل، نجح الكثير من الاقتصاديين الأميركيين في إثبات أن المكاسب الاقتصادية من منح تلك الصفة للصين ستكون كبيرة، حيث يعني ذلك تصدير أكبر من الولايات المتحدة إلى الصين (Ullmann2000، 50).

وبالفعل صادق الكونجرس على القرار في تاريخ 22 أيار 2000، وتلا ذلك موافقة مجلس النواب في 24 أيار 2000؛ الأمر الذي أنهى 20 عاما من مراجعة سنوية كان الكونجرس الأميركي يقوم بها بشكل دوري كل عام (الدسوقي2000، 180). وجاءت هذه الموافقة بموجب مشروع قانون تقدم به الرئيس الأميركي " كلينتون " لإلغاء المراجعة السنوية للعلاقات التجارية مع الصين، بهدف إنشاء وتعزيز العلاقات التجارية بشكل دائم وطبيعي (عبيد2001، 47).

ويُثار هنا تساؤل هام، ماذا سيحدث لو بقي الكونجرس الأميركي مصرا على عدم منح الصين صفة الدولة الأولى بالرعاية بشكل دائم وطبيعي؟ بالتأكيد، ستعمل الصين على تصدير منتوجاتها إلى أسواق أخرى غير الأسواق الأميركية ومنها اليابان وأوروبا ودول آسيا وحتى إفريقيا، تلك الدول التي تعمل

على التودد للصين. وبرغم أن صادرات الصين للولايات المتحدة 40%، إلا أن خسارتها للسوق الأميركية لن تتجاوز ما بين 10% – 20% من إجمالي صادرات الصين. بالإضافة إلى أن الصين ستغلق الطريق أمام الواردات الأميركية وتُلغي عقودها مع الشركات الأميركية، كما أن الصين ممكن لها أن تبيع صواريخ لإيران وتستثير غضب الولايات المتحدة بمسألة تايوان وتشن حملة اعتقالات ضد المنشقين، لتثبت أنها لن تُذعن للكونجرس الأميركي (بورشتاين وكيزا2001، 182) وللقرار الأميركي، كون الصين هي دولة مستقلة ولها وزنها الذي لا يُستهان به.

وكان لتخوف الولايات المتحدة من إمكانية استئثار حلفاء الولايات المتحدة – خاصة الأوروبيين الذين هم على استعداد للاستفادة من سوء العلاقات الأميركية الصينية – بالسوق الصينية الذي أفاد جدا الشركات الأوروبية، والذي كانت محصلته حصد صفقات متميزة ساومت عليها شركات أميركية (بورشتارين وكيزا2001، 186). وقد كان لتخوف الولايات المتحدة من هذه المسألة وأثرها السلبي – إلى حد ما – على الاقتصاد الأميركي، أن شكلت سببا في موافقة الولايات المتحدة على منح الصين هذه الصفة لما فيها مصلحة للولايات المتحدة. وهذا الأمر يقود إلى القول، بأن المصالح هي من يطغى على كل الاعتبارات الأخرى.

رابعاً .. / التزامات الصين نحو منظمة التجارة العالمية:

دخلت الصين منظمة التجارة العالمية بعد نجاحها في إصلاحاتها التجارية التي انتهجتها بصورة متدرجة، وقد تمثلت الخطوة الأولى باستبدال التخطيط التجاري بإجراءات حدودية على شكل حصص ورسوم جمركية وتراخيص. ولعدة سنوات، تعايشت خطوط التجارة مع إجراءات الحدود في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، ولُوحظ أن مستويات الرسوم الجمركية الأولية كانت مرتفعة، ومع الوقت تم تخفيضها بصورة ثابتة، كما تم تقليل العوائق بصورة كبيرة (IFM2003، 4).

وكان أحد العناصر الهامة المتعلقة بالإصلاحات هو اللامركزية في النشاطات التجارية التي انتهجتها الصين، وزيادة الحوافز الاقتصادية المقدمة للشركات ذات العلاقة بالتجارة. كما توسع الإنتاج التصديري من شركات تملكها الدولة إلى أية جهة يمكن أن تزود البضائع المطلوبة (IFM2003، 5). كذلك شهد نظام الاستثمار الأجنبي داخل الصين – الذي كان في البداية نظاماً قاسياً ومحكوماً بالبيروقراطية ونقص الشفافية – تحسنا بصورة ثابتة وملحوظة (IFM2003، 6).

وعليه، أحدثت الصين العديد من التغييرات الاقتصادية المطلوبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما أُجبرت على وقف التعرفة الجمركية على الصادرات ومنح المنتجات الأجنبية القدرة على الوصول إلى الأسواق الصينية بصورة أكبر، خاصة في ميادين التأمين والبنوك والاتصالات التي كانت على الدوام محمية من قبل الصين. ولكن كان هذا يعني أن هناك الكثيرين في الصين ممن سوف تتعرض مصادر رزقهم للمنافسة الأجنبية؛ إذ اعتقدوا أن الولايات المتحدة سوف تستخدم انضمام الصين إلى المنظمة العالمية من أجل إحكام السيطرة على الاقتصاد الصيني وتسريع (غربنة الصين)، كما خشوا من زيادة حجم البطالة في الصين وسيطرة الشركات الأجنبية الضخمة على السوق الصيني، وتوقعوا أن يؤثر ذلك بصورة كبيرة على المزارعين الصينيين وكذلك على العمال في صناعة السيارات ويهدد أعمالهم. ورغم ذلك رأى قادة الصين أنهم بحصولهم على العضوية في منظمة التجارة العالمية، فإن حجم صادراتها سيزيد وستكون صناعاتها كذلك أكثر منافسة وجلبا للاستثمار الأجنبي (The Economist2001، 35). وهذا ما حصل فيما بعد من خلال ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وزيادة نسبة الصادرات في تجارتها الخارجية، كما أنه جرى تحسن على مستوى المعيشة للصينيين، وإن كان هذا المستوى ما زال لغاية الآن متدنيا مقارنة مع الدول المتقدمة، ولكنه مقارنة بالماضي، يمكن القول أنه أفضل بكثير.

وقد تطلب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تقليل رسومها الجمركية إلى 10% بحلول علـــى 2005 (2004IFM، 7) على البضائع الصناعية والزراعية وتقليل المعونات المالية الحكومية المقدمـــة للمزارعين والإنتاج الزراعي. لقد وافقت الصين على إزالة كل القيود الكمية على منتجاتهـــا الـــصناعية، وإزالة المتطلبات الإلزامية للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الملكية الفردية، فيما وعـــدت الصين أن تفتح قطاع خدمـــاتها للأجـــانب مـــع إلغائهـــا للقيود على تجارة وتوزيع العديد من المنتجات (2005IMF، 5).

ورغم أن الصين حصلت مقابل ذلك على صفة الدولة المفضلة الدائمة مع الولايـــات المتحـــدة، كمـــا أن شركاؤها التجاريين رفعوا القيود على جملة من المنتوجات وإلغاء الحصص على صـــناعة الملبوســـات والنسيج. **إلا أنه لُوحظ وجـــود عدة إجـــراءات تمييزية يمكن لها أن تحد من قدرة الصين للوصول إلى الأسواق العالمية منها(2005IMF، 5):**

1- يمكن أن يفرض شركاء الصين على الواردات الصينية قيودا بناء على (تشويش الـــسوق أو التهديد بتشويش السوق) هذا البند سيستمر 12 عاما بعد انضمام الصين للمنظمة.
2- سيتم تطبيق آلية احتياطية حتى نهاية عام 2008 على صادرات النسيج والملبوسات الـــصينية، بالرغم من أن كل الحصص تم إلغاؤها في 1 كانون الثاني 2005. هذه الآلية ســـوف تـــسمح للدول المستوردة أن تقيد الواردات من الصين عندما تؤدي إلى تشويش في السوق.
3- إن أعضاء منظمة التجارة العالمية يمكن أن يطلبوا دفعات مسبقة بناء على أسعار تـــسود فـــي اقتصاديات غير تابعة للسوق.

وبتعهد الصين بتحرير أسواقها في مقابل الحقوق المتنوعة التي وعدت بها وفـــق قـــوانين منظمـــة التجارة العالمية، وفي مقابل إزالة القيود الكمية التي تواجه صادراتها لأعضاء المنظمـــة الآخـــرين.

فإن السوق الصينية أصبحت أكثر انفتاحا مما كانت عليه قبل الانضمام، وليس فقط من منطلق وجود عوائق حدودية أقل، ولكن أيضا من منطلق شفافية أكبر للنظام التجـــاري (IMF2003، 6) الـــذي أدخلت عليه الصين الكثير من الاصلاحات.

وتقرر في ضوء التزامات الصين، أن تكون عملية الانفتاح في قطاعات الخدمات، فهذا القطاع كان مغلقا تماما أمام المنافسة من قبل مزودي الخدمات الأجانب. فقد كان مزودو الخدمات الأجانب قبـــل عملية انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، يواجهون قيودا كبيرة فـــي عمليـــة التـــراخيص والمشاركة المتساوية والموقع الجغرافي ومجال الأعمال. فالعديد من قطاع الخدمات سوف تُفتح أمام المنافسة الأجنبية، ويتم تسهيل حركتها وأعمالها. وفي هذا الخصوص، اعتقد البعض أن التزامـــات الصين ضمن الاتفاقية العامة لخدمات التجارة مثلت أكبر برنامج إصلاح راديكالي تم التفاوض عليه في منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين التزمت بالتوافق مـــع قواعـــد منظمـــة التجارة العالمية؛ إذ وافقت على تطبيق سياستها التجارية بصورة موحدة عبر الـــصين كلهـــا. كمـــا وافقت على تحرير حقوق التجارة، ووعدت بأنها ستلزم الشركات التجارية التابعة للدولـــة بالـــسلوك التجاري في تنفيذ أعمالها، وأن كل متطلبات التراخيص المتعلقة بـــالواردات والـــصادرات ســـوف تتوافق مع قواعد وقوانين منظمة التجارة العالمية (IMF2003، 8).

<u>وهكذا، فقد جاءت الموافقة الأميركية على انضمام الصين إلى المنظمة العالمية، لمـــا حققـــه النجـــاح الصيني في المسيرة الإصلاحية من (بورشتاين وكيزل2001، 110-111)</u>:

1- إخراج الصين لأعداد كبيرة من الصينيين من الفقر والتخلف.
2- مضاعفة الصين لإجمالي نموها الاقتصادي بأسرع مما حدث في أي اقتصاد كبير في التاريخ.
3- إيجاد طبقة وسطى داخل الصين يبلغ عددها عدد سكان الولايات المتحدة.

4- إلغاء الملكية الجماعية (الكوميونات)، التي كانت متبعة في النظام الاقتصادي المخطط في عهد " ماوتسي تونج "، مع تحويل معظم النشاط الاقتصادي إلى آليات السوق.

5- المحافظة على المشروعات المملوكة للدولة رغم عجزها، وذلك للحيلولة دون إحداث اضطرابات اجتماعية ناجمة عن أسلوب (العلاج بالصدمات)، مع تحويل مركز النشاط الاقتصادي إلى القطاعين الخاص وشبه الخاص.

6- إيجاد أدوات خاصة بالسياسات الاقتصادية، رافقها تأسيس نظام فعال للصرافة المركزية وأسواق سلعية وتحويلية وعقارية.

7- تطوير نظام الانتخابات الحرة التنافسية، ولكن بشكل تدريجي بدأ في القرى ثم انتقل إلى المدن.

8- السماح لوسائل الإعلام بالتوسع، مع توفير قدر أكبر لحرية التعبير والحصول على المعلومات، وكذلك السماح بقدر كبير من الحريات الدينية والشخصية.

9- تشجيع خيار الاستهلاك والحراك لقوى العمل.

ويُذكر أنه، في العام 1998 توصل الجانبان الأميركي والصيني إلى اتفاق بقيام الصين بتشكيل لجان خاصة تتمتع بصلاحيات تفتيش المنشآت ومراجعة سجل النشاط التجاري وإعدام السلع المقلدة وتدمير المعدات المستخدمة في إنتاجها (زيدان1998، 123). وذلك كمحاولة للقضاء على انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

يُضاف إلى ذلك، ارتياح الولايات المتحدة من اتباع الصين عبر إصلاحاتها الطويلة في المجال الاقتصادي والانفتاح على العالم لنظام اقتصاد السوق. وقد صرح بهذا الخصوص الخبير الصيني " لونج يونج تو " أمين عام منتدى " يوآو " الآسيوي، بالإضافة إلى كونه كان كبير المفاوضين الصينيين لانضمام الصين إلى المنظمة العالمية، حينما أكد أن الصين اختارت وبإرادتها نظام اقتصاد السوق، وهذا تأكد بوضوح بعد انضمام الصين إلى المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح الخبير الصيني أن

الاقتصاد الصيني سيتمتع بمستقبل مشرق، على اعتبار أن الصناعات العالمية ستنتقل إلى دول نامية بما فيها الصين عبر انتقال 120 مليون إلى 150 مليون فلاح إلى المدن، الأمر الذي سيوفر سوقا استهلاكيا ضخما. بالإضافة إلى وفرة الأيدي العاملة، الأمر الذي سيساعد أيضا الصين على محافظتها على القدرة التنافسية على المستوى العالمي (صحيفة الشعب اليومية2006).

خامساً .. / أهمية الأسواق والمنتوجات الصينية والتبادلات التجارية للولايات المتحدة الأميركية:

وجدت الولايات المتحدة الأميركية أهمية للأسواق الصينية؛ إذ رأت أن الصين قد ضاعفت من تخللها في الأسواق العالمية المتقدمة، وأصبحت في نفس الوقت وجهة تصدير أكثر أهمية، خاصة بالنسبة لاقتصادات آسيا. كما أن حصة واردات الدول المتقدمة القادمة من الصين ارتفعت خلال العقدين الأخيرين، مع ملاحظة وجود زيادات حادة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين في اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما وجدت الولايات المتحدة أن دور الصين في تجارة منطقة آسيا أصبح أفقيا لها بصورة كبيرة، فحصتها المتزايدة في الواردات تأتي من خلال المنطقة. وحاليا، فالصين تشكل أهم وجهات التصدير لدول آسيا الأخرى. فعلى سبيل المثال، تُشكل الصين أكثر من 11% من صادرات اليابان مقارنة مع 2% في عام 1990؛ وبرغم من أن معظم الزيادات الدراماتيكية في الصادرات للصين من منطقة آسيا، فإن حصة الصادرات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تذهب للصين زادت أيضا من 1% في عام 1990 إلى 3،5% عام 2002 (IMF2004، 3).

وتُعد الأسواق الصينية ذات أهمية للصادرات الأميركية التي تزيد بشكل متسارع، فقد بلغت قيمة الصادرات الأميركية إلى الصين في عام 2002 حوالي 22 مليار دولار، بالإضافة إلى أن الصين هي أكبر سوق للصادرات الأميركية من فول الصويا التي تزيد قيمته على المليار دولار (سوتير2004، 96 – 97).

وقد لعبت عدة عوامل موضوعية في استمرار الاتجاه التصالحي بين الصين والولايات المتحدة، وفي أهمية السوق الصيني بالنسبة للولايات المتحدة، وفي انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ومن تلك العوامل الآتي (عبيد2001، 47):

1- إن الصين تُشكل سوقا ضخمة مكونة من 1,3 مليار نسمة، أي حوالي 20% من سكان العالم.
2- إن الاقتصاد الصيني يُمثل فرصا هائلة أمام الصادرات الأميركية للسوق الصيني الصاعد، خاصة في مجال الزراعة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، حيث تتجاوز مبيعات شركتي أي بي إم وموتورولا الأميركيتين إلى الصين مليار دولار.
3- أن الولايات المتحدة تُعتبر المصدر الأول للاستثمار المباشر في الصين، ففي نهاية عام 1998 كان قد تأسس أكثر من 26 ألف مشروع أميركي في الصين زادت قيمتها على 46 مليار دولار.

وعليه، بات معروفا أن السوق الصيني الواسع يجتذب إليه رجال الأعمال والمال والاستثمار الأميركيين، لتوفر الأيدي العاملة رخصية الأجر. وفي ذلك أكد المدير التنفيذي لشركة خدمات الطرود الأميركية UPS " كرت كوان ": " على عدم قدرة أي شركة أميركية تسعى إلى وضع قدمها على ساحة الاستثمار والاقتصاد الدولي على تجاهل الصين كقوة فعالة ومؤثرة عالميا، وقد شهدت هذه الفترة مضاعفة خدمات الطرود الأميركية ثلاثة أضعاف خلال عام 2005 " (مولافي والكافوري2005).

ومن ناحية أخرى، فهناك أهمية للمنتجات الصينية المصدرة إلى الولايات المتحدة، وبخصوص ذلك تُشير الإحصاءات الصينية إلى زيادة هامة في صادرات الصين من عام 1994 – 2000، كما تُشير تلك الإحصاءات إلى وجود تنوع متزايد في الصادرات للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان (IMF2004، 4).

" إن ما تبيعه الصين للسوق الأميركي هو منتجات يحتاجها المستهلكون الأميركيون، والمنتجات الصينية ذات أسعار في متناول اليد، وتتميز بجودة جيدة. ومن ثم فإن الصادرات الصينية تساعد بالفعل في تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق الأميركية، وتلبي أيضا احتياجات المستهليكن الأميركيين " (صحيفة الشعب اليومية2003). وبالمقابل، فإن الصين ترغب في فتح أسواقها لشراء المزيد من الولايات المتحدة، خاصة تلك المنتجات المتعلقة بالتكنولوجيا العالية.

وكانت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة – على سبيل المثال – في شهر شباط عام 1995، على النحو الآتي: صادرات المنتجات الميكانيكية والالكترونية والأجهزة السمعية والبصرية 8570،634 مليون دولار، والمنتجات المتنوعة منها الأثاث والمصابيح ولعب الأطفال 2167،530 مليون دولار، ومواد خام ومنتجات المنسوجات 2180،700 مليون دولار، والمعادن الأساسية والمنتجات المتعلقة بها 1540،412 مليون دولار، والأحذية والقبعات والمظلات والمنتجات الرئيسة 1159،113 مليون دولار، والمنتجات البلاستيكية والمطاطية والمنتجات المتعلقة بها 832،907 مليون دولار، والمنتجات الكيماوية 611،578 مليون دولار، ومنتجات الفراء والجلود 366،690 مليون دولار. ويُذكر أن تجارة الصين مع الولايات المتحدة في شهر شباط عام 2005 بلغت 26،58 مليار دولار بزيادة 4،21% عن عام 2004 (وكالة أنباء شينخوا 2005). إذن، يظهر أن المصلحة على الصعيد التجاري متبادلة بين الطرفين الصيني والأميركي.

سادساً .. / إيجابيات تفجيرات أيلول 2001 على العلاقات الصينية – الأميركية:

" سعت الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول 2001 لتجاوز ما أثاره حادث اصطدام طائرة الاستطلاع الأميركية بالمقاتلة الصينية فوق بحر الصين في الأول من نيسان 2000 من كوامن عديدة تحفل بها العلاقات المشتركة، خاصة تجاه الملف التايواني، وما يثيره هذا الملف من استفزاز للصين. فمن الواضح أن الحرص الأميركي على عدم خسارة الصين في عملية بناء التحالف الدولي، قد ساعد على تبنيها

خطابا يُركز على مجالات التعاون المشتركة وفي مقدمتها قضية مكافحة (الإرهـــاب)، والـــدفع نحـــو التعاون المشترك لتحقيق السلام في شبه القارة الكورية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عـــن الاكتفاء بقبولها كشريك تجاري " (عبد الوهاب2002، 82).

وعليه، فقد أعادت تفجيرات أيلول الدفء للعلاقات الصينية – الأميركية، بعدما كانـــت تلـــك العلاقـــات تُوصف بالهشة نوعا ما. فقد توحدت الصين والولايات المتحدة بسبب وجود عدو مشترك يتخذ شـــــكل " الإرهاب ". ويأتي هذا بالتأكيد، بالرغم من قائمة طويلة من الخلافات بين الدولتين، وهذه القائمة تتضمن عدم الاتفاق: حول قضايا حقوق الإنسان؛ الفائض الضخم لتجارة الصين مع الولايات المتحدة؛ الحـــرب الباردة بينهما حول تايوان وصفقات السلاح الأميركية لتايوان، التي زادت في فترات سابقة وتزيد التوتر بين الصين والولايات المتحدة بين فترة وأخرى (The Economist2001، 41).

ومع عودة دفء العلاقة على إثر هذه الأحداث، منعت الصين وسائل إعلامها من إبداء السرور حول ما جرى في الولايات المتحدة، كما أجـــرى الرئيس الصيني " هو جينتاو " – تقلد الحـــكم في الصين منـــذ العام 2001 (The Economist2003، 73) – بإجراء عدة مكالمات هاتفية مع زعماء كثيـــرين ومـــن بينهم الرئيس الأميركي " جورج دبليو بوش "، تعبيرا عن رفضه واستيائه لهذه التفجيرات. إلا أنه يمكـــن الإشارة، إلى أن هذا لا يعني العودة إلى الثمانينيات، حيث كانت العلاقات بين الـــدولتين قويـــة جـــدا؛ إذ تعاونتا على طرد السوفيات من أفغانستان. أما بعد هذه الأحداث، فالأمر مختلف، كون الولايات المتحـــدة تتخوف من بروز الصين كقوة عظمى قد تنافسهم. ومن جانب الصين، فهي على الـــرغم مـــن أنهـــا لا ترغب في ظهور قوة إسلامية في منطقتها، إلا أنها في الوقـــت نفسه، لا ترغـــب في وجود عـــسكري أميركي في جوار الصين (The Economist2001، 42). وهذا التقارب إنما نمَّ عن وجـــود مـــصالح مشتركة بين الطرفين من جهة، وعلى تأكيد الصين على عدم استعدائها للولايات المتحدة الأميركية مـــن جهة أخرى.

وعليه، أصبح لدى الصين والولايات المتحدة بعد تفجيرات أيلول عامل مشترك وهو محاربة "الإرهاب"، رغم ما تبديه الصين من قلق وشكوك حول تقوية الولايات المتحدة لعلاقاتها الأمنية مع دول آسيا الوسطى وتايوان، إلا أن هذه الشكوك بات يُصرح بها بشكل أقل حدة من تلك التي كانت سائدة خلال حرب الناتو في يوغسلافيا عام 1999، عندما تم قصف السفارة الصينية في بلجراد (The Economist2002، 74).

" إن انضمام الصين للتحالف الدولي المناهض (للإرهاب)، وإن كان يفرض مستجدا آخر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، إلا أن طبيعة وكبر عدد الدول المشاركة في التحالف قد فرض بدوره أنماطا جديدة من التفاعلات التي من شأنها أن تثير حالة من الترقب الصيني. فعلى سبيل المثال: تشعر الصين بعدم الارتياح لأي دور سياسي – عسكري لليابان في وسط آسيا، كما أنها تترقب التطور الإيجابي للعلاقات الأميركية والباكستانية، وكذلك التعاون الروسي – الأميركي. ومدلول ذلك وانعكاسه على دور الولايات المتحدة في وسط آسيا. الأمر الذي يربط سيناريو المستقبل الخاص بتطور العلاقات بحدود استمرار الحرص الأميركي على مراعاة المصالح والدور الصيني في المنطقة وموقفها من (نظام الدرع الصاروخي) الذي تتبناه الولايات المتحدة وترى فيه الصين مجال لسباق التسلح " (عبد الوهاب2002، 83).

وقد قدمت الصين – نتيجة لتغير العلاقات الصينية – الأميركية بعد تلك الأحداث – دعمها الكبير للحرب على " الإرهاب "، وصوتت لصالح قرار الأمم المتحدة رقم 1373، ودعمت حملة التحالف في أفغانستان وساهمت بمبلغ 150 مليون دولار لمشاريع إعادة البناء بعد الإطاحة بنظام طالبان. بالإضافة إلى تكثيف اللقاءات والحوارات بين الدولتين في مجال التعاون الاستخباراتي. ومن جهة الولايات المتحدة، فقد غيرت تلك الأحداث الخطاب الأميركي؛ فالصين لم تعد بمثابة التهديد الأمني الأساسي للولايات المتحدة، بل أصبحت الحاجة إلى التركيز على محاربة " الإرهاب " الأولوية للولايات المتحدة

(2006Wikipedia)، بالتأكيد أن أولويات الولايات المتحدة تتغير باستمرار. بالمقابل تم وضع انفصالي تركستان الشرقية في الصين – التي تُطالب بمنح الإقليم حق تقرير المصير – ضمن لائحة المنظمات (الإرهابية) (حسين2002).

ومن جهة أخرى، حاولت الصين من خلال تعهدات قدمتها للولايات المتحدة على عدم مساعدة الدول في تطوير صواريخ وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى أن الصين تعاونت مع الولايات المتحدة في حربها ضد " الإرهاب "، من حيث سن قواعد وقوانين للحد من تصدير التكنولوجيا المتطورة المتعلقة بتطوير الأسلحة لدول عادة تُتهم من قبل الولايات المتحدة بدعمها " للإرهاب ". وبذلك، فقد أصبحت الصين مسؤولة بشكل أكبر في العلاقات الدولية أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1949 (2000Pan، 324) بما يتعلق بالقضايا الدولية.

فقد ساهمت هذه الأحداث في إعادة الصين لتشكيل مفهوم الأمن لديها، لما يُمثله هذا التحدي " الإرهاب " من تهديد للسلام والأمن العالميين وفقا لسياستها الخارجية السلمية. الأمر الذي دعا الحكومة الصينية إلى اتخاذ سلسلة من المبادرات في السياسة الأمنية والخارجية ومكافحة " الإرهاب " ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما شجعت هذه الأحداث استمرار الصين بشن حملاتها ضد الانفصاليين في إقليم كسينجيانج شرق تركستان (جينبو2005، 138).

وضمن اهتمام الصين الجديد بالعمل على مكافحة " الإرهاب " وبالتعاون مع الولايات المتحدة، اتفق الرئيسان الصيني والأميركي على هامش اجتماع قمة التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي (APEC) على القيام بالتعاون وتبادل المعلومات بين الصين والولايات المتحدة حول مكافحة " الإرهاب " بشكل مستمر. وعلى هذا قدمت الصين الدعم اللوجيستي والمعلوماتي للولايات المتحدة خلال الحرب الأخيرة على " الإرهاب ". ومع تغير مفهوم الأمن لدى الولايات المتحدة، بعد تفجيرات أيلول، من بروز قوى

كبرى تمثل تهديدا للأمن الأميركي كصعود الصين في آسيا، جعل مكافحة " الإرهاب " مهمة أكثر إلحاحا من توازن القوى الناشئة، وهذا الأمر ساهم في تحول الصين من وجهة النظر الأميركية من (منافس إستراتيجي قادم) إلى (شريك محتمل) في الحرب على " الإرهاب ". وهذا ما ظهر من خلال رحلات الرئيس الأميركي الحالي " بوش " المكوكية إلى الصين بين شهري تشرين أول 2001 وشباط 2002 (جينبو2005، 139-143).

وهذه الأمور المستجدة، حولت العلاقات الصينية – الأميركية من علاقات سلبية إلى إيجابية، رغم تخوف الصين من أولويات الولايات المتحدة الأمنية خاصة ما يتعلق بنظرية الضربة الاستباقية. كما ساهمت هذه الأوضاع المستجدة مساهمة كبيرة في تغيير الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية لما تُشكله الصين من أهمية للاقتصاد الأميركي والعالمي على حد سواء، وللمشاركة الصينية في الجهود الأميركية في مكافحة " الإرهاب ". ولكن يبقى التساؤل مفتوحا، هل هذه المستجدات غيرت بشكل حقيقي الموقف الأميركي تجاه الصين؟ أو أن الولايات المتحدة أخرت معركة توازن القوى وصعود الصين إلى مرحلة لاحقة، أي بعد انتهاء حربها على " الإرهاب "؟

أراء محللين ورجال أعمال في الصحف الأميركية حول تأثير الاقتصاد الصيني الصاعد على الاقتصاد الأميركي والعالمي:

مارس الاقتصاد الصيني وما زال نفوذا مهما ومتناميا على التجارة العالمية، " فقد أفرز انضمام الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية زيادة طفيفة في الحجم الإجمالي للتجارة العالمية على نحو أفاد الكثير من الدول، إلا أن الصين كانت المستفيد الأكبر، حيث بلغت حصتها من التجارة الدولية خلال عام 2002 نحو 5% من إجمالها، أي بما يُقدر بنحو 620 مليار دولار. وتبلغ هذه الحصة نحو ضعف حصة الصين من التجارة الدولية قبل سبع سنوات .... وأصبح الاقتصاد الصيني يُعد من الاقتصادات بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، ويعتمد المستوردون الأميركيون على المنتجات الصينية اعتمادا متزايدا لدرجة

أن 11% من الواردات الأميركية باتت سلعا صينية المنشأ " (سوتير2004، 94 – 95). ولا يقتصر الأمر على اهتمام الولايات المتحدة بالاقتصاد الصيني، بل أصبحت دول العالم جميعها تسعى لإقامة علاقات اقتصادية مع الصين، بغية تحقيق الأرباح الطائلة جراء الاستثمار بداخل الصين من جهة، واستيراد سلع صينية بأسعار منخفضة عن الموجودة في أسواق تلك الدول من جهة أخرى.

والمعروف أن الاقتصاد الصيني يُؤثر في الأسواق الدولية من خلال المنتجات والسلع، وفي مستويات العرض والأسعار الدولية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تصبح الصين أهم الدول في تصدير الصلب، وذلك نتيجة للنمو المتسارع للمنتجين الصينيين في هذا المجال. كما أن الصين ستدخل مجال بيع السيارات، إذ متوقع لها أن تصبح ثالث أكبر الأسواق الدولية للسيارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين تتمتع بالقدرة على التأثير أيضا في أسعار العملات الدولية والتدفقات التجارية التي لها علاقة بها، إذ تعمل معدلات الادخار المرتفعة وفوائض الميزان التجاري الضخمة على دعم الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية. والمعروف أن الاحتياطي الصيني من هذه العملات هو الأكبر على مستوى العالم، والذي يأتي في المرتبة الثانية بعد نظيره الياباني (سوتير2004، 91 – 96).

ويمكن رصد هذا التأثير من خلال مقتطفات صادرة عن بعض المحللين في الصحف الأميركية، منها (بورشتاين وكيزا2001، 115-169):

1- قال " بول إتش أونيل " رئيس شركة Alcoa بخصوص مدى تأثير القوة الاقتصادية الصينية على الولايات المتحدة : " لم يشهد التاريخ أبدا مثل هذا التحول العاصف، حيث أمكن لقوة اقتصادية لطرف أساسي في العالم أن تُغرق فجأة الاقتصاد العالمي. إن أثر صعود الصين في الاقتصاد الأميركي وفي الحياة الأميركية بعامة، أثر فوري ومباشر ومذهل ".

2- لاحظت صحيفة " واشنطن بوست " في دراسة تحليلية عما وقع على عاتق إدارة الرئيس " كلينتون " عام 2000، وخاصة ما يتعلق بموضوع الفائض التجاري للولايات المتحدة مع الصين: " إن القضية الآن هي اقتصاد الصين .... وأنها مهمة يخشى الخبراء التجاريون من أن يصبح نظام التجارة الحرة العالمي خاضعا أكثر فأكثر، لضغط شديد، وإذا ما استمر أحد كبار الأطراف المشاركين في اللعب بهذه القواعد المختلفة تمام الاختلاف ".

3- لاحظ " أندي جروف " عام 1995 عضو مجلس إدارة شركة Intel، وهي أكثر الشركات نجاحا في مجال المعالجات الدقيقة: " أن المنافسة العظمى على مدى عشر سنوات، لن يكون مصدرها شركات أميركية أخرى، ولا اليابان ولا كوريا أو الهند، بل الصين. إن لدى الصين الآن ما لا يقل عن 350 ألف مهندس في تكنولوجيا المعلومات، يحصل كل منهم على 105 دولارات شهريا في المتوسط، هذا بينما يكسب المهندس الأميركي أكثر من ذلك بحوالي واحد وعشرين ضعفا، مما يضطر الشركات الأجنبية إلى إنجاز حتى أكثر الأعمال تعقيدا ومهارة في الصين ".

وهذا الأمر يظهر، أن الصين تتمتع بقوة في إنتاج كميات كثيرة من الصناعة كثيفة العمال مثل: لعب الأطفال والمنسوجات واللدائن والإلكترونيات الاستهلاكية وغيرها، بالإضافة إلى إنتاج سلع منخفضة وعالية التقنية.

4- إدراك بعض الشركات الأميركية الأثر الإيجابي المباشر لعملياتها داخل الصين، ومنها شركة جنرال إليكتريك والتي حققت أرباحا وصلت إلى مليار دولار في السنة، وشركة التأمين إيه آي جي AIG (American International Group) التي لديها أكثر من 5 آلاف بائع في " شنجهاي " لبيع شهادات تأمين على الحياة بنظام من الباب إلى الباب،

أما شركة " موتورولا " تُحقق ما نسبته 12% من إجمالي دخلها على مستوى العالم في الصين.

5- شراء الصين – التي أصبحت منافسا لليابان – سندات الخزانة الأميركية، فقد اشترت على سبيل المثال عام 1996 ما قيمته 11,8 مليار دولار من دين الخزانة الأميركية. وفي هذا قال " دوايت بيكنز " وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد: " أن الولايات المتحدة لا تدخر ما يكفي، وأن الصين هي التي تتولى عملية الادخار نيابة عنها "[1].

6- تأثير الأحداث داخل الصين في أسواق السلع الأميركية صعودا وهبوطا، ومثال ذلك: " أن الصادرات الزراعية الأميركية أفادت من هذا التغيير المفاجئ في أنماط التجارة في الصين عام 1995، وذلك عندما زاد – لأول مرة – ، حجم الذرة التي تستوردها الصين، خلال خمس سنوات عن وارداتها من القمح بنسبة 250%، كما تضاعف حجم الواردات من القطن إلى أربعة أمثال، وتأتي الغالبية العظمى من هذه الواردات من الولايات المتحدة. وليس الأمر مقتصرا على هذه السلع فقط، بل شملت أيضا الذهب والنفط والسكر، إذ تأثرت بشدة بالإنتاج في الصين وبأنماط التجارة فيها ".

بالإضافة إلى ذلك، أن التطورات في الصين يمكن أن تُؤثر بشكل كبير على أسعار الأسهم الأميركية، فقد انخفض سعر السهم في سوق أسهم " وول ستريت " بما يساوي 1,75 دولار في سوق صاعدة " وذلك عندما ربط تقرير إخباري زعم أن شركة صينية وضعت علامة تجارية مغايرة للتحايل على نظام الحصص المستوردة من الولايات المتحدة. وفي يوم آخر للصعود

[1]- **ويُذكر أن شراء الصين للسندات الأميركية يعمل على محافظة الولايات المتحدة على سعر الفائدة منخفضا.**

التاريخي في عام 1997، انخفض سعر سهم موتورولا 11%، عندما أعلنت الشركة أن مبيعاتها من المرقمات الهاتفية، تواجه انكماشا تجاريا موسميا يزيد على المألوف ".

7- ازدهار السوق الصينية بشركات الكمبيوتر الأميركية وتسويق لأجهزة الكمبيوتر الشخصية، ومن هذه الشركات التي تُورد للصين تلك الأجهزة : أي.بي.إم، كومباك، وآبل وشركة مايكروسوفت التي عقدت معها الصين اتفاقية إنتاج أجهزة كمبيوتر وينـدوز 1995 وفقا للمعايير التي حددتها الشركة.

8- تأثير الصين بشكل كبير في الاقتصاد المحلي للولايات المتحدة، ومثال ذلك، قيام 120 شركة بعقد حلف مشترك في ولاية كانساس بهدف تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للشركات الأميركية في التصدير إلى الصين. وفي ولاية كاليفورنيا انعقد حلف ضم 350 عضوا لتعزيز التجارة الأميركية – الصينية، وأيضا حققت شركة " يونايتد تكنولوجي " في ولاية كونكتيكت عوائد وصلت إلى 750 مليون دولار من مشاريعها في الصين، وكذلك شركة " جنرال موتورز " تملك 15 مشروعا في الصين. ووصل التأثير إلى مشروعات خاصة، أمثال مطاعم " نيو أور ليانز " التي شهدت معركة ضارية بين سمك " الأربيان " المحلي والواردات الصينية منه، إذ أن سمك " الأربيان " الصيني يُباع بسعر 3,5 دولار للرطل، بينما السعر المحلي 8 دولارات. وعليه طالب الصيادون في ولاية لويزيانا من وزارة التجارة الأميركية فرض تعريفة جمركية حمائية لضمان استمرار مشروعاتهم.

ويُذكر أن، المستهلكين الأميركيين كانوا أكثر استفادة من هذه الصفقات، إذ إن الشركات الأميركية تدفع للعمال الصينيين ما يعادل 15 سنتا لكل ساعة، وعليه زادت مبيعات سمك " الأربيان " الصيني

ثلاثة أضعاف حجم الصيد المحلي منه. الأمر الذي دعا لجنة التجارة الدولية عام 1997 إلى التدخل للحد من استيراد المنتج الصيني بفرض تدابير خاصة.

9- تركيز الصينيين على الإنتاج المحلي الذي يُحقق لهم الوظائف وينقل إليهم التكنولوجيا ويعلمهم المهارات. فالحكومة الصينية ما زالت تسيطر على السوق، الأمر الذي يجعلها توجه الشركات الأجنبية لنقل بعض تكنولوجياتها الأكثر تقدما. وهذا ما حصل بالفعل حينما قررت شركة (بوينج) لصناعة الطائرات باستثمار أموالها في الصين، بحيث يتم بناء نصف بنية هيكل الطائرة من الجيل الجديد في مصنع حربي مقام في (شيان)، الأمر الذي تخوفت منه الولايات المتحدة، إذ إن ذلك سيعطي الفرصة للصينيين بالحصول على تصميم الطائرات الخاص بالشركة، ثم يتم نقل الوظائف للعمال الصينيين. وبهذا فالخسارة لم تقتصر على فقد وظائف أميركية، بل تعدت إلى حد المنافسة. وفي هذا المجال علق ريتشارد ترومكا أمين صندوق AFL-CIO: " توجد بوينج في الصين، وبوينج هنا .... إحدى يدي بوينج تنافس الأخرى"[1].

10- اعتراف الاقتصاديون الأميركيون بالمنافع المهمة للعلاقة التجارية الأميركية – الصينية، على الرغم من خطر المنافسة، على اعتقاد أن عمليات التصنيع لن تنتقل جميعها إلى الصين؛ إذ ساهم ذلك في بعث الحياة من جديد في الصناعات الأميركية بعد أن حسنت من جودة المنتوج. وعليه يمكن القول : " إن انخفاض أجور العمالة في الصين لا يُهدد القطاع الأكبر من الصناعة الأميركية ما دام الجانب الأميركي يُواظب على الترقي صاعدا سلم المهارة والإنتاجية والمعرفة ".

---

[1]- وبالفعل فقد أعلنت الصين في شهر آذار 2007 عن عزمها البدء في إنتاج طائرات ركاب تنافس فيها طائرتي الإيرباص الفرنسية وبوينج الأميركية (قناة الجزيرة2007).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل استفادت شركات أميركية أخرى من إقامة مشاريعها داخل الصين، ومنها أيضا شركة " شتراوس "، شركات الروافع، شركات الزجاج وأجهزة التكييف، بالإضافة إلى صناعة السيارات. وفي ذلك يقول " كينث كورنيس " الاقتصادي في البنك الألماني والمقيم في طوكيو: " الصين مركز لصفقة عالمية كبرى رابحة، في مجال صناعة السيارات، إن إنتاج المركبات في شمال أميركا وأوروبا واليابان راكد؛ لأن هذه الأسواق نضجت وتشبعت. وأن كل النمو المتوقع تقريبا في السوق العالمية للسيارات، سوف توفره الأسواق الجديدة البازغة، حيث سوق الصين هي الأولى. إن الصين يمكنها أن تضيف ما يعادل الإجمالي السنوي للسوق الأوروبية كل عشر سنوات على مدى عقود عديدة قادمة. ولو أنني المسؤول التنفيذي عن شركة سيارات، فسوف أجدني مضطرا إلى أن أكون في الصين لكي يتسنى لي المشاركة في هذا النمو، حيث تنخفض تكاليفي العالمية، وحتى أستهلك القدر الأعظم من كلفة البحوث والتطوير، وأمتلك سوقا نامية مقطوعة الصلة بالصعود والهبوط الدوريين لمبيعات السيارات اللذين يحدثان في البلدان المتقدمة ".

وبما يتعلق بسندات الخزينة الأميركية قال " روبرت سوتير " نقلا عما جاء في مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة الفرنسية باريس في تاريخ 27 حزيران 2003 : " إن أذون الخزانة الأميركية التي تحتفظ بها الصين تؤثر هي الأخرى في الاقتصاد الأميركي. وأخذا في الاعتبار العجز الضخم في الموازنة الحكومية الأميركية، فإن من المرجح أن يكون الدائنون الصينيون قد حازوا نحو 9% من إجمالي أدوات المديونية الأجنبية المستحقة في عام 2003 على الحكومة الفيدرالية الأميركية (مثل سندات الخزانة الأميركية). وتصل القيمة الإجمالية لأدوات المديونية الحكومية الأميركية (على مستويات الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والحكومات المحلية) المستحقة الدفع للصين إلى 150 مليار دولار" (سوتير2004، 97).

وُيلاحظ بصفة عامة أن الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية عموما، تسعى للتقارب مع الصين؛ إذ قرر الغرب – بعد سلسلة الإصلاحات داخل الصين – إلى التعامل مع الصين كأمر واقع وسوق واعدة وقوة عظمى قادمة، على رغم ما يعتري هذه العلاقات من خلافات وانتقادات، خاصة ما يتعلق بالنظام السياسي الصيني (العزي1998، 46). وإن كانت الصين هي أيضا تحاول التقرب إلى الغرب أيضا ، إلا أنها في نفس الوقت تعلن أنها على استعداد للاعتماد على نفسها والتعامل مع محيطها الإقليمي في حال تعرضها لأي ضغوطات وابتزازات من الدول الغربية.

ولكن قابل التحسن في العلاقة بعد تفجيرات أيلول، وكنتيجة لتخوف الولايات المتحدة من صعود الصين، ومع خفة وطأة ما سمي " بالإرهاب " أن قامت الولايات المتحدة بتطويق الصين إستراتيجيا من خلال تعزيز وجودها العسكري في شرق آسيا وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى بعض الإشارات على منح تايوان استقلالها (بو2002)، وزيادة تحالفها مع اليابان. يظهر كأن الولايات المتحدة في علاقتها مع الصين وتخوفها من تلك القوة الصاعدة تعمل كالمثل القائل " تكسر وتجبر ".

الخلافات الصينية – الأميركية بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

من الملاحظ أن تلك العلاقات طرأ عليها بعض التحسن في عدد من المجالات، قابله حدوث خلافات بين الدولتين، وذلك نابع من كون العلاقات بينهما هي علاقات يغلب عليها صفة التناقض. فرغم أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ساهم في رفد تلك العلاقة بفوائد كثيرة للطرفين، إلا أنه في نفس الوقت أظهر وجود الكثير من المشاكل التي ظهرت وما زالت تظهر بين فترة وأخرى. ولكن بما أن الدراسة تطرقت إلى تأثير الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأميركي وبالعكس– خاصة ما يتعلق بالجانب الإيجابي – سيتم التركيز هنا على إبراز المضايقات والمشاكل التي ظهرت بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

فعلى الرغم من استمرار الصين في المحافظة على نموها السريع نسبيا في صـــادراتها الموجهـــة إلـــى شركائها التجاريين، خاصة الولايات المتحدة، إذ بقيت الأخيرة تُشكل أكبر سوق للصادرات الصينية. فقد بلغ حجم صادرات الصين للولايات المتحدة من شهر كانون الثاني إلى أيلول 2002 مـــا قيمتـــه 50,19 مليار دولار بزيادة 24,5%. بينما وصل إجمالي صادرات وواردات الصين خلال شهر أيلـــول 2002 إلى نحو 61,71 مليار دولار، أي بزيادة 34,7% عن نفس الفترة لعـــام 2001، فيمـــا حقـــق الفـــائض التجاري 103 مليار دولار. إلا أنه يمكن القول إن إجمالي حجم الصادرات والواردات لعام 2002 وصل إلى 445,14 مليار دولار بزيادة 18,3%، والتي منها 232,57 مليار دولار مـــن الـــصادرات بزيـــادة 19,4% و212,57 مليار دولار من الواردات أي بزيـــادة 17,2% (صحيفة الشعب اليومية2002).

كما فتحت الصين أبوابها – وبشكل تدريجي – بعد انضمامها إلى منظمة التجـــارة العالميـــة للمجـــالات اللوجسيتية مثل شركات التوزيع والنقل والتخزين أمام المنافسين الأجانب. وذلك كما جاء على لسان " لى تشنج لين " نائب وزير لجنة التنمية والإصلاح الحكومية خلال مؤتمر اللوجسيتيات الحديثـــة الـــصينية – الأميركية الذي انعقد في تاريخ 12 أيار 2004 في الصين، أن الصين ستلتزم بما تنص عليـــه منظمـــة التجارة العالمية من خلال فتح الصناعة اللوجسيتية للمستثمرين والشركات الأجنبية، التي مـــن شـــأنها أن تُسهل التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة. كما أشار " كينث جوستر " وكيل وزيـــر التجـــارة الأميركية إلى أن التعاون اللوجسيتي بين الدولتين حقق تقدما ملموسا على مستوى التجارة الثنائيـــة التـــي زادت بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بنسبة 50% (صحيفة الشعب اليومية2004).

كما أعلنت الصين عام 2003 عن زيادة فتح الأسواق الصينية أمام الواردات الأميركيـــة. وقـــد أوضـــح رئيس الحكومة الصينية " وين جياباو " خلال زيارته للولايـــات المتحدة في شهر كـــانون الأول 2003 عن **خطـــة الصين التجاريـــة والمؤلفة من خمسة بنود، وهي (صحيفة الشعب اليومية2003):**

1- السعي لتحقيق " منافع مشتركة " تساعد البلدين على المدى الطويل.

2- توسيع هامش الصادرات الأميركية إلى الصين، وفي الوقت ذاته رفع عدد من القيود على صادرات صينية، خاصة صناعة التكنولوجيا العالية.

3- إنشاء وتحسين " آلية تنسيق لحل المسائل التجارية ".

4- التعاطي مع القضايا التجارية على أساس استشاري متعادل، بدلا من فرض قيود على سلع محددة.

5- عدم تسييس المسائل الاقتصادية والتجارية.

ولكن على الرغم من الاستمرارية في التعامل الإيجابي على الصعيد التجاري بين الدولتين، إلا أن الكثيرين في الولايات المتحدة – خاصة الذين يسعون إلى كبح جماح الصين وإضعاف قدراتها – يُبدون قلقهم من الفجوة المتزايدة في العجز التجاري مع الصين. ويحاول هؤلاء بالدفع نحو استخدام السياسات الحمائية لتكون بمثابة تأثير سلبي ضد قوى السوق الحر التي تدفع باتجاه زيادة التبادل التجاري بين الدولتين. فقد بلغ حجم العجز التجاري بينهما حوالي 162 مليار دولار لعام 2004، وارتفع عام 2005 ليصل إلى 202 مليار دولار. ورغم هذا العجز الكبير، إلا أن نسبة كبيرة من الأميركيين يرون بأن هذا الأمر لا يخيف الولايات المتحدة على قطاع صادراتها، ولا تركز على تنمية قاعدة استهلاكية محلية كبيرة توازي حجم نموها التجاري؛ إذ إن هذا الأمر سيعرض الصين لأثار سلبية كبيرة، قد تعرض اقتصادها واقتصاد الدول التي تتعامل معها كسوق إلى اضطرابات اقتصادية مفاجئة. ورغم ذلك، فإن وجود المنتجات الصينية الرخيصة الثمن والمنتشرة في الأسواق الأميركية ساهم في إيجاد الفقراء والطبقة المتوسطة لمنتجات رخيصة يستهلكونها (المنشاوي2006). مع العلم أن تلك المنتجات توفر للمستهلكين الأميركيين أكثر من 20 مليار دولار سنويا (صحيفة الشعب اليومية2006) كمدخرات.

ويعود السبب الثاني لانخفاض أسعار المنتجات الصينية في الأسواق الأميركية إلى انخفاض قيمة العملة الصينية. وقد شكل هذا الموضوع مشاكل بين الطرفين، إذ استمرت الولايات المتحدة بمطالبة الصين بضرورة القيام بخطوات حقيقية لإصلاح عملتها، لأن من شأن رفع قيمة العملة الصينية أن يُساهم في رفع الأسعار في السوق الأميركية. على أن الصين وأمام الضغوطات الأميركية لرفع قيمة عملتها أمام الدولار الأميركي، أقدمت في شهر تموز 2005 على رفع طفيف لقيمة (اليوان)، بحيث عادل الدولار 8،11 يوان، بدلا مما كان عليه سابقا 8،28 يوان لكل دولار. كما تم تعديل هذا السعر في شهر تشرين الثاني 2006 ووصل إلى 7،8 يوان لكل دولار. وبهذا الجانب يُوضح الخبراء الاقتصاديون أنه لن يكون بالمقدور تصحيح الاختلال في الميزان التجاري بين الطرفين الصيني والأميركي، إلا إذا أقدمت الصين على رفع قيمة عملتها ما بين 15و45% (د.علي2007، 83).

وفي ذلك، يرى جميع المعلقين الأميركيين، بأن " رفع قيمة العملة الصينية سيكون أمرا جيدا بالنسبة للولايات المتحدة، فإصرار الصين على تثبيت قيمة عملتها أمام العملة الأميركية يُوجب عليها شراء كميات هائلة من الدولار الأميركي للحيلولة دون انخفاض سعره وارتفاع قيمة العملة الصينية مقارنة به (وفقا لأبسط قوانين العرض والطلب). ويستخدم الصينيون تلك المبالغ الطائلة لشراء سندات حكومية أميركية، ما يعني أن الصين مسؤولة جزئيا عن خفض معدلات الفائدة الأميركية طويلة المدى، وهو ما يؤدي بدوره إلى إنعاش النمو الاقتصادي الأميركي– وذلك على أساس أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الادخار وزيادة الاقتراض والاستثمار، ومن ثم يزيد النمو الاقتصادي –. ويمكن للمكاسب الأميركية المترتبة على هذا الانخفاض في كلفة رأس المال (أي انخفاض معدلات الفائدة على المديونيات طويلة الأجل) أن تكون أكثر أهمية وجدوى للمنتجين الأميركيين من المكاسب التي قد يجنونها في حالة ارتفاع قيمة العملة الصينية " (سوتير2004، 99).

ومن جهة أخرى، عرقلت إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين، إذ ركزت تلك السياسة على مواجهة المستثمرين الصينيين من خلال التركيز على المخاوف الأمنية. فقد عرقل الكونجرس الأميركي – كمثال على هذه السياسة – في شهر آب 2005 صفقة شراء شركة طاقة صينية تعرف باسم Cnooc لشركة البترول الأميركية Unocal، بالإضافة إلى استمرار الولايات المتحدة في عدم تصديرها للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة (المنشاوي2006).

وبالمقابل، قامت الصين هي الأخرى ببعض الإجراءات الحمائية التجارية، بسبب مخاوفها من السرعة التي تندمج فيها بالاقتصاد العالمي، خاصة في موضوع امتلاك الأجانب واستثمارهم بنسب كبيرة من الاقتصاد الصيني. وعلى ضوء ذلك، عرقل البرلمان الصيني خلال مؤتمره السنوي في شهر آذار 2005 مشروع قانون يتعلق بحماية الملكية الخاصة[1]، كما منعت وزارة التجارة الصينية مجموعة "كاريل Caryle" الأميركية من شراء حصة كبيرة في كبرى شركات المقاولات في الصين تعرف باسم Xugong (المنشاوي2006).

وما أثار غضب وانتقاد الولايات المتحدة، ما يحصل في الصين بما يتعلق بعمليات التشغيل، التي أدت إلى فقدان أعداد كبيرة من الأميركيين لوظائفهم في الولايات المتحدة. وحسب ما قال " وليام دارلي " كبير الاقتصاديين في " جولدمان ساشز "، بأن هذا يأتي في محاولة من الولايات المتحدة بالضغط على الصين لتحرير سعر صرف عملتها الثابت منذ سنوات، حيث أن انخفاض سعر صرف العملة الصينية يؤثر إيجابا على الصادرات الصينية وسلبا على الصادرات المنافسة. وفي الجانب المقابل، رأى " ريتشارد يامرون " وهو كبير الاقتصاديين في مؤسسة " أبحاث آرجس "، بأنه لم يلحظ أي شركة أميركية خلال العشرة أشهر من عام 2003 تُعلن عن نيتها تشغيل موظفين أو عمال جدد، وذلك على الرغم من أن

---

[1]– أقرت الصين في عام 2007 قانون الملكية الخاصة (قناة الجزيرة 2007).

الإنتاج محدود التكلفة في الصين، فإنه ليس على علاقة مباشرة بارتفاع معدل البطالة وفقد الوظائف في الولايات المتحدة (صحيفة الشعب اليومية2003).

وظهر ذلك في الوقت الذي كانت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تحقيق نسبة نمو تبلغ 4% خلال الربع الثالث من عام 2003. وفي هذا السياق، قال خبراء اقتصاديون أميركيون، إن الولايات المتحدة فقدت 30 ألف وظيفة في شهر أيلول 2003، و32 ألف في شهر آب، وفقد 459 ألف وظيفة في قطاع المعلومات وفي قطاع تصميم أنظمة الكمبيوتر و423 ألف وظيفة في تجارة الجملة. هذا في الوقت الذي وصل فيه عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة نحو 8,9 مليون شخص (صحيفة الشعب اليومية2003).

ونتيجة لذلك، وما تعرض له الرئيس الأميركي " جورج دبليو بوش " من ضغوط سياسية من قبل رجال الصناعة في الولايات المتحدة، لفقدان وظائفهم بسبب الحرص الصيني على إبقاء عملتها منخفضة القيمة بهدف زيادة صادراتها. وبضغط من الإدارة الأميركية، وافق الرئيس الصيني " جينتاو " – من حيث المبدأ خلال القمة الاقتصادية لدول آسيا والمحيط الهادي " أبيك " الذي انعقد في سنغافورة في شهر تشرين أول 2003 – على عقد اجتماعات على مستوى الخبراء لمناقشة الخطوات اللازمة لتقويم العملة الصينية، وفقا لآليات السوق (صحيفة الشعب اليومية2003).

كما تصدر عام 2003 نزاع بين الطرفين حول إغراق منتجي أجهزة التلفزيون الملونة الصينية للسوق الأميركية بمنتجاتهم وبأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية. وعلى إثر ذلك، أعلنت وزارة التجارة الأميركية في شهر تشرين الثاني 2003 عن فرض رسوم لمكافحة الإغراق تراوحت بين 28%و 45% و78% على أجهزة التلفزيون المستوردة من الصين، الأمر الذي أثر على واردات الصين من التلفزيونات والتي بلغت قيمتها 450 مليون دولار. ورغم ذلك، فقد اشترى المستهلكون الأميركيون قرابة 3 آلاف تلفزيون صيني. كما أن الولايات المتحدة جددت حصص المنسوجات الصينية في السوق الأميركية، والذي أدانته

الصين بشدة، وأكدت على حقها بالدفاع عن صادراتها من خلال الاحتكام إلـــى منظمة التجارة العالـــمية (صحيفة الشعب اليومية2003).

وقد لاقى القرار الأميركي في تحديد الحصص الصينية من المنسوجات الثناء والترحيب من قبل صـــناع المنسوجات الأميركية، على اعتبار أن ذلك يُعد خطوة نحو الحـــد مـــن واردات المنـــسوجات الـــصينية (حمالات الصدر، الفساتين ومنسوجات الإبرة) للأسواق الأميركيـــة. وذلـــك علـــى ضـــوء خـــسارة المنسوجات الأميركية حـــــوالي 316 ألف وظيفة منذ انضمـــام الصين إلـــى منظمة التجارة العالمـــية (صحيفة الشعب اليومية2003)[1].

كما وجهت الولايات المتحدة تحذيرا للصين – بعد تحذيرها المسبق للصين من التباطؤ في فتح أســـواقها وفشلها في حماية الملكية الفكرية ودعمها الذي تُزود به الشركات الحكومية الـــصينية وعـــدم التزامهـــا بتعهداتها التي أعلنتها منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عـــام 2001 – عبر وزيـــر تجارتـــــها " إيفانز " بأن على الصين أن تُعجل بإسقاط العوائق التجارية، لأن من شأن ذلك أن يقود الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات وقائية يمكن لها أن تعوق دخول السلع الصينية للأسواق الأميركية. وذلك في ضـــوء خسارة المصنعين الأميركيين حوالي 2,7 مليون وظيفة خلال السنوات الأخيرة التي تلت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بسبب المنافسة الصينية الشديدة. وكانت غرفة التجارة الأميركية قـــد أعلنـــت خلال شهر أيلول 2002 عبر تقريرها الشهري، أن الصين لم تلتزم سوى بالتزامين مـــن مجمـــوع 14 التزاما في منظمة التجارة العالمية. وتركزت مواقع القصور في فشل الصين بالالتزام بالتوقيتات المحددة لإتاحة دخول الشركاء التجاريين إلى أسواق الاتصالات والزراعـــة (صحيفة الشعـــب اليومية 2003).

---

[1] – **من المعروف أن الولايات المتحدة أقدمت في شهر تشرين الثاني عام 2003 على اتخاذ إجراءات مقيـــدة للمنـــسوجات الصينية بدون التشاور مع الحكومة الصينية، وقد شملت قيمة هذه المنسوجات 400 إلى 500 مليون دولار.**

بالإضافة إلى ذلك، عكرت العلاقات الصينية – الأميركية بعض القرارات التي صدرت من جانب الولايات المتحدة، ومنها على سبيل المثال، قرارها المتعلق بالفولاذ؛ إذ قرر الرئيس الأميركي " جورج دبليو بوش " في شهر تشرين الثاني 2002 تبني جملة من الضرائب الجمركية التي كانت أقل مما هو مطلوب. ولكن هذا يدل على أن الولايات المتحدة تُمارس سياسة حماية للتجارة وللصناعة الوطنية قصيرة الأمد. لقد أتى هذا القرار في بداية مرحلة حرجة ترافق مع انضمام عضو جديد إلى منظمة التجارة العالمية وهو الصين. فإن هذا القرار سيزيد من أعباء الصين التي تُواجه أصلا مهمات انتقالية. وقد قررت الولايات المتحدة زيادة 30% على الضرائب الجمركية، الأمر الذي أضر بمصدري الفولاذ الصينيين (Fischer2002، 22). وهذا يُوضح مدى سعي الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى.

ولم يقتصر الأمر على انتقاد الولايات المتحدة للصين بما يتعلق بالمسائل والقضايا التجارية بين الدولتين، بل تعداه إلى مسائل تتعلق بحقوق الإنسان. فقد صرحت الولايات المتحدة عام 2003 أنه بالرغم من وجود إشارات إيجابية بين الطرفين، إلا أنه ما زال هناك عقبات جدية. وقد ادعت الولايات المتحدة أن الحكومة الصينية اعترفت من حيث المبدأ بأهمية حقوق الإنسان، ووعدت باتخاذ خطوات من أجل أن تجعل حقوق الإنسان في الصين تتماشى مع المعايير الدولية. ومن هذه الخطوات توقيعها على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شهر تشرين الأول من عام 1997، إلا أن هذه الأمور من الوجهة الأميركية غير كافية. وبالمقابل عكفت الحكومة الصينية على إصدار (ورقة بيضاء) منذ عام 1998 تُفصل فيها انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة والتقدم في مجال حقوق الإنسان في الصين. وفي عام 2002 قامت الصين بإطلاق سراح عدد جيد من السجناء الدينيين والسياسيين، كما وافقت على أن تتعامل مع خبراء الأمم المتحدة في مجالات التعذيب والاعتقال التعسفي والدين. إلا أن هذا الأمر لم يَرق لجهات كثيرة، سواء في الولايات المتحدة أو جهات دولية، والتي أكدت

على أنه لم يحدث تطور على هذا الصعيد، مبررين ذلك بإقدام الصين على اعتقال الكثيرين من الصينيين على خلفيات سياسية أو دينية (2006En.wikipedia).

وهذا دليل على أن الولايات المتحدة تستخدم ورقة حقوق الإنسان كلما رأت أن الأمور في علاقتها مع الصين لا تسير وفق ما ترغب.

حتى إنها في العام 2004 أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي حول الحريات الدينية في الصين، الأمر الذي جعل الأخيرة تُعبر عن استيائها الشديد والذي رأته يتحدى الوقائع، " ويُشكل انتقادا حادا للسياسات الدينية في الصين، وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية الصينية " (صحيفة الشعب اليومية2004) .

ويمكن القول، إنه على الرغم من موافقة الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، إلا أن السياسة الأميركية لجأت إلى توجيه انتقادات شديدة للصين، وشنت حملة إعلامية ضدها، من خلال التركيز على قضايا اجتماعية وإنسانية وعن وجود عمليات تجسس صينية في إستراليا.

لكن التخوف الكبير لدى الأميركيين تجسد في إقبال الصين على زيادة إنفاقها العسكري[1]، خاصة على إنتاج الصواريخ والتكنولوجيا المتطورة، الأمر الذي من شأنه – حسب المنظور الأميركي – أن يُهدد تايوان والمصالح الأميركية في آسيا. وكان من أبرز ما ظهر في هذه الحملة ما قاله وزير الدفاع الأميركي السابق " دونالد رامسفيلد "، حينما تساءل عن دوافع زيادة الإنفاق العسكري – الذي بات يُقلق الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا – بالقول: " إنه إذا لم تنفتح الصين وتفتح مجتمعها، فسوف

---

[1]– تم التطرق إلى القوة العسكرية الصينية وزيادة الانفاق بهدف تطويرها وتحديثها في الفصل الثاني.

تُنمي الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند، بينما ستضعف علاقاتها مع الصين " (ذياب2006، 177). ويُدلل هذا على أن الولايات المتحدة ترغب في احتواء الصين من خلال إيجاد دولة أخرى توازيها في منطقتها الآسيوية ومدعومة من قبل الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، شكل إقدام الولايات المتحدة على تقديم شكويين ضد الصين إلى منظمة التجارة العالمية في شهر نيسان 2007؛ آخر المستجدات من تأثير الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأميركي، وكانت الشكوى الأولى بسبب انتهاك الصين المتكرر لحقوق الملكية الفكرية، من خلال قيام شركات صينية بقرصنة أعمال أجنبية، والشكوى الثانية استهدفت العراقيل التي تضعها السلطات الصينية أمام توزيع الموسيقى والأفلام والكتب الأجنبية. الأمر الذي حذا بالصين إلى توجيه تحذير إلى الولايات المتحدة من تدهور علاقاتهما. وعلى إثر ذلك، رأى بعض المحللين أن هذا الإجراء من قبل الولايات المتحدة يُشكل تصعيدا في العلاقات الثنائية – التي تشهد بانتظام تهديدات وضغوطات – مثلما حصل في شهر آذار 2007 حين قررت الولايات المتحدة فرض عقوبات على واردات الورق الصقيل من الصين. ويُذكر أن، الولايات المتحدة كانت تعتزم تقديم هذه الشكاوى في شهر تشرين الأول 2006، إلا أن الصين عبر المشاورات مع الولايات المتحدة تمكنت من تعليق الشكاوى. لكن عادت الولايات المتحدة وتقدمت بالشكاوى إلى منظمة التجارة العالمية بعدما لاحظت أن مستوى القرصنة والتقليد في الصين ما زال مرتفعا، وأن التفاوض لا يكفي – في مدة لا تتجاوز ستين يوما – لإيجاد حل للقضايا محل الخلاف قبل إحالتها إلى لجنة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية (صحيفة الحياة الجديدة15،2007).

وتُدلل هذه الأمور المستجدة، على التأكيد بأن العلاقات الصينية هي دائما في حالة من الشد والجذب، حالة من التعاون والتوتر، فلا يمكن أن تستقيم هذه العلاقة على خط مستقيم، كون الدولتين في حالة تنافس.

وخلاصة القول، إنه على الرغم من تطور العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة في بعض المراحل، إلا أنه يُلاحظ التخوف الأميركي من القوة الصينية الصاعد، الذي تُظهره المواقف المتباينة داخل الإدارة الأميركية من حركة التحديث الصينية، والتي تُجمع رغم تباينها على كبح جماح الصين. " فقد انطلقت الرساميل الأميركية والرساميل الغربية، من مبدأ تقديم الدعم الشامل للصين، وإعطائها مركز الأفضلية المطلقة في علاقات التبادل التجاري، والتوظيف المالي، والتدريب التقني وغيرها. وبررت مراكز القوى في صنع القرار من موقع السياسة البراغماتية أن تلك السياسة التي اعتمدتها الإدارة الأميركية كانت تتوخى من وراء ذلك الدعم أن تحين الفرصة المناسبة لتفكيك الصين من الداخل على غرار الإستراتيجية الطويلة الأمد التي اعتمدتها لتفكيك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. وعلى الرغم من إخفاق الرهان، بقي ذلك الهاجس حاضرا بقوة لدى جناح قوي جدا في الإدارة الأميركية، بدءا بالرئيس نفسه ومعه رؤساء كتل قوية في الكونجرس ومجلس الشيوخ، وصولا إلى قيادات اقتصادية، ومدراء شركات وبنوك أميركية. وكان هؤلاء يزدادون توترا كلما تعزز دور الصين على المستويين الإقليمي والدولي، وكلما تعمقت وحدتها الداخلية. ولا يزال هذا الاتجاه المعادي للصين يتوجس خيفة من دورها في صياغة الوحدة الآسيوية والنظام العالمي الجديد " (ضاهر2002، 142).

ودليل ذلك أيضا، تضمين إستراتيجية الأمن القومي الأميركي عام 2002 انتقادات شديدة للصين، والذي أظهر تصميم الولايات المتحدة على مقاومة كل خصومها ومنافسيها كي تبقى وحدها القوة العظمى بلا منازع في العالم، حتى ذهب بعض المحللين إلى الاعتقاد " أن التنافس مع الصين هو السبب الحقيقي الذي دفع الولايات المتحدة إلى غزو العراق عام 2003، فهي تحتاج – لكي تحتوي الصين – إلى أن تنفرد بالسيطرة على منطقة الخليج العربي الإستراتيجية التي تحتوي على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي من النفط. والنفط هو المادة التي تسعى الصين حثيثا إليها لكي تدعم وتُنمي قوتها الاقتصادية الهائلة. فالصين تستورد ثلث احتياطاتها النفطية المقدرة بنحو 5,5 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل 7% من الطلب العالمي " (ذياب2006، 177). ممكن يكون هذا من ضمن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لغزو

العراق، ولكن أعتقد أن الأسباب الحقيقية تكمن في منع الولايات المتحدة الأميركية للقوة العراقية – التي كانت في آخر عهدها تعتبر من ضمن دول (أشباه المحيط) في المنطقة العربية – من الصعود والانطلاق نحو القمة.

ويُدلل هذا الأمر – رغم وجود أسباب مقنعة لدى الإدارة الأميركية في الموافقة ومباركة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد سلسلة مفاوضات طويلة – على أن النوايا الأميركية باتت ظاهرة للعيان، وبأنها تعمل على كبح جماح الصين وإضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية، حتى لا تصبح يوما منافسا قويا للولايات المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة فشلت في اضعاف الصين واحتوائها.

وهذا التوجه القديم الجديد – كبح جماح الصين ومحاولة إضعافها – يُستشف أيضا من خلال مقال نشرته " كونداليزا رايس " – في مجلة " فورين إفيرز " في شهر شباط 2000، حينما كانت تشغل منصب مستشارة الأمن القومي للرئيس الأميركي " جورج دبليو بوش " – حول العلاقة الأميركية مع الصين، فهي رأت ضرورة إيجاد توازن صحيح في السياسة الأميركية إزاء الصين وحتى روسيا. وينبع ذلك، من كون الصين قوة صاعدة، وهذا الأمر يتطلب اندماجها في الاقتصاد العالمي وأن تصبح دولة ديمقراطية وليبرالية حسب الشروط الأميركية. وفي هذا الخصوص رأت " رايس " أيضا أن التجارة والتفاعل الاقتصادي – حرية التجارة وانفتاح السوق – جيدان لتحقيق الأهداف الأميركية، وليس فقط لنمو الاقتصاد الأميركي. إلا أن " رايس " حذرت – في نفس الوقت – من انتقال التكنولوجيا العسكرية المتطورة والحساسة إلى الصين، على اعتبار أن الصين ما زالت تُشكل خطرا كامنا، مع أن قدرتها العسكرية ليست متكافئة في الوقت الراهن مع قوة وقدرات الولايات المتحدة. وعليه طالبت " رايس " بضرورة تمتين العلاقات مع اليابان وكوريا الجنوبية، وحتى وضع الهند في الحساب الأميركي[1]. ومع

[1]– يُذكر أن الولايات المتحدة والهند وقعتا اتفاقية التعاون النووي عام 2005، التي أعقبها زيارة هامة قام بها الرئيس الأميركي " بوش " للهند في أذار عام 2006. وحسب المحللين، فالاتفاقية تدعم الجهود الأميركية في القارة الآسيوية، من

هذا رأت رايس أن هذه الأمور بحاجة إلى وقت، إلا أن المهم في نظرها يكمن في جعل الصين تسير نحو الاندماج الاقتصادي العالمي مع العمل في نفس الوقت على كبح جماح الصين وطموحاتها الأمنية (د. الحمش2002، 101-103).

وهذا ما ظهر مؤخرا في تقديم الولايات المتحدة الشكاوى ضد الصين، والمتعلقة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية إلى منظمة التجارة العالمية. إن هذه المقالة وما انطوت عليه من أهداف للولايات المتحدة، تُعبر بشكل صريح عن الرغبة الأميركية في كبح جماح الصين والحد من طموحاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية، حتى لا تُصبح منافسا قويا للولايات المتحدة في المستقبل.

ضمنها أنها تضع أولى الدعامات للتعاون الإستراتيجي المستقبلي الأميركي – الهندي بهدف احتواء الصين وإضعافها (صحيفة الهند اليوم 2006). فالهند من المنظور الأميركي تُمثل عنصر توازن في المنطقة الآسيوية، يحول دون استئثار الصين بالقوة في تلك القارة. " وفي الوقت نفسه تُشكل منافساً للصين في علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة، حيث تُدرك الصين أن الهند قادرة على – وراغبة – في منافستها في وضعيتها التجارية المتميزة مع الولايات المتحدة، لتشابه العديد من المنتجات ولتوافر الأيدي العاملة الرخيصة والكوادر المؤهلة لديها " (نافع وآخرون1998، 258).

الفصل الرابـــــــــع

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

من أهم ما توصلت إليه الدراسة، أن الولايات المتحدة الأميركية فشلت حتى الآن بكبح جماح الصين وإضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية. وذلك مثلما فشلت في احتواء الصين وترويضها خلال الحرب الباردة. فالصين نجحت في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، رغم العوائق الأميركية الممنهجة التي استمرت طيلة 15 عاما.

وعليه، لم تستطع الولايات المتحدة رغم كل محاولاتها السيطرة على الاندفاع الصيني نحو القمة، ووأد تقدمها وهو في المهد، بل بقيت الصين عصية على الولايات المتحدة. وهذا ما أكد عليه أحد المؤلفين الصينيين ويُدعى " سونج كيانج " حين قال : " من الحقائق المعروفة جيدا أن الولايات المتحدة تريد تدمير حلم الصين بأن تُصبح قوة كبرى اقتصادية " (بورشتاين وكيز2001، 92). إلا أن الصين ما زالت تتقدم من خـــلال زيـــادة نموها الاقتصادي الذي استقر منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ما بين 9% – 10% سنويا. وهذا بالتأكيد من الأرقام العالية، والتي تُبشر – في حال استمرارها في المحافظة على هذه النسب، وفي حال نجاحها في التغلب على المشاكل التي ما زالت تعترض طريقها أو بالأحرى تُؤخر مشوارها نحو القمة – أن تُصبح أكبر قوة اقتصادية على المستوى العالمي، وهناك الكثير من المحللين والخبراء من يتوقع لها أن تتفوق على الولايات المتحدة. ومن هؤلاء الخبير في شؤون الاقتصاد السياسي د. مغاوري شلبي علي، الذي قال : " إن الاقتصاد الصيني حقق خلال العقدين الأخيرين نتائج مبهرة، خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي، محتلا أماكن بلدان أخرى منافسة له في العديد من القطاعات الاقتصادية " (د.علي2007، 80).

ويُذكر أن هناك عدة عوامل ساهمت في جعل الاتجاه الإجمالي للاقتصاد الصيني اتجاها تصاعديا، أبرزها (سوتير2004، 94):

1- ضخامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

3- ضخامة السوق الصيني الذي يعج بمئات الملايين من المستهلكين.

كما عملت الصين وما زالت تعمل على تطوير وتعزيز قوتها العسكرية، ليس فقط في مجال الأجهزة والعتاد – أي المكننة – بل وصولا إلى التحديث من حيث المعلوماتية التي باتت حاليا عنوان التحضر والارتقاء.

يُضاف إلى ذلك، انفتاح الصين على العالم الخارجي من ناحية محاولتها إيجاد دور فاعل لها في المنظومة الدولية – وإن كان هذا الدور لغاية الآن ما زال محدودا – والتأثير في بعض القضايا الدولية كما هو الحال في مَلفيّ السلاح النووي الكوري والإيراني، وموقفها الواضح من القضية الفلسطينية، الذي يظهر من خلال الزيارات المتكررة من قبل المبعوث الصيني الخاص بعملية السلام إلى فلسطين[1]، وكذلك اختراقها للساحة الخلفية للولايات المتحدة الأميركية وهي القارة الإفريقية لترسيخ علاقاتها مع الدول الإفريقية بهدف الحصول على البترول وتصريف منتوجاتها في الأسواق الإفريقية كبيرة الحجم.

وبرأيي، فإن الولايات المتحدة الأميركية وقفت عاجزة عن اتخاذ إجراءات أخرى لعرقلة المسار الطبيعي للصين، ووافقت مجبرة في نهاية المطاف على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

---

[1]- **" لقد أكد وزير خارجية الصين (لي تشاو شينج) في اجتماع مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2006/9/21 على ضرورة احترام إسرائيل لخيار الشعب الفلسطيني والموافقة على إقامة دولة فلسطين مستقلة. ويُذكر أن الصين تقيم علاقات متوازنة مع العرب وإسرائيل على حد سواء (صحيفة الحياة الجديدة 2006/11/3، ص 11).**

ويمكن التوضيح أن الموافقة الأميركية جاءت اعتقادا من الولايات المتحدة أنه من خلال دمج الصين بالاقتصاد العالمي سيجعل منها دولة ليبرالية وفقا لاقتصاد السوق والمفاهيم الغربية ولكن بالشروط الأميركية. وهي في هذه الحال، لن تستطيع معاداة الولايات المتحدة ولا الغرب أيضا، بل ستكون بمثابة دولة عادية ليس لديها الرغبة في منافسة الولايات المتحدة على مكانتها العالمية. فالدول الليبرالية وفقا للنظرية الليبرالية متعاونة ولا يُحارب بعضها بعضاً.

هذا ما أكدته دراسة نشرتها مؤسسة " كارينجي للأبحاث " في شهر حزيران 2005: " بأن على الولايات المتحدة، وللحد من صعود الصين، أن تُشجع النمو الاقتصادي الصيني وزيادة التجارة العالمية مع الصين، استنادا إلى قاعدة أن التجارة تمنع الحرب .... أي أن يتم إغراء الصين لتُشارك في قيادة النظام العالمي بشروط غربية وليس صينية " (ذياب2006، 178 – 179).

ويُستشف مما تقدم، أن الأسباب السياسية لعبت دورا كبيرا في تشكُل الموقف الأميركي تجاه انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وإن كانت الأسباب الاقتصادية لعبت دورا لا يقل أهمية عن الأسباب السياسية. وقد كان الهدف الأميركي من ذلك هو منع الصين وتقويض طموحاتها في الوصول إلى مصاف الدول العظمى ومنعها من منافسة الولايات المتحدة على مكانتها العالمية مستقبلا.

وهذا الأمر يقود إلى الاستنتاج، بأن السياسة تُؤثر كثيرا في الاقتصاد وبالعكس، فالدولة موجودة بقوانينها وتُؤثر في الاقتصاد، والاقتصاد يُؤثر أيضا في السياسة، وهذا دليل على وجود حلقات تتفاعل معا، بدليل أن هناك دول خرجت من المحيط وتقترب من المركز[1]، كما هو الحال مع الصين.

---

[1]– **د. سمير عوض. 19 / 2 / 2007. محاضرة في مساق الاقتصاد السياسي. رام الله: جامعة بيرزيت.**

وباعتقادي، إن ما تقدم يدفع للتساؤل، هل الولايات المتحدة الأميركية نجحت في استمالة الصين إلى النظام الرأسمالي – ومعروف أن الصين تُعتبر من الآثار الوحيدة للخطر الشيوعي، بعد نجاح الغرب في التخلص من الشيوعية في الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الشرقية – خاصة وأن الصين اتجهت منذ سنوات نحو اقتصاد السوق وكذلك إقرارها عام 2007 للملكية الخاصة، وهذه الأمور من صلب النظام الرأسمالي؟

كما يدفع هذا إلى التساؤل أيضا، هل اتبعت الصين النظام الرأسمالي باختيارها، أم أن الولايات المتحدة الأميركية من خلال موافقتها على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية فرضت على الصين الطريقة الرأسمالية؟ وبمعنى آخر، هل انتهاج الصين لسياسات اقتصادية رأسمالية جاء برغبة صينية، أو أن تلك السياسات المتبعة داخل الصين تمت بشروط أميركية للسماح لها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟

من الواضح أن هذا الأمر مُعقد، ويفتح أمام الباحثين طريقتين أو ثلاثاً للإجابة على ما إذا كانت الولايات المتحدة قد جرت الصين للطريقة الرأسمالية من خلال قبول الأخيرة عضوا في منظمة التجارة العالمية، أم أن الصين فرضت نفسها على الولايات المتحدة وحافظت على خصوصيتها، ومع خصوصيتها دخلت منظمة التجارة العالمية؟ أم يجوز القول، أنه بالإمكان الوقوف في المنتصف بين هاتين الطريقتين. بمعنى أن الصين والولايات المتحدة قطعت كل منهما شوطا باتجاه انضمام الصين إلى المنظمة العالمية.

باعتقادي، أن الصين نجحت في التنمية بشكل رهيب وقوي، مع وجود نظام سلطوي، يتربع فيه الحزب الشيوعي على سدة الحكم، بالإضافة إلى أن الصين كانت مستعدة ومنذ عهد الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها عام 1978 لمثل هذه اللحظة – الانضمام للمنظمة العالمية – ومستعدة لأي شروط أميركية. ويمكن القول، إنه مع التطور ستقترب الصين من إحداث تغييرات سياسية واجتماعية داخل الصين.

وهذا يقود إلى أن ما يحدث وما يتم التعاطـــي معه اليوم، هـــو وجـــود نموذج خـــاص وفريد من نوعه – النموذج الصيني –. وهذا يدفع إلى تساؤل آخر، كيف نجحت الهند في التنمية – وهي منافس قوي للصين في القارة الآسيوية وغيرها من الأماكن – مع أنها دولة ديمقراطية، مقارنة مع النجاح الصيني مع أنها دولة شيوعية؟ وقد نجحت الدولتان في التنمية رغم ما تعانيه كل منهما من فقر وبطالة.

وباختصار، لقد قبلت الولايات المتحدة وجود الصين داخل منظمة التجارة العالمية بعد عملية رفض استمرت سنوات طويلة، في محاولة منها إبقاء الصين في الأسفل – دولة غير صاعدة –، إلا أن الصين نجحت وأصبحت قوة اقتصادية لا يُستهان بها، بل أصبح الجميع يتنافس للوصول إلى السوق الصيني عبر الاستثمار بداخلها وتصريف منتوجاتهم هناك. حتى إن العديد من البلدان يتوجهون نحو الصين ومن ضمنهم بلدان عربية كمصر ودول شمال إفريقيا وبعض الدول الخليجية، خاصة منذ تداعيات أحداث 11 أيلول 2001 على علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة (د.علي2007، 81).

ويُستشف من ذلك، أن الطرفين الأميركي والصيني عملا للوصول إلى هذه النقطة، فقد خضعت الصين لبعض الشروط الأميركية، إلا أن الولايات المتحدة لم تستطع فرض النظام الرأسمالي على الصين، الذي كان مهيأً منذ سنوات قبل عملية الانضمام – من الناحية الاقتصادية – لمثل ذلك. فواضح أن الصين – الدولة الاشتراكية – أدخلت عناصر من الرأسمالية في اقتصادها. ولكنها على المستوى السياسي فالحال مختلف، إذ لم تُجر الصين أي عملية تغيير على نظامها – الذي يمكن القول عنه إنه نظام سلطوي يخضع لحكم الحزب الشيوعي –، فقط ما عملته القيادة الصينية هو إجراء عمليات تجميل للحزب الشيوعي من خلال محاربة الفساد داخل الحزب.

وهذا ما تراه " هدى ميتكيس " أن الصين " لم تتحول نحو الليبرالية السياسية مثلما فعلت على الصعيد الاقتصادي، فالواقع السياسي في الصين يتمثل في سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة بحماية الجيش

الشعبي واستمرار ظاهرة شخصنة السلطة .... وتتمسك الصين بما يُسمى (بالديمقراطية ذات الملامح الصينية) التي تستطيع من خلالها الحفاظ على استقرارها وتكاملها الإقليمي .... فالنظام السلطوي، يُقلل من أهمية الإصلاح السياسي، ومع ذلك فهي أدخلت بعض التعديلات السياسية من خلال دعم المشاركة السياسية على الصعيد المحلي، إضافة إلى تبنيها سياسات مناهضة للفساد مع انضمامها إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة للحقوق الاقتصاديـــــة والاجتماعية وللحقوق المدنية والسياسية خلال عامـــي 1997 و1998 " (د. ميتكيس2007، 78).

إذن، لا يمكن الإدعـــاء أن الصين أصبحت دولـــة رأسمالية. وهذا مـــا طرحـــه الرئيس الصيني الأسبق " دنـــج " داخل اجتماعات الحزب الشيوعي خلال رحلته إلى الجنوب عام 1992، حين قال :" لا يكمن الفرق الرئيس بين الاشتراكية والرأسمالية في كمية الحصص التي تملكها الخطة أو السوق، ولا يمكن وضع الاقتصاد المخطط في مرتبة الاشتراكية، نظرا لأن التخطيط موجود في الرأسمالية أيضا، وبالقدر نفسه، فإن اقتصاد السوق الحر ليس رأسماليا، لأن الأسواق موجودة في النظام الاشتراكي أيضا. لذا، فإن الخطة والسوق ليستا سوى وسيلتين لتوجيه الاقتصاد وتحريكه. أما جوهر الاشتراكية فهو تحرير القوى المنتجة وتطويرها والقضاء على الاستغلال والكولونيالية وتحقيق الرخـــاء في النهاية للجميع " (زايتس 2003، 355).

إلا أن التدقيق في السياسات المتبعة حاليا في الصين " تُوضح أنها سياسات مستوحاة إلى حد ما من التجربة اليابانية، حيث تلعب الدولة دورا مهما في تطوير الصناعة وتحويلها إلى رأسمال خاص، ويتركز هدف الحكومة في تأسيس اقتصاد رأسمالي في ظل ضبط توسيع الملكية الخاصة. وهذه مسألة تجعل من الصين تجربـــة خـــاصة، قـــادرة على أن تصبح في المركـــز الاقتصادي الأول عـــالميا " (د.علي2007، 85). وذلك على عكس ما هو موجود في الرأسمالية التي لا تضع أي ضوابط للملكية الخاصة.

وفي ذلك، أعتقد أن الصين تمر في مرحلة انتقالية، من المحتمل أن تبقى بخصوصيتها التي وصلت إليها الآن، أو أن تتحول من دولة اشتراكية إلى دولة رأسمالية. بالتأكيد هذا ما ستُجيب عليه الأيام والسنوات القادمة.

وما يُؤهل الصين لتكون قوة فاعلة ومؤثرة على المستويين الاقتصادي والسياسي في العالم، وما يجعلها مؤهلة أيضا لتعمل على تغيير موازين القوى مستقبلا، امتلاكها الكثير من المقومات، منها: " أنها تُعد الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، كما أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز 9% سنويا منذ 25 عاما تقريبا، وتمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأميركي وصل في نوفمبر 2006 إلى ألف مليار دولار أميركي، كما ارتفع فائض الميزان التجاري للصين من 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 ليصل إلى 7,2% عام 2005 .... كما أصبحت الصين أكبر منتج للفحم والفولاذ والإسمنت في العالم، وثاني أكبر مستهلك للطاقة وثالث أكبر مستورد للنفط " (د.علي2007، 81).

وإذا ما أُخذت هذه النتائج السابقة حسب النظرية الواقعية الجديدة، وما طرحه " كينث والتز " أن (توازن القوى) أنه الأفضل لمصلحة القوتين الصينية والأميركية وللجميع داخل النظام الدولي. فالقوة الأميركية جربت إبقاء الصين في الأسفل ومنعها من الصعود نحو القمة، لكن الصين التي امتلكت القنبلة النووية منذ عام 1964، ثبتت وضعها على الخارطة الإقليمية والعالمية كقوة اقتصادية.

فالنظام الدولي، كما يظهر يقترب من (توازن القوى) من الناحية الاقتصادية، وأنه من الممكن لهذا النظام ولإحداث (توازن قوى) من الناحية السياسية أيضا، أن يتغير من أحادي القطبية باتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب يضم كلا من القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي، روسيا الاتحادية والصين)، أو أن يُصبح نظاماً ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والصين، ومن ثم

يُتوقع أن تنشب بين هاتين القوتين حرب باردة على غرار ما حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945.

وهذا يقود للاستنتاج، إن المصالح الاقتصادية مربوطة مع (توازن القوى)، فديناميكية النظام الدولي لا تُحبذ وجود دولة قوية واحدة تُهيمن عليه، بل ديناميكيته تكمن في خروج قوة أو أكثر تفرض نفسها وتعمل على إحداث (توازن قوى). وباعتقادي أن الصين استطاعت فرض نفسها كقوة عالمية قادمة.

ومن جهة النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة، فشل الولايات المتحدة أيضا في احتواء التنمية الآسيوية الصاعدة – رغم ما اعترى تلك الدول من تراجع في النمو الاقتصادي في أعقاب الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997، وإن كان الغرب ومنهم الولايات المتحدة قد عملوا ما في وسعهم لمنع تلك الدول من الصعود، على اعتقاد أن من شأن ذلك الصعود – أن تخسر مقابله الدول المتقدمة –. مع العلم أن جميع دول العالم لو استفادت من التطورات التكنولوجية والتبادل التجاري فيما بينهم، لانتهى عهد تربص الدول الكبرى بالدول الصغرى الصاعدة.

وعليه، فإنه بات على الصين ومعها الدول الآسيوية الأخرى حديثة التصنيع – مقارنة مع الدولة الغربية المتقدمة والتي قطعت شوطا كبيرا في هذا الاتجاه منذ الثورة الصناعية – بات عليها لزاما الاعتماد على نفسها في عملية التنمية، وأن يُصبح التعاون جنوبي – جنوبي، كإستراتيجية سليمة وسلمية، تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة للدول الآسيوية، ومنعا لاستهدافهم من قبل دول الشمال المتقدم. لأن دول الشمال تسعى دوما من خلال علاقتها بدول الجنوب إلى إقامة علاقات تجارية تحقق من خلالها مصلحتها بالدرجة الأولى، حتى ولو كانت على حساب تلك الدول، بالإضافة إلى رغبة دول الشمال في إيقاف أي نزعة نحو نمو تجارة ذاتية بين شركاء في الجنوب، قد يعملون مستقبلا على استبعاد دول الشمال (بيل2007، 328). وهذا يتوافق مع الهدف الإستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة في منع بزوغ أي قوة آسيوية، ممكن لها مستقبلا أن تُهدد المصالح الأميركية في آسيا وغيرها من المناطق.

ويُستشف من هذا القول، وكما يتحدث عنه بعض المحللين، هو وجود مؤشرات على انتقال مركز القوة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي والقارة الآسيوية، خاصة مع بروز دول آسيوية وصلت إلى مستويات معقولة من التقدم الاقتصادي، وذلك في ظل تباطؤ في الاقتصادات الغربية والأميركية.

ودليل ذلك أن مركز القوة وعبر التاريخ – كما يقول " روبرت جيلبين " في كتابه The Political Economy of International Relation الصادر عام 1987 – ينتقل من منطقة لأخرى، فقد كان مركز القوة في القرن التاسع عشر في البحر المتوسط (الدول الأوروبية) وفي القرن العشرين في المحيط الأطلسي (الولايات المتحدة الأميركية)، والآن ينتقل باتجاه المحيط الهادي وآسيا.

ومن جهة أخرى، كان لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، الأثر الكبير في العلاقات الصينية – الأميركية، إذ إن ذلك فتح صفحة جديدة في علاقاتهما. ولكن رغم ذلك، تبقى النوايا الأميركية المبطنة تجاه الصين، هي المحرك الأساسي لعلاقاتهما المستقبلية. وهذا ما يشعر به الصينيون أنفسهم، والذين يعتقدون أن السياسة الأميركية القائمة على الترويج للقيم الغربية من انفتاح وتحرر وحرية السوق وإشاعة الديمقراطية، إنما هي مجرد غطاء مبطن لأهداف أميركية تسعى دوما إلى إبقاء الصين ضعيفة ومقسمة، وذلك انطلاقا من رؤية الكثيرين داخل الولايات المتحدة، بأن الصين تُشكل تحديا وخطرا قادما، يتحدى الهيمنة الأميركية مستقبلا. ورغم ذلك، فالصين غير مستعجلة في إظهار كل قوتها، بل هي تسير بشكل بطيء لتصبح قوة عظمى في النظام الدولي.

أما ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، فيمكن القول إنها منظمة الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، التي تُسيطر على قراراتها. وهي منظمة لا تُنصف الدول النامية، بدليل عدم تفعيل الصوت الواحد المقرر لكل دولة عضو داخل المنظمة بالشكل الحقيقي، ودليل آخر عدم نجاح المؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة كل سنتين، وذلك جراء عدم موافقة الدول الكبرى على الكثير من القرارات التي ترى في

بعضها أنها ستكون لصالح الدول النامية. وعليه، عند شعورها بعدم تحقيق مصالحها، تلجأ الدول الكبرى إلى التسويف والمماطلة وتضييع الوقت.

ويُستشف من ذلك، أن منظمة التجارة العالمية بحاجة إلى إصلاح حقيقي، خاصة ما يتعلق بضرورة تفعيل مبدأ التصويت، والتعامل مع قضايا الدول النامية بشكل أكثر شفافية وموضوعية، بما يحقق المصلحة المشتركة للدول الأعضاء وغيرهم خارج المنظمة، وأن لا تُتخذ القرارات فقط لصالح الدول الكبرى.

وتُظهر الدراسة أيضا، أن العلاقات الصينية – الأميركية بعد الحرب الباردة تقوم على الشراكة والمنافسة في آن واحد. وهذه العلاقات رغم ما يشوبها من توترات وتناقضات مهمة للطرفين خاصة في المجال التجاري. فهي علاقات تبادلية المنفعة والمصلحة، فالصين ترغب من وراء هذه العلاقات الحصول على التكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال القادمة من الغرب، فيما ترغب الولايات المتحدة من هذه العلاقة تحقيق منافع اقتصادية خاصة ما يتعلق في تصريف منتوجاتها الصناعية والزراعية في الأسواق الصينية كبيرة الحجم. وذلك في ضوء العجز في الميزانية الأميركية والتباطؤ في النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وتراجع الدولار أمام العملات الأخرى.

وهذا الأمر، يُظهر أن الوضع الاقتصادي لكلا الطرفين، وصل إلى درجة لا يمكن انفكاك الواحد عن الآخر، لأي سبب كان، حتى إن الصحفي المشهور " توماس فريدمان " أطلق على هذا الوضع تعبير " (التوأم السيامي)، فإن تم فصلهما هلكا معا، أو هلك أحدهما وعاش الآخر شبه هالك " (ذياب2006، 179).

فبروز الصين أصبح حقيقة القرن العشرين، وتتوقف احتمالات صعودها في العلاقات الدولية على جملة ما يتوافر لديها من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية، وعلى مدى قدرة القيادة الصينية على تحويل هذه العناصر إلى قوة سياسية مؤثرة في العلاقات الدولية (عطوان2004، 278).

ويُستشف مما ورد، أن القوة الاقتصادية أصبحت هي العنصر الأكثر أهمية في هيكل القوة الشاملة لأي دولة (د.لطفي2007، 185). فالصين تشهد صعودا في قوتها الاقتصادية، يُقابله تراجع وتباطؤ في الاقتصاد الأميركي. ويمكن إعادة ذلك، إلى أن الولايات المتحدة تستنفذ جزء من طاقاتها الاقتصادية في الجوانب العسكرية، خاصة أن نصف ميزانيتها السنوية تذهب كنفقات لوزارة الدفاع والحروب الخارجية. وهذا على عكس ما يجري داخل الصين والدول الآسيوية حديثة التصنيع التي تُركز جُل اهتمامها بالدرجة الأولى على التنمية الاقتصادية والتحديث واكتساب التكنولوجيا والخبرات، وإن كانت تهتم بالجوانب العسكرية، إلا أن هذا الجانب ليس في درجة الاهتمام بالاقتصاد، وظهر ذلك بوضوح بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997. ودليل ذلك أن النفقات العسكرية الصينية مثلا لا تتجاوز في أغلبها 10% من نفقات الولايات المتحدة على ميزانيتها العسكرية التي تصل إلى أكثر من 400 مليار دولار سنويا، كما أن الصين تُفضل عدم القيام بأي خطوات تُوحي بأنها عسكرية، كاحتلال أراضي الغير وما شابه. ويمكن القول في ذلك، إن عامل الوقت سيكون في مصلحة دول الجنوب.

ولكن يبقى في الحسبان قضية تايوان ومدى تأثيرها على العلاقات الثنائية. فرغم انتهاج الصين نهجا سلميا في سياستها الخارجية، إلا أن الصين ترفض استقلال تايوان بأي حال من الأحوال، بل تسعى إلى إعادتها إلى الوطن الأم الصين، على غرار ما حدث مع مقاطعتي هونج كونج عام 1997، وماكاو عام 1999 واستعادتهما إلى الصين بعد سنوات طويلة من الاحتلال الأجنبي. فأمام إصرار الصين ومحاولات تايوان – التي تُظهر بين فترة وأخرى سعيها للحصول على الاستقلال وبدعم أميركي – رغم اللاءات

الأميركية الثلاثة المعروفة، – ممكن مستقبلا أن تُثير هذه المسألة التوتر في العلاقات الصينية – الأميركية، خاصة إذا ما أقدمت الصين على استعادة تايوان بالقوة.

ومن جهة أخرى، فالصين لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تخضع لأي قوة أخرى في العالم، بعدما ضاقت سنوات طويلة من الخُنوع والذُل تحت وطأة احتلال الغير لأراضيها. وعليه، فالصين لن تُطأطىء رأسها يوما ما للولايات المتحدة الأميركية، وإن كانت الصين حاليا تنتهج النهج السلمي في سياستها الخارجية. خاصة وأن الصين – التي تنتهج أيضا سياسة التدرج والثبات والعزم في تجربتها الفريدة ومزجها لعناصر من الاشتراكية والرأسمالية في خطواتها الاقتصادية – ليست في استعجال من أمرها في الوصول إلى مصاف الدول العظمى، فهي تنتظر الفرصة حتى يتسنى لها تحقيق النجاحات في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

وهذا يظهر أيضا أن الصين ما يزال أمامها الكثير من الوقت حتى تُصبح قوة عظمى، خاصة وأنها ما زالت تُعاني الكثير من المشاكل، أبرزها: وجود الانفصاليين في الشرق، خاصة في إقليمي التبت وكسينانج، الفقر ومستويات المعيشة – رغم جهود الصين في رفعها، إلا أنها ما زالت مقارنة مع الدول المتقدمة منخفضة جدا، خاصة أن مستوى المعيشة بات من ضمن المعايير التي تُحدد إن كانت الدولة متقدمة أم لا –، زيادة عدد السكان المطّرد باستمرار رغم سياسة الطفل الواحد، حماية البيئة التي تأثرت سلبا في ضوء الطفرة الصناعية داخل الصين، محاربة الفساد في مؤسسات الدولة،– خاصة في ضوء تأجيل الصين لعملية الإصلاح السياسي، ريثما تُتيح الظروف المناسبة داخل الصين ذلك –، ومحاربة الفساد الأخلاقي الذي انتقل إلى الصين نتيجة للانفتاح على العالم الخارجي بعد سنوات طويلة من العزلة. إذن، لا بد للصين أن تأخذ هذه المشاكل بعين الاعتبار خلال مواصلتها عمليات التحديث والإصلاح، لكي تتمكن من الوصول إلى مصاف الدول العظمى.

وفي النهاية، من الواضح أن القصة مفتوحة على جميع الخيارات، وهذا ما يدفع لطرح جملة من الأسئلة المفتوحة للباحثين للإجابة عليها مستقبلا، ومنها: هل ستُجرب الولايات المتحدة الأميركية تغيير النظام السياسي الصيني؟ هل سيكون شكل العلاقة بين الطرفين الأميركي والصيني متوازنة؟ هل ستكون الفترة المقبلة فترة علاقات إيجابية أو أكثر تنافسية؟ وإلى أي مدى ستستطيع الولايات المتحدة إنقاذ اقتصادها من التراجع أمام صعود الاقتصاد الصيني؟ هل ستحدث تغييرات داخل الصين من شأنها تغيير النظام السياسي والاجتماعي وفقا للرغبة الصينية؟ ما هو دور الطبقة الغنية في الصين؟ هل استفادت من النظام الحاكم – الحزب الشيوعي –، أم أن النظام يخلق لها مشاكل؟ هل النظام الصيني سيتغير إلى نظام رأسمالي؟ أم ستبقى الصين ضمن الإطار الاشتراكي، أم ستكون نموذجاً فريداً من نوعه يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية كما هو عليه الحال اليوم في الصين؟

ستبقى هذه الأسئلة مفتوحة إلى أن تُجيب عليها السنوات القادمة إن شاء الله.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أولا .. / الكتب :

– أ.د سليم، محمد السيد ود. رجاء إبراهيم السيد. 2003. *الأطلسي الآسيوي*. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة.

– الأخرس، إبراهيم. 2005. *التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء بها؟* القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع .

– باسيفيتش، أندرو. 2004. *الإمبراطورية الأميركية: حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية*. القاهرة : الدار العربية للعلوم .

– بورشتاين، دانييل وآرنيه دي كيزا. 2001. *التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين*. الكويت: مطابع الوطن. [شوقي جلال(ترجمة)] .

– بوشهولز، ج تود. 1995. *أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين: مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية. [نزيرة الأفندي وعزة الحسيني (ترجمة)]. تحرير: أ.د حازم الببلاوي.

– ثورو، لسترو. 1998. *مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد*. بيروت: دار المدى للثقافة والنشر. [عزيز سباهي (ترجمة)].

– الجميلي، أ.د حميد .1998. *دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة*. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية .

– جويات، نيكولاس. 2003. *قرن آخر من الهيمنة الأميركية: الولايات المتحدة والعالم بعد عام 2000*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. [عزة الخميس (ترجمة)].

- جيلبين، روبرت. 2004. *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث. طبعة إنجليزية أولى صدرت عام 1987 في الولايات المتحدة بواسطة دراسة نشرت في جامعة برستون تحت عنوان : . The Political Economy of International Ralation .

- حسون، د.سمير . 2004. *الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الاقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار*. صيدا: مركز زنتوت للكمبيوتر .

- حشيش، د.عادل أحمد وآخرون. 2003. *أساسيات الاقتصاد السياسي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

- الحمش، د.منير. 2002. *الصين الشعبية: عملاق قادم من الشرق، دراسة للتجربة الصينية والانفتاح والإصلاح الاقتصادي في عمقها الثقافي والسياسي*. سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

- د.عبد الحي، وليد سليم. 2000. *المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- هيلان، د.رزق الله. 1998. *مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي*. دمشق: دار الحصاد.

- دوستالير، ميشيل بو جيل. 1997. *تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز*. دمشق: دار العالم الثالث.

- ديبلورن، توماس. 2000. *دراسات عالمية ، المثلث الإستراتيجي : الصين ، اليابان والولايات المتحدة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. [سامي شمعون (ترجمة)] .

- زايتس، كونراد. 2004 . *الصين: عودة قوة عالمية*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. [سامي شمعون (ترجمة)] .

- شينج، ليو شيه ورلى ش دونج. 2003. *الصين والولايات المتحدة الأميركية: خصمان أم شريكان*. القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة. [د.عبد العزيز حمدي عبد العزيز(ترجمة)] .

- عطوان، خضر. 2004. *مستقبل العلاقة الأميركية – الصينية*. أبو ظبي: مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- كنيدي، بول. 1994. *صعود وسقوط القوى العظمى*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. [مالك البديري (ترجمة)] .

- لاندزبرج، مارتن هارت وبول بوركت. 2005. *الصين والاشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي*. رام الله: دار التنوير للترجمة والنشر والتوزيع. [مازن الحسيني (ترجمة)].

- ماجدوف، هاري. 2006. *إمبريالية بلا مستعمرات*. رام الله: دار البيرق العربي للنشر والتوزيع. [مازن الحسيني (ترجمة)].

- نافع، د. إبراهيم وآخرون. 1996. *ما الذي يجري في آسيا*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- نافع، د. إبراهيم. 1999. *الصين: معجزة نهاية القرن العشرين*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- هنتجتون، صموئيل . 1999. صدام *الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي*. الطبعة الثانية [طلعت الشايب. (ترجمة)].

- الهياجنة، عدنان. 2004. *الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الوادي، محمد خير. 2005. *إضاءات على السياسة الصينية الخارجية*. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

- وودز، بخير. 2003. *الاقتصاد السياسي للعولمة*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. [أحمد محمود (ترجمة)].

- بيل، روبرت. 2007. *الإمبريالية الجديدة: أزمات وتناقضات في العلاقات بين الشمال والجنوب*. رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع. [مازن الحسيني (ترجمة)].

- ماكري، هامش. 2000. *العالم عام 2020: قوة، ثقافة وازدهار*. دمشق: وزارة الثقافة. [نعمان علي سليمان (ترجمة)].

ثانيا .. / الدوريات:

- أبو عامود، د. محمد سعد. 2001. العلاقات الأميركية – الصينية. *السياسة الدولية*:145، ص ص 96-105.

- أحمد، أحمد سيد. 2003. الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج. *الديمقراطية*:9، ص ص 245-252 .

- أحمد، د. محمد. 2003. هل تسقط الصين هيمنة القطب الواحد ؟ *الهلال*: 12 .

- إسماعيل، محمد صادق. 2004. الاقتصاد الأميركي بعد غزو العراق. *السياسة الدولية*:156، ص ص 202-207.

- أمين، د.سمير. 1998. المشروع الصيني الوطني والاجتماعي. *شؤون الأوسط*. المجلد: 13: 69، ص ص 9-63 .

- أمين، د.سمير. 2003. عن الصين: هل اشتراكية السوق مرحلة في التحول الاشتراكي الطويل أم طريق مختصر إلى الرأسمالية ؟ *الطريق* : 2 ، ص ص 8-26.

- بريجنسكي، زيغنيو وآخرون. 1999. السياسة الخارجية الأميركية: تحديات القيادة في القرن إلـ 21. *شؤون الأوسط*: 78، ص ص 59-93.

- الجبالي، نهى. 2002. الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر 2001. *السياسة الدولية*:147.

- جودمان، فرانسوا. 2000. التحول متواصل في الصين . *الثقافة العالمية* : 101، ص ص 42-52 .

- جينبو، وو. 2005. الشراكة الأميركية الصينية: الآمال والمعوقات. *الثقافة العالمية*: 128، ص ص 136-147 .

- حجاج، أحمد. 2006. التنافس الدولي على إفريقيا: الصين تعيد اكتشاف إفريقيا. *السياسة الدولية*: 163، ص ص 138-141.

– د. لطفي، علي. 2007. حالة الديمقراطية في العالم: التجربة الصينية.... إنجازات وتحديات. *الديمقراطية*:35.

– الدسوقي، أبو بكر. 2000. تطور العلاقات الأميركية – الصينية. *السياسة الدولية*: 142، ص ص 179–182 .

– ذياب، محمد .1998. الصين : اشتراكية التنمية والتحول إلى دولة عظمى . *شؤون الأوسط*: المجلد :13 :69 .

– ذياب، أحمد. 2006. السياسة الأميركية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء. *السياسة الدولية*: 163، ص ص 176–179.

– عبد الله، د.خالد. 2002. البنية السياسية الأميركية ودورها في صنع القرار. *شؤون عربية*: 111، ص ص 27–40.

– .2006. عمالقة الاقتصاد يسعون وراء المصادر الطبيعية والنفوذ السياسي. *مجلة الديمقراطي*:41. رام الله: واعد للإعلام والطباعة والنشر.

– علي، د. مغاوري شلبي. 2007. الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج. *السياسة الدولية*: 167، ص ص 80–85.

– زيدان، نزار عبد المعطي. 1998. العلاقات الأميركية – الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد. *السياسة الدولية*:132، ص ص 119–125 .

– سوتير، روبرت. 2004. لماذا يجب أخذ الصين مأخذ الجد ؟ *الثقافة العالمية*:124، ص ص91–109.

– شلبي، د.السيد أمين. 1999. الصين في الفكر الإستراتيجي الأميركي. *السياسة الدولية*: 139، ص ص 28–40.

– شوقي، إسماعيل محمد. 1994. الصين: عملاق القرن القادم. *الدفاع* : 101 .

- الشيخ، طارق عادل. 1999. الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن الـ 21. *السياسة الدولية* :138، ص ص 196-200 .

- الشيخ، طارق عادل. 2004. الصين وتجديد سياساتها الإفريقية. *السياسة الدولية* :156، ص ص 152-157 .

- ضاهر، مسعود. 2005. التنين الأكبر : الصين في القرن الواحد والعشرين : *المستقبل العربي* : 279 ، ص ص 139-143 .

- عبد الوهاب، أيمن السيد. 2002. تحولات السياسة الأميركية تجاه القوة الآسيوية، الصين، اليابان، الهند، باكستان وأندونيسا. *السياسة الدولية* :147، ص ص 80-83 .

- عبيد، هناء. 2001. جديد في العلاقات الأميركية – الصينية في ظل إدارة بوش. *الأهرام الإستراتيجي* :77 ، ص ص 47-48 .

- العزي، غسان. 1998. الصحوة الصينية: حدودها وآفاقها. *شؤون الأوسط*: المجلد : 13 : 69 .

- علي، خالد حنفي. 2006. السياسة الأميركية تجاه إفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة. *السياسة الدولية*: 163، ص ص 146-151.

- ميتكيس، د.هدى. 2007. الصعود الصيني: التجليات والمحاذير. *السياسة الدولية*: 167، ص ص 74-79.

- العناني، خليل. 2002. الاقتصاد الأميركي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة. *السياسة الدولية*:150.

- العناني، خليل. 2003. الاقتصاد الأميركي: حسابات التكلفة والعائد. *السياسة الدولية*:152، ص ص 108-117.

- كابلان، روبرت. 2005. سيناريوهات الحرب الباردة الثانية: هكذا ستحارب أمريكا الصين. *وجهات نظر*: 77.

- معلوم، حسين. 2002. الإستراتيجية الأميركية في وسط آسيا: الواقع والآفاق. *السياسة الدولية*:147، ص ص 84-93 .

- موسى، د. أحمد جمال الدين. 2006. الإصلاح في الصين: دروس مستفادة. *مجلة العربي*: 575، ص ص 56-61.

- ميرشايمر، جون. ج. 2002. مستقبل سياسة التهدئة الأميركية. *الثقافة العالمية*:114 [شادي عمران بطاح (ترجمة)]. ص ص 92-107 .

- هلال، رضا محمد. 2006. الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات. *السياسة الدولية*:163. المجلد: 41، ص ص 142-145.

- الهواري، أنور. 1998. زيارة كلينتون إلى الصين: التقاء المصالح فوق اصطدام المبادئ. *السياسة الدولية* : 134، ص ص 206-209.

- وقيع الله، د.محمد. 1995. الصين في القرن القادم: تحولات ميزان القوى الدولي. *قراءات سياسية*: 3، ص ص 7-35 .

- بوم آهن، سونج. 2002. الصين كرقم واحد. [د.عبلة عبد الهادي (ترجمة)]. *الثقافة العالمية*:114، ص ص 128-141.

تقارير:

- محمد، يحيى عبد المبدي. 2006/5/6. هل تمثل الصين خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة. تقرير واشنطن:57.
- مولافي، أفشين ومحمد الكافوري. 2005/5/14. هل يفيد بروز الصين كقوة عظمى جديدة؟ تقرير واشنطن:6.
- المنشاوي، محمد. 2006/4/22. حرب التجارة بين أميركا والصين: بيان حقائق. تقرير واشنطن: 55.

مواقع الانترنت:

- صحيفة الشعب اليومية. 2003/11/26. استياء صيني من العقوبات التجارية الأميركية. www.arabic.cnn.com/2003/business/11/26/china_trade_us/index.html.

ت.د 2006/10/20.
- en.wikipedia.org. ت.د2006/2/12.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/10/8. الرئيسان الصيني والأميركي يناقشان التجارة ومسألة تايوان في مكالمة هاتفية.
www.arabic.people.com.cnn/31660/2902318.htm1. ت.د 2006/11/20.

- صحيفة الشعب اليومية. 2003. مليار دولار احتياطي الصين من العملات الأجنبية.
www.arabic.cnn.com/2003/busies/8/26/OEGBS-China-Reserves-ATU.reut/index.htm1. ت.د 2006/10/18.

- صحيفة الشعب اليومية. 2002/6/10. التجارة الخارجية الصينية وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.
www.arabic.people.com.cn/200206/10/ara20020610_54546.htm1.
ت.د2006/10/18.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/5/25. الصين توقع على عقود بيئية بقيمة 72 مليون دولار أميركي مع الولايات المتحدة.
www.arabic.people.cnn/31659/2521356.htm1. ت.د 2006/10/12.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/10/25. وزير الخارجية الصيني يلتقي مع وزير الخارجية الأميركي.
www.arabic.peoplecom.cn/31660/2941145.htm1.. ت.د 2006/11/10.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/9/10. رئيس مجلس الدولة الصيني يحث على التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة.
www.arabic.people.com.cn/31660/2774973.htm1. ت.د 2006/11/10.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/10/25. هو جين تاو: الانفصال والحوار المنتظم بين الصين والولايات المتحدة لها مغزى هام.
www.arabic.people.com.cn/31666/2941905.htm1. ت.د 2006/11/20.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/4/13. التجارة الصينية الأميركية تزيد رغم النزاعات.

www.peopledaily.com.cn/200404/13/ara20040413_78676.htm1. ت.د 2006/4/11.

- فهمي، شرين حامد. 2001/5/8. مباراة أميركا والصين، من الذي أحرز الهدف.
www.islamonline.net/Arabic/Politics/2001/05/araticles.shtm1. ت.د 2004/11/10.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/4/30. القيادات الخفية المعارضة للصين تكشف الحالة النفسية للحرب الباردة.
www.arabic.people.com.cn/2004/30/ara20040430_79580.htm1. ت.د 2006/11/12.

- وولت، ستيفن.2000/6/22. العلاقات الدولية وعالم واحد ونظريات متعددة.[عادل زقاع وزيدان زياني)].
www.geocties,com/adelzeggajh/IR.htm1/200622. ت.د 2006/7/22.

- صحيفة الشعب اليومية.2004. استمرار نمو الفائض التجاري بين الصين وأميركا.
www.arabic.com/2004.business/1/5/china..us_deficit. ت.د 2006/10/18.

- د.حسين، باسل. 2000/10/16. مقاربات في العلاقات الأميركية – الصينية.
www.alarabnews.com/alshaab/GIF/16-11-2000/Basel/htm. ت.د 2006/9/10.

- لوكسمبورج، لوزا. 2006/4/29. ما هو الاقتصاد السياسي.
www.al-movnadhil-a.info/ar. ت.د 2006/11/14.

- صحيفة الشعب اليومية. 2005/11/16. الصين ثاني دولة منتجة للطاقة في العالم.
www.arabic.people.com.cn/31659/3861344.htm1 ت.د 2006/9/24.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/8/26. خبراء: النمو الاقتصادي الصيني يتيح فرصا جيدة للتنمية العالمية.
www.arabic.people.com.cn/31659/2740733.htm1 ت.د 2006/9/20.

- صحيفة الشعب اليومية. 2005/6/22. أول باص يعمل بالبطارية في الصين.
www.arabic.people.com.cn/31657.3488661.htm1 ت.د 2006/9/24.

– صحيفة الشعب اليومية. 2003/11/24. رئيس مجلس الدولة الصيني يدعو للتشاور لحل قضية المنسوجات مع الولايات المتحدة.
www.arabic.people.com.cn/200311/24/ara20031124_72477.htm1 ت.د2006/10/10

– صحيفة الشعب اليومية. 2006/9/27. الصين تعاقب الفاسدين: تم طرد أكثر من 11 ألف عضو من الحزب الشيوعي.
www.arabic.people.com.cn/31664/4863164.htm1 ت.د 2006/12/22.

– صحيفة الشعب اليومية. 2004/11/10. الصين تعتمد على النفط المستورد بنسبة 40% يتجاوز حجم وارداتها من النفط 100 مليون طن في هذا العام.
www.arabic.people.com.cn/31659/2955805.htm1 ت.د 2006/9/24.

– صحيفة الشعب اليومية. 2004/7/5. منظمة التعاون الاقتصادي: الصين أكبر مجتذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.
www.arabic.people.com.cn/31659/2917610.htm1 ت. د 2006/9/24.

– صحيفة الشعب اليومية. 2004/9/17. الصين ترفض التقرير الخاص بالحريات الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية.
www.arabic.people,com.cn/31664/2791056.htm1 ت.د 2006/10/12.

– صحيفة الشعب اليومية. 2003/12/9. اتفاقية للشحن البحري بين واشنطن وبكين.
www.arabic.cnn.com/2003/business/12/9/us.china_maritime/index.htm1 ت.د
2006/9/24.

– صحيفة الهند اليوم. 2006/12/13. زيارة الرئيس بوش إلى الهند ترمز إلى قيام تحالف جديد بين الهند وأميركا.
www.alhindelyom.com/2006/02/13/13v1.shtm1 ت.د 2006/7/24.

– صحيفة الهند اليوم. 2006/4/8. اتفاقية التعاون النووي بين الهند وأميركا يمكن أن تهز العالم.
www.alhindelyom.com/2006/04/08/viewl.shtm1 ت.د 2006/7/24.

- صحيفة الشعب اليومية. 2004/5/19. المعلوماتية: فتحة اختراق للتغييرات العسكرية ذات الخصائص الصينية.
www.arabic.people.com.cn/31664/2508462.htm1 ت.د 2006/9/20.

- صحيفة الشعب اليومية. 2006/9/25. الصين تتجاوز لأول مرة الولايات المتحدة في تصدير المنتجات.
www.arabic.people.com.cn/31659/4852671.htm1 ت.د 2006/10/10.

-صحيفة الشعب اليومية. 2005/7/4. الصين تحتل المركز السابع في العالم بشأن ترتيبها في إجمالي الناتج الوطني وذلك يُمثل سُبع إجمالي الناتج الوطني الأميركي.
www.arabic.people.com.cn/31659/3515983.htm1 ت.د 2006/9/20.

- وكالة أنباء شينخوا. 2005/4/18. حقائق وأرقام: صادرات الصين إلى الولايات المتحدة في فترة يناير/ فبراير عام 2005.
www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-04/18/content_104711.htm ت.د 2006/10/10.

- روبرتس، مايكل. 2002. انحسار رأسمالي والعراق. [نديم المحجوب (ترجمة)].
www.worldalternative.org/elbedil ت.د 2006/12/16.

- المدني، توفيق. 2005/1/20. تطور الرأسمالية في الصين جارة اليابان.
www.tunisnews.net/20janvier05.htm ت.د 2006/10/10.

- Weisman,Steven R.2,may,2007.Are US.-China talks getting results?
www.iht.com/bin/print.php?id=5814409 ت.د 2007/5/22.

صحف عربية:

- صحيفة الأيام، 2006/9/5، ص:13.

- شريط قناة الجزيرة الإخبارية. 2007/1/8. الصين تحتج على عزم الولايات المتحدة السماح لرئيس تايوان بالتوقف في أراضيها خلال رحلته إلى نيكارغوا.

- شريط قناة الجزيرة الإخبارية. 2007/1/15. المكسيك تأمر الرئيس التايواني بعدم دخول مجالها الجوي بناء على طلب صيني.

- شريط قناة الجزيرة الإخبارية. 2007/1/2. واشنطن تفكر بزيادة قواعدها العسكرية في اليابان.

- صحيفة القدس، 2007/3/13، ص25.

- صحيفة القدس، 2007/2/27، ص20.

- صحيفة الحياة الجديدة، 2006/11/3، ص 11.

- صحيفة الأيام، 2007/3/4، ص 16.

المصادر الإنـجليزية :

أولا .. الكتب .. /

* Ostry, Sylvia, Alans S Alexandroff and Rafael Gomez. 2003 China and the Long March to the Global Trade: the Accession of china to the world Trade Organization. London: Routt edge cowzon.

*Gilpin,Robert.1987.*The Political Economy of International Relation.* Princeton: Princeton University Press.

*Grieco,Joseph M. 1993 .*Anarchy and the Limits of Cooperation Arealist Critique of the Newest Liberal Institutionalism. In Neorealism and Neolibrelism,ed.By David A. Baldwin*. New York: Columbia University Press.

*Koehane,Robert. 1984 . *After Hegemony*. Princeton : Princeton University Press

*Walt,Stephen M. 1998 .*Internatioal Relation: One World, Many Theories*. Foreign Policy Spring .

*Waltz, Kenneth . 1979 . *Theory of International Politics*.New York: MC Craw Hill.

*Chengxin,Pan.2000.*The China Threat in American Self- Imagination.The Discursive construction of other as Power Politics*.Australia:Australian National University,Canberra,ACT.

*Baldwin,David A. 1979.*Power Analysis And World Politics: New Trends Versus Old Tendencies*.Princeton University Press World Politics.

ثانيا .. / تقارير :

*Valerie,Cerra,Sandra A.Rivera,and Sweta Chaman Saxena.2005.Crouching Tiger,Hidden Dragon:What Are the Consequences of China,s WTO Entry for India,s Trade? IMF Working Paper.

*Tomas,Rumbaugh,and Nicolas,Blancher.2004.Cnina:International Trade and WTO Accession.IMF Working Paper.

*Yongzheng,Yang.2003.China,s Integration into the World Economy:Implications for Developing Countries.International Monetary Fund. IMF Working Paper.

ثالثا .. / الدوريات :

*Beeson,Mark and Alex J.Bellamy.2003.Globalisation Security and International Order after 11 September.*The Australian Journal of Politics and History*:49,pp:339-350.

*Deckers,Wolfgang.2004.China,Globalisation and The World Trade Organisation.*Journal of Contemporary Asia*:34,p:120.

*Radelet,Steven and Jeffrey Sachs.1997. Asia s Reemergence.*Foreign Affairs*:76,pp:44-48.

*Fischer,TIM.20002.China100 Days Young as a WTO Member.*Business Asia*:10,March,p:22.

Cheng,Chu-Yuan.2002.The Future Prospect,s of U.S.-China Economics Relations:Free Trade Between China, the Largest Populations,and, the U.S,Its Greatest Industrial Economy.Will Undoubtedly Ben Nation.USA Today.(Society for the Advancement of Education)*:131,September. .

*Jawara,Fatoumata and Aileen kwa.2004.Behind the Scenes at the WTO.*New African*,November *Concerns* .Issue:434,p:16.

*Adams,Cathie.2006.Wto Aims for Global Governance:The December WTO Agenda Puts American Jobs, Food and Immigration in the UN,S World Government Cross Hairs.*The New American*:22,January 9.

*Cock Burn,Alexander.2000.Short History of the Twenieth Century.*The Nation*:270.Juanuary 3.

*Ullmann,Owen.2000.The New Free-Trade Consensuse.*The International Economy*:14,July,p:50.

*Fischer,Time.2002.US Steel Decision No Help.*Business Asia*:10,April,p:22.

*The Economist. China and America: Friends again, for Now.October,361,pp:13-19.

*The Economist.2003.The not–So - great Power. Febuary 15-21th:366.

*The Economist.2002.China and The United States: One Hour with Mr Bush.October 19-25th:365,p:74.

*The Economist. 2003. China: The Question of Hu.November 3-9 th:361.

*The Economist. 1998. The China and Jiang Show. July 4-10th:57-58.

*The Economist. 2001. China and The WTO: Ready For The Competition. September15th:360,p:35.

*The Economist. 2004.China,s Economy:Please Release Me.November 6th,pp:12-13.

كلية الدراسات العليا
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

العلاقات الصينية – الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة:
المتغير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

U.S Chinese Relations after The Cold War Era:

America's Changing Position towards China's joining the World Trade Organization

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

العلاقات الصينية –الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة:
المتغير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى
منظمة التجارة العالمية

U.S Chinese Relations after the Cold War Era: America's Changing Position Towards China's Joining the World Trade Organization

رسالة ماجستير

إعداد:

حنان محمد نمر عياد

إشراف الدكتورة:

هلغى باومغرتن

2007

بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقات الصينية – الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة:
المتغير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى
منظمة التجارة العالمية

U.S Chinese Relations after the Cold War Era:
America's Changing Position towards China's Joining the World Trade Organization

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

حنان محمد نمر عياد

تاريخ المناقشة

2007/6/16

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. هلغى باومغرتن (رئيسا)

د. سمير عوض (عضوا) د. جورج جقمان (عضوا)

قُدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من
كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت لعام 2007

العلاقات الصينية –الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة:
المتغير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى
منظمة التجارة العالمية

U.S Chinese Relations after the Cold War Era: America's Changing Position Towards China's Joining the World Trade Organization

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

حنان محمد نمر عياد

تاريخ المناقشة
2007/6/16

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. هلغى باومغرتن (رئيسا)

د. سمير عوض (عضوا) د. جورج جقمان (عضوا)

الإهداء

أُهدي هذا الجهد المتواضع، الذي منَّ الله عليَّ به،
إلى والديَّ الكريمين، نبع الحب والحنان،
والإخلاص والتفاني....تطبيقًا لقول الله تعالى :

" وقضى ربك ألا تعبدوا،
إلا إياه، وبالوالدين إحسانا "

"صدق الله العظيم"

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الـــذي وفقني في إتمام كتابـــة رسالة الماجستير، فـــله الحمد والثناء أولا وأخيرا.

وأتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتورة هلغى باومغرتن، التي أشرفت على دراستي وأحاطتني بكل العناية والسماحة، وغمرتني بحبها وتعاونها منقطع النظير، فلها مني كل الشكر والتقدير والمحبة.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الدكتور سمير عوض والدكتور جورج جقمان، أمدهما الله بالصحة والعافيـــة، لدورهما في مراجعة الدراسة، وإسدائهما التوجيهات اللازمة.

ولا يفوتني في هذا المقام، إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة ختام سليمان، التي لم تبخل عليَّ في عطائها بتنقيح الدراسة من الناحيتين النحوية واللغوية. وكذلك أتقدم بالشكر إلى الأخوة في مكتبتي معهد الدراسات الدوليـــة فـــي جامعة بيرزيت والبيرة، بالإضافة إلى الأخت العزيزة ناهدة صباح، سكرتيرة برنامج الدراسات الدولية لتعاونها.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والمحبة لزوجي محمد على تعاونه معي وصبره هـــو وأولادي أسامة وإسراء على انشغالي عنهم بعض الوقت. فجزاهم الله عني كل خير، وأدامهم ليَّ ذخرا وسندا.

ولن أنسى تقديم الشكر لأخوتي زياد وطارق وأحمد ومحمود وأخواتي وزوجة أخي نورا، نبراس حياتي، لصبرهم عليَّ طيلة فترة الدراسة.

قائمة المحتويات

عنوان الدراسة	**أ**
الإهداء	**ث**
الشكر والتقدير	**ج**
قائمة المحتويات	**ح**
قائمة الجداول	**ذ**
ملخص باللغة العربية	**ر**
ملخص باللغة الإنجليزية	**ش**
المقدمة	**ط**
أهمية الدراسة	**ف**
سؤال الدراسة	**ق**
فرضية الدراسة	**ك**
الإطار الزمني	**ك**
هيكل الدراسة	**ل**
الإطار النظري	**ل**
الفصل الأول	**1**
العوائق الأميركية في انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية	1
= العلاقات الصينية – الأميركية	2
= أبعاد التحرك الأميركي ضد الصين	7
* إضعاف الدائرة المحيطة بالصين اقتصاديا	7
* ممارسة أنواع من الضغط الاقتصادي غير المباشر على الصين	7
* ممارسة نوع من أنواع الضغط المعنوي على الصين	8
* محاولة منع دخول أساليب التكنولوجيا الأميركية المتطورة إلى الصين	8
* عرقلة الولايات المتحدة تحقيق الوحدة الصينية الكاملة	8
* محاولة جر الصين إلى الدخول في سباق التسلح	8
* محاولة إضعاف الثقة في الصين على المستوى الدولي	8
= أسباب الرفض الأميركي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية	9

أولا../ الخلافات الأمنية:	9
** قضية تايوان	10
** أسلحة الدمار الشامل	16
** قصف السفارة الصينية في بلجراد عام 1999	22
** حادثة التجسس الأميركية على الصين عام 2001	23
ثانيا../ الأسباب الاقتصادية:	25
** الفائض التجاري	25
** الاختلافات في وجهات النظر بين الصين والولايات المتحدة في مسألة الانضمام	31
** قضية العملة الصينية (اليوان)	34
** الخلافات حول الملكية الفكرية	35
ثالثا../ قضايا حقوق الإنسان والحريات الدينية	37
رابعا../ تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الثنائية	42
خامسا../ الصراع على القارة الآسيوية	46
سادسا../ الصراع على القارة الإفريقية	49
الفصل الثاني	54
الدوافع الصينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	55
= تطور الاقتصاد الصيني الحديث .... البدايات والمراحل والأهداف	55
* المبادئ والسياسات الداخلية والخارجية التي استندت عليها الصين في تنميتها	65
- على الصعيد الداخلي	65
- على الصعيد الخارجي	66
* تحديث الصين لقوتها العسكرية	67
= تأثير الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 على النمو الاقتصادي الصيني	71
* أهم أسباب الأزمة الاقتصادية الآسيوية	72
* تأثير الأزمة الاقتصادية الآسيوية على الاقتصاد الصيني	73
= الدوافع الصينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	76
= الخطوات التي قامت بها الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	85
أولا../ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	85

ثانيا../ الإصلاحات الهيكلية	90
ثالثا../ إصلاح النظام المالي والمصرفي	95
رابعا../ مكافحة الفساد	97
= العلاقات الاقتصادية الصينية على المستويين العالمي والإقليمي	99
خلال مراحل التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية	
أولا../ العلاقات الاقتصادية الصينية على المستوى العالمي	99
* علاقة الصين الاقتصادية بروسيا الاتحادية	99
* علاقة الصين الاقتصادية بأوروبا	100
ثانيا ../ دور العلاقات الاقتصادية الصينية في آسيا	101
* علاقة الصين الاقتصادية مع اليابان	101
* علاقة الصين الاقتصادية مع دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)	103
* علاقة الصين الاقتصادية بأستراليا	103
* علاقة الصين الاقتصادية بالهند	104
* علاقة الصين الاقتصادية مع شبه الجزيرة الكورية	104
* علاقة الصين الاقتصادية بإقليم آسيا الوسطى	104
* علاقة الصين الاقتصادية بالمنطقة العربية	105
= الصين والطاقة	106
= تأثير انضمام الصين إلى المنظمة العالمية على الاقتصاد العالمي	107
أولا../ على مستوى التجارة العالمية إقليميا ودوليا	108
ثانيا../ على مستوى العلاقات الصينية – الأميركية	115
الفصل الثالث	**120**
التغير في الموقف الأميركي والموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية	120
= الاقتصاد الأميركي بعد الحرب الباردة	121
= نظرة عامة على منظمة التجارة العالمية	134
= دور الولايات المتحدة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام الصين للمنظمة	136
= أسباب الموافقة الأميركية على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية	139
أولا../ زيارة الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" للصين عام 1998	139

ثانيا../ تحسن العلاقات الأميركية – الصينية وتوقيع اتفاقية ثنائية عام 1999	145
ثالثا../ منح الصين صفة العلاقات التجارية العادية والدائمة	150
رابعا../ التزامات الصين نحو منظمة التجارة العالمية	153
خامسا../ أهمية الأسواق والمنتوجات الصينية والتبادلات التجارية لأميركا	156
سادسا../ إيجابيات تفجيرات أيلول عام 2001 على العلاقات الصينية – الأميركية	160
= آراء محللون ورجال أعمال في الصحف الأميركية حول تأثير الاقتصاد الصيني على	
الاقتصاد الأميركي والعالمي	**164**
= الخلافات الصينية – الأميركية بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية	171
الفصل الرابع	**184**
= نتائج الدراسة	184
= قائمة المصادر والمراجع	196

قائمة الجداول

1- جدول رقم (1) الفائض التجاري بين الصين والولايات المتحدة	26
2- جدول رقم (2) نسب النمو الاقتصادي الصيني منذ العام 1990-2006	60
3- جدول رقم (3) الخسائر الأميركية نتيجة أحداث أيلول 2001	125
4- جدول رقم (4) العجز التجاري الأميركي خلال عام	132

ملخص باللغة العربية

تُعالج هذه الدراسة، التغير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، تلك الحرب التي أحدثت نهايتها الكثير من التحولات الدولية، وطالت النظام الدولي بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، وظهور النزعة الاقتصادية والقضايا النفعية، والتركيز على المصالح، وليس الأيديولوجيا التي كانت سائدة خلال الحرب البادرة، إذ كان الصراع بارزا بشكل كبير بين الأيديولوجيتين الرأسمالية والاشتراكية.

ومن جهة أخرى، تُناقش هذه الدراسة، التطورات الاقتصادية الصينية، خاصة في ضوء اعتماد الصين على تطوير اقتصادها من خلال التجارة الخارجية وجذبها للاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى وجود اقتصاد قوي، نتج عنه قفزة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي الصيني، كما أوجد نخبة اقتصادية تسعى إلى مضاعفة الربح والادخار. وفي الوقت نفسه سعى الحزب الشيوعي إلى إدخال بعض التغييرات السياسية الطفيفة من خلال مكافحة الفساد.

وكنتيجة لإدخال الصين عناصر من الرأسمالية وتحديدا مفهوم اقتصاد السوق أوجد نموذج فريد من نوعه في الصين كونها مزجت بين عناصر من الاشتراكية والرأسمالية، مع العلم أنها ما زالت حتى الآن تُعد دولة شيوعية، كما أن الولايات المتحدة تعتبرها أيضا كذلك. إلا أنه يمكن القول أيضا إنها تمر بمرحلة انتقالية، غير معروف بعد إن كانت ستبقى ضمن إطار هذا النموذج الفريد، أم ستتحول إلى دولة رأسمالية؟

اعتمدت الباحثة في مقاربتها للاقتصاد السياسي على النظرية الواقعية الجديدة بناء على نموذج معرفي وإطار عام لتفسير أسباب التغير في الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك تفسير التطور الذي طرأ على الاقتصاد الصيني منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. وعليه، تُعد هذه الدراسة حصيلة (تفاعل) بين الاقتصاد والسياسة. إذ تعتبر الدراسة أن هذه النظرية هي أحسن نظرية لفهم

التغيرات الأميركية الذي دفع بها في نهاية المطاف إلى الموافقة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الباحثة النظرية الليبرالية الجديدة، خاصة في مسألة اقتصاد السوق.

وفي رأيي، ما كان للتجربة الصينية النجاح والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لولا وجود قيادة حكيمة ذات إرادة قوية، ولولا الإصرار الكبير لتلك القيادة لتصبح الصين عضوا في هذه المنظمة العالمية، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي مهدت له سنوات طويلة من الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي، تلك التي بدأتها الصين منذ العام 1978. ويُستشف من ذلك، أن دور الدولة ما زال موجودا وواضحا، رغم الحديث عن تراجعها لصالح الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

فلا شك، أن هذا الإصرار الصيني والرغبة الحقيقية في التطور والارتقاء نحو القمة، بالإضافة إلى فشل الولايات المتحدة الأميركية في كبح جماح الصين وإضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية، دفع بالولايات المتحدة الأميركية إلى الموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، لأسباب ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، تليها أسباب اقتصادية. فالسبب الأساسي في موافقة الولايات المتحدة نتج عن تخوفها من صعود القوة الصينية، التي ممكن أن تتحدى الهيمنة الأميركية مستقبلا. فالموقف الأميركي تشكل بغية تخفيض القوة الصينية ومنعها من أن تُصبح قوة عالمية تُنافسها في كل المجالات. فقد رأت الولايات المتحدة للحد من القوة الصينية وتخفيضها هو دمج الصين بالاقتصاد الدولي، الأمر الذي يجعلها مع محاولات تغريبها أن تصبح دولة ليبرالية متعاونة غير عدائية.

ومن جهة أخرى، ترى الدراسة أن الصين، وضمن نهجها السلمي في سياستها الخارجية، تعمل على كسب الوقت وكسب ود الدول الغربية المتقدمة خاصة الولايات المتحدة، فهي نجحت في إقامة علاقات جيدة مع الغرب – كما هو الحال أيضا مع دول العالم التي تحاول أيضا كسب ود الصين لما تتمتع به الأخيرة من إمكانيات وفرص عمل، خاصة في حجم سوقها الكبير –. وقد أظهرت الصين وما زالت عدم استعدائها للدول الغربية،

حتى يتسنى لها تحقيق النجاحات في مجال التنمية وتحديث وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، الأمر الـذي يُمهد لها الطريق للوصول إلى مصاف الدول العظمى.

وتُظهر الدراسة أنها ليست محاولة فقط لسرد وقائع وأحداث وإحصائيات، بل تحاول أيضا – من خلال الوقـوف على المتغير الأميركي – تعقب التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الصيني وكذلك الأميركي بعد الحرب الباردة، خاصة قبل وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

وخلاصة القول، أن الدراسة التي تحاول تتبع الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، تخلُص إلى نتيجة مفادها أن كل المحاولات الأميركية تجاه الصين باءت بالفشل، ولم تنجح فـي إبقـاء الـصين ضعيفة، بل نجحت الصين بالتنمية وفاقت كل التوقعات، كما نجحت في الانضمام إلى منظمة التجـارة العالميـة. وجاء ذلك من خلال التركيز على العلاقات المتبادلة والمصالح الاقتصادية والسياسية. وفي ذلك يتساءل المـرء، هل فرضت الولايات المتحدة مفاهيم الرأسمالية على الصين للسماح لها بالانضمام إلى المنظمة العالميـة، أم أن الصين سارت برغبتها باتجاه اقتصاد السوق دون أية قيود وشروط من الولايات المتحدة مع محافظتهـا علـى خصوصيتها؟ هذه أسئلة ستبقى مفتوحة للإجابة عليها مستقبلا إن شاء الله.

ملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

This study analyzes the changing American position towards China's accession to the World Trade Organization (WTO) in the period after the end of the Cold War. The end of that war led to a number of changes on the international level, to the end of the system of bipolarity, and to the dominance of economic interests, in contrast to the dominant ideology in the Cold War era when the conflict was profound between capitalism and socialism.

Our study argues that China's focus on developing its national economy and attract foreign investments enabled it to establish a very strong economic system, achieve economic growth, and create an economic elite that aims at increasing the national profit. All those developments enabled China to increase its profits and savings from commerce activities. At the same time, the communist party introduced limited political changes to try and stop corruption within the party itself. China thereby undoubtedly introduced certain aspects of the capitalist economic system into China, especially with the focus on the dominance of the market. Still it is argued here that China is displaying the characteristics of a system of its own which successfully blends aspects from both socialism and capitalism. On the other hand, China until today both considers itself and is considered for example by the United States a communist state. This should not prevent us, however, from realizing that China is passing through a period of transition and it cannot be judged at this point in time where these changes will lead it.

The author tries to explain the changing American position towards China's joining the WTO and the course of China's economic development since the 1978s up to now through the application of neorealist theory and more generally through the approach of political economy.

It is argued that China would not have been able to develop its economic system and join the WTO without a strong determination to do so and above all without strong leadership.

This leads us to the conclusion that the role of the state is very visible as there is still a strong state in China despite the argument that the state's role has declined in comparison to global companies.

It is argued that it has been to a large measure China's insistence on joining the WTO which pushed the USA to finally agree to it after 15 years of stubborn and determined objection. The American objection was due to both political and economical reasons, but it is argued that the main reason behind the US position was due to the United States' fear of China's rising power in East Asia that would constitute a threat to US hegemony in this sensitive region.

This study clearly shows that the US finally approved China's integration into the WTO in order to weaken the latter's military and economic power (in the armament race) and thus prevent it from becoming an international power that might one day challenge the United States' power. The US thus reacted to China's rise as a new power in Asia and its attempts to become stronger internationally.

However, China, through its peaceful foreign policy, achieved good relations with Western states including the USA. Also, China showed no willingness to get involved in conflicts with other states. It rather focused its policies on the economic level, trying to achieve success in this arena. Based on its economic success China is slowly building its status as a rising big power.

In conclusion, this study is not only a historical study aiming at presenting developments shown through an analysis of statistical data, but it tries above all- through studying the United States' changing policy- to analyze and understand China's and America's changing economic policies especially before and after China's integration in the WTO in 2001. Based on this our largely been in vain.

Through its focus on the interplay between economic and political interests and forces the study clearly follows a political economy approach. In explaining China's interests, both

economic and political, it bases itself on the neorealist theory. It is argued that this is the best approach to explain and understand the United States' changing policy on the economic level and the logic behind its final agreement to China's accession to the WTO.

المقدمة

على مدار الحرب الباردة، فشلت الولايات المتحدة الأميركية، في ترويض الصين واحتوائها، بل لجأت في مراحل معينة التقرب إليها لمواجهة الاتحاد السوفياتي. إلا أن العلاقات الصينية – الأميركية، أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة – التي جاءت بالكثير من التحولات والتغييرات في العلاقات الدولية على مستوى بنية النظام الدولي – تعني الكثير، نظرا لحجم التحديات التي تواجه الطرفين الصيني والأميركي، بل العالم أجمع، مثل توازن القوى بين الدول العظمى، ودعم النمو الاقتصادي العالمي وزيادة انتشار الأسلحة النووية ومكافحة ما بات يُعرف " بالإرهاب ".

فلم تضع الحرب الباردة أوزارها، حتى لُوحظ أن التحولات التي استقر بعضها وبعضها الآخر لم يأخذ شكله المناسب صيغته المحددة حتى الآن، كالعلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية (زيدان 1998، 119). فقد شهدت هذه العلاقة محاولات كثيرة لتعميق التوافق بين الدولتين، بالرغم من شدة التناقضات وحالات التوتر التي لم تصل إلى درجة القطيعة التامة بينهما.

ويعود ذلك، لعدم وجود أي أساس لأزمة عقائدية أو أي نوع من تصادم الحضارات بعد انتهاء الحرب الباردة، كالذي يتحدث عنه " صموئيل هنتجتون "؛ بل تتسم هذه العلاقات بنوع من الصراع على المصالح، وفي الوقت نفسه، اتفاق على المصالح. وهذا هو الجوهر الأساسي للسياسة الخارجية لأي دولة في العالم (زايتس2004، 564).

وهذا الأمر يُؤكد، أن غاية سياسة الدول ومحركها الأساسي هي المصالح الموجودة على مدار التاريخ، وليس الأيديولوجيا مثلما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، فقد كان واضحا وبشكل كبير الصراع بين الأيديولوجيتين الرأسمالية والاشتراكية.

ويُدلل هذا الأمر أيضا، على العقلانية المتعمدة من قبل الدول، وهو ما نجده في الصين، كمثال بارز حاليا في العلاقات الدولية، ضمن سعيها الدؤوب لأن تكون لاعباً دولياً ومستقلاً في العلاقات الدولية، بعدما أصبحت قوة إقليمية صاعدة في منطقة شرقي وجنوبي شرقي آسيا. فالصين " تُحاول إعادة تشكيل التاريخ واستعادة مكانتها اللائقة كحضارة وقوة عظمى " (آهن2002، 13).

إن تنامي القدرات الاقتصادية للصين، بعد نجاحها في سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، الذي انتهجته منذ نهاية العام 1978، بخطوات بطيئة ومتدرجة، لكنها ثابتة وطموحة. بالإضافة إلى محاولات الصين الحثيثة على تحديث قدراتها العسكرية، ليس فقط من ناحية المكننة وإنما المعلوماتية أيضا. وهذا ما جعل الصين تُصبح حقيقة القرن الحادي والعشرين، رغم ما يعتري طريقها من تحديات وضغوطات تُمارس عليها، وتحديدا من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي ترى فيها منافسا قادما.

بدأت الصين تجربتها الاقتصادية وعملية التحديث عام 1978 خلال فترة الرئيس الصيني " دنج هشياو بنج " بعدما تخلصت من مقولات الثورة الثقافية للرئيس (ماوتسي تونج). " فحلت البراغماتية السياسية والنفعية الاقتصادية والاجتماعية مكان الصلابة الأيديولوجية، على مستوى الأفراد والشركات والدولة. وقد استطاعت الصين التخفيف من حدة أزمات كبيرة كانت تعصف بها طوال القرون الماضية، خصوصا مشكلات الجوع والفقر، والأمية، والبطالة، والتخلف التقني وقضايا المرأة والحريات وغيرها " (ضاهر2005، 143).

من المعروف أن تجربة النمو الاقتصادي السريع في الصين اعتمدت بالدرجة الأولى على التصدير، كما استندت إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة. كما تميزت الصين عن باقي دول العالم، بأن نظامها الاقتصادي السياسي الذي عملت وتعمل على تطويره هو – هجين فريد –، لأنه يجمع بين عناصر من الاشتراكية والرأسمالية (بورشتاين وكيزا2001، 8). وهذا ما أعطى الصين خصوصية في نموذجها الاقتصادي.

وفي ضوء هذه التجربة، لم تجد الصين أن مصلحتها في استعداء الولايات المتحدة والدول الغربية، بل فضلت إقامة علاقات طيبة، حتى يتسنى لها الحصول على تلك التكنولوجيا، ومن جهة أخرى خدمة لمصالحها التجارية. هذا في الوقت نفسه، الذي أصبحت فيه الدول الغربية تعمل على كسب ود الصين لما تتمتع به الأخيرة من وجود أسواق كبيرة وإمكانيات للاستثمار داخل الصين. فالصين ترى في علاقتها مع الولايات المتحدة، أنها أساسية ومطلوبة، بهدف استقرار آسيا، والاستقرار العالمي أيضا (نافع1998، 227). وعلى ذلك تُفضل الصين إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة.

وساعدت الصين على الصعود، بالإضافة إلى تجربتها الإصلاحية، والسياسة الانفتاحية على دول العالم، الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة، التي بدأت بصورة منتظمة ومستمرة منذ العام 1979، أي بعد سبع سنوات من تطبيع العلاقات الدبلوماسية في العام 1972 وزيارة الرئيس الأميركي " ريتشارد نيكسون " للصين في نفس العام. ويُضاف إلى ذلك، انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في شهر تشرين الثاني 2001، كما أنها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي ويحق لها النقض (الفيتو) وامتلاكها لترسانة نووية.

ساهمت هذه العوامل على أن تصبح الصين منذ العام 2000 من ضمن الدول العشر الاقتصادية العالمية. فقد أصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين بعد اليابان، وثاني أكبر مستثمر في الصين، وأصبحت الصين رابع أكبر مستورد من الولايات المتحدة. رغم أن العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، هي علاقات غير سهلة لوجود قوى داخل الولايات المتحدة ترفض التعامل مع الصين، بل ترغب في احتوائها، وغير متكافئة، نظرا لاستمرارية ارتفاع حجم الفائض التجاري بينهما لصالح الصين.

وعلى هذا الأساس، كان الإصرار الصيني طيلة فترة إلـ 15 عاما على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لتستطيع من خلالها الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي يُوفر لها فرصة اختراق الأسواق العالمية.

وقد قابل الإصرار الصيني في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الرفض المتواصل من الولايات المتحدة متذرعة بأسباب سياسية وأخرى اقتصادية وإنسانية، وهذا ما ستظهره الدراسة في الفصل الأول. إلا أنها أمام الإصرار الصيني ولأسباب سياسية واقتصادية أيضا دفع الولايات المتحدة إلى الموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وهذا ما ستوضحه الدراسة في الفصل الثالث.

وفي ضوء ذلك، لم تسلم الصين من توجيه الولايات المتحدة لها للعديد من الاتهامات والانتقادات، بعدما احتلت قضية صعود الصين الأولوية البارزة في السياسة الخارجية الأميركية، وتحديدا منذ إعادة انتخاب الرئيس الأميركي الحالي " جورج دبليو بوش " لفترة ثانية. **ومن أهم تلك الاتهامات الآتي (ذياب2006، 176):**

1- اتهام الصين بأنها سبب البطالة في الولايات المتحدة، خاصة ضد عمال النسيج والملابس، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الصادرات الصينية من المنسوجات المصدرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.
2- اتهام الصين بأنها تُهدد الغرب باندلاع أزمة اقتصادية حادة، وذلك بسبب تعمد الصين الإبقاء على عملتها المحلية (اليوان) دون مستواها الحقيقي مقارنة بالدولار الأميركي.
3- زيادة الإنفاق العسكري الصيني إلى 90 مليار دولار.
4- تقصير الصين بعدم مساعدة الولايات المتحدة في فرض إرادتها على كوريا الشمالية فيما يتعلق ببرنامجها النووي.
5- اتهام الصين برفع مستوى التوتر في شرق آسيا، مع زيادة المشاعر القومية المناهضة لليابان من محتجين صينيين على الغطرسة اليابانية في التعامل مع جرائم الحرب العالمية الثانية وما قبلها.
6- اتهام الصين بأنها تسعى إلى تكوين شبكة تحالفات في الساحة الخلفية للولايات المتحدة، خاصة في إفريقيا وأميركا اللاتينية، وذلك بهدف عزل الولايات المتحدة وإضعافها.
7- رفض الصين انضمام الولايات المتحدة إلى جماعة شرق آسيا، التي عقدت اجتماعها الأول في العاصمة الماليزية في شهر كانون الأول 2005.

وبموافقة الولايات المتحدة الأميركية على انضمام الصين إلى المنظمة العالمية، يؤكد ذلك على " أن أحكام ونظم التجارة العالمية كانت تُكتب وتُفرض من جانب الاقتصادات المهيمنة – بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين – لكن في القرن الحادي والعشرين لن يشهد قوة مهيمنة قادرة على أن تُصمم وتُنظم وتفرض قواعد اللعبة الاقتصادية. لقد انتهى العالم الاقتصادي ذو القطب الواحد الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة، ويحل الآن عالم متعدد الأقطاب " (ثورو1998، 21–22)، حتى الآن من الناحية الاقتصادية، ومستقبلا سيكون من الناحية السياسية أيضا.

ويُستشف مما ورد، أن الدول ما زالت هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، ولكن ذلك النظام هو الذي يُحدد سلوك هذه الدول، فتوزيع مصادر القوة وقدرات كل دولة هو الذي يُحدد سلوكها أيضا. والدول يعنيها بالدرجة الأولى زيادة أمنها وليس قوتها (Waltz1979، 111– 112). ولكن الأمور تغيرت بعد الحرب الباردة، فقد صار لزاما على الدول ولبقائها وسعيها للوصول إلى مصاف الدول العظمى – كما هو الحال مع الصين – أن تعمل على تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية الذي يُوفر لها أمنها الداخلي والخارجي أيضا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها محاولة لسبر غور العلاقات الصينية – الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة ما يتعلق بالجانب التجاري والاقتصادي، وما يترتب على تلك العلاقة من الالتقاء أو المنافسة. والتعرف على تلك العلاقة المتأرجحة (المتذبذبة) التي تشهد وما زالت تقلبات ما بين الشد والجذب، بين الصراع والتعاون، بين التوتر والاستقرار وتضارب المصالح والتقاء المصالح، من خلال التطرق إلى الموقف الأميركي من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وإلقاء لمحة على الاقتصاد الصيني والأميركي بعد الحرب الباردة.

كما تكمن الأهمية في أن الدراسة تسعى لتوفير كم من المعلومات حول أسباب الرفض وأسباب القبول الأميركي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في ضوء عدم توافر دراسات أكاديمية كافية تتحدث بشكل مباشر عن التغير في الموقف الأميركي تجاه جوهر الدراسة. ولذا كان من الضروري توضيح هذا التغير من خلال الوقوف على دوافع ومصلحة الطرفين الصيني والأميركي من مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

ولا يفوت الدراسة تأكيدها على أن الأهمية تأتي أيضا من كونها تتحدث عن دولة صاعدة وذات نمو اقتصادي متسارع، التي يُتوقع لها مستقبلا أن تكون منافسا قويا للولايات المتحدة، خاصة في المجال الاقتصادي، وتُصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تكمن أهمية الدراسة في وجود رغبة قوية لدى الباحثة في مواكبة التطورات الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالقوة الصينية الصاعدة، وكذلك التعرف على الموقف الأميركي تجاه اندفاع الصين نحو المزيد من التقدم والازدهار وصولا لمصاف الدول العظمى مستقبلا.

سؤال الدراسة:

تُحاول الدراسة الإجابة على السؤال الآتي: لماذا وافقت الإدارة الأميركية عام 2001 على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد سنوات طويلة من الرفض استمرت طيلة 15 عاما؟ بمعنى لماذا وكيف حصل التغير في الموقف الأميركي من الرفض إلى القبول؟ ولماذا مهم للإدارة الأميركية أن تدخل الصين منظمة التجارة العالمية؟ ولماذا مهم للصين دخول منظمة التجارة العالمية؟ وبصيغة أخرى، كيف تنظر الولايات المتحدة الأميركية إلى مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، في ضوء الرفض الذي استمر سنوات طويلة، تخللته سلسلة طويلة من المفاوضات، أعقبها قبول الولايات المتحدة على انضمام الصين للمنظمة العالمية عام 2001، فما هي الدوافع وراء رفض ومن ثم قبول الولايات المتحدة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية؟

وستتم خلال الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس بشكل متعمق، إلا أنه من الضروري وللإلمام بجميع جوانب الدراسة، لا بد من طرح عدد من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، **وتُشكل هذه الأسئلة محاور أساسية للدراسة، وهي:**

1- ما الأسباب الحقيقية لرفض الولايات المتحدة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية؟ أي ما العوائق الأميركية التي حالت دون تحقيق الصين رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية، التي استمرت طيلة 15 عاما؟

2- لماذا ترغب الصين في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟ وماذا فعلت الصين حتى تستحق العضوية في المنظمة العالمية؟

3- ما الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية؟ بمعنى لماذا وافقت الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى المنظمة العالمية، أي ما المستجدات التي طرأت على الموقف الأميركي ودعت إلى ظهور التغير في موقفها من مسألة انضمام الصين إلى المنظمة العالمية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراض رئيس، وهو أن رغبة الولايات المتحدة في كبح جماح الصين وإضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية والحيلولة دون تحولها إلى قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأميركية، خاصة في المجال الاقتصادي وحتى السياسي والدولي من خلال دمجها في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي يجعلها – حسب النظرة الأميركية – دولة ليبرالية متعاونة غير عدائية. ساهم في موافقة الولايات المتحدة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بعد سنوات طويلة من الرفض. وجاءت تلك الموافقة رهانا على ما تفرضه تلك المنظمة من شروط كرفع الحواجز أمام نشاط رأس المال المعولم داخل الصين وتقييد الصين في حركتها التجارية.

الإطار الزمني:

تُعالج الدراسة العلاقات الصينية – الأميركية من حيث التغير في الموقف الأميركي من الرفض إلى القبول في انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة. وإن كانت الدراسة تعود في بعض التفاصيل إلى بداية عهد الإصلاحات الصينية والانفتاح على العالم عام 1978، لإعطاء لمحة تاريخية.

هيكل الدراسة:

تبدأ الدراسة في الفصل الأول بعرض ومناقشة العوائق الأميركية في مسألة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتفحص بشكل معمق في الفصل الثاني الرغبة والدوافع الصينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فيما تُركز الدراسة في الفصل الثالث على التغير في الموقف الأميركي وتقف على الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى الموافقة على انضمام الصين إلى المنظمة العالمية، وتُختتم الدراسة في عرض سلسلة من النتائج التي توصلت لها.

الإطار النظري:

سيتم الاستعانة في هذه الدراسة بمنهج الاقتصاد السياسي من خلال التركيز على مصالح الدولة من النظرية الواقعية الجديدة، وذلك كمحاولة لتحليل وفهم طبيعة التغير في الموقف الأميركي وفهم أسباب الرفض وأسباب القبول الأميركي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. كما سيتم الاستعانة بالنظرية الليبرالية الجديدة.

ويُلاحظ خلال هذه الدراسة التركيز على أهمية النظرية الواقعية الجديدة في تفسير العلاقات الصينية – الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة. إن هذه النظرية كانت وما زالت هي محل اهتمام الباحثين والمراقبين والمحللين إلى حد أن لا أحد يستطيع أن يتناول تلك العلاقات بدون الاعتماد عليها. فمن ضمن افتراضاتها تعزيز القوة الاقتصادية

القائمة على المصالح في جو يسوده الاستقرار والسلم، التي تتماشى في نفس الوقت مع إيلاء القوة العسكرية أيضا، الأهمية لتطويرها وتحديثها.

يُشير بعض الباحثين ومنهم " مايكل مايساندونو " إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية تتوافق وتتلاءم مع مبادئ النظرية الواقعية، خاصة وأن سياستها وتحركاتها تُظهر رغبتها في الإبقاء على واقع الهيمنة الأميركية الذي برز بشكل كبير في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي تسعى بذلك إلى إقرار نظام ما بعد الحرب الباردة بشكل يُعزز ويُقوي المصالح الأميركية في مختلف أرجاء العالم (وولت 2006).

استغلت الولايات المتحدة تفوقها في جميع المجالات والميادين خاصة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في التعامل مع دول العالم حتى مع حلفائها القدامى وبشكل استفزازي، كما أصبحت منشغلة بشكل كبير بقوة الصين الصاعدة في ضوء النمو الاقتصادي الصيني السريع. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل عارضت وأدارت ظهرها للأمم المتحدة كلما وجدت أن ذلك يتعارض مع مصالحها (وولت2006).

وضمن هذا الإطار، اهتمت الولايات المتحدة في منطقة آسيا التي تكمن مصالحها الحيوية فيها، من منطلق حرصها على منع أي محاولة لأي دولة هناك أن تُحكم سيطرتها على هذه المنطقة، كما تحرص على سيادة الأمن في شبه الجزيرة الكورية، وذلك بغية ضمان وجودها التجاري والسياسي وحتى العسكري. بالإضافة إلى منع انتشار الأسلحة النووية وانتقال تكنولوجيا الصواريخ خاصة البعيدة المدى والباليستية بين دول تلك المنطقة (بريجنسكي1999، 60).

ويُلاحظ من ذلك، أن مصلحة الولايات المتحدة تكمن في وجود استقرار وسلام في شرقي وجنوبي شرقي آسيا، إلا أن ذلك ليس نابعا من حرصها على مصلحة دول تلك المنطقة، بقدر ما أن أي زعزعة لهذا الاستقرار سيُؤثر على

مصالحها الحيوية، خاصة ما يتعلق بالحركة التجارية، وأسواق تلك المنطقة الكبيرة والهامة لتصريف المنتوجات الأميركية هناك.

وعليه، وحسب وجهة نظر أخرى داخل الولايات المتحدة، التي تتطابق مع الليبرالية الجديدة، ترى أن على الولايات المتحدة الأميركية أن تنتهج تجاه الصين سياسة " التأثير المعاكس " – تهدف نهايتها إلى كبح جماح الصين وإضعاف قدراتها – بمعنى اتباع سياسة معينة تكون نتائجها وتأثيراتها معاكسة، أي أن استخدام سياسة الجذب والاهتمام والتعاون بدلا من التناقض والاحتواء يؤدي إلى نتائج عكسية. فهذه السياسة تجعل من الدولة التي تخضع لهذا الأسلوب دولة غير عدائية، بل متعاونة وتأخذ مكانها الطبيعي في النظام الدولي. وهذا ما يُفسره "جون ميرشايمر " بأن الولايات المتحدة التزمت اجتذاب الصين ومشاركتها والتعاون معها بدلا من احتوائها، إذ إن هذه المشاركة البناءة والفعالة تقوم على الاعتقاد الليبرالي، على اعتبار أنه إذا ما جُعلت الصين دولة ديمقراطية ومزدهرة على حد سواء، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الصين قوة راهنة ومعترفاً بها، ولن تستطيع الدخول في تنافس أمني مع الولايات المتحدة الأميركية. ونتيجة لهذا الاعتقاد، فقد سعت الولايات المتحدة ومنذ نهاية الحرب الباردة – تحديدا – إلى إشراك الصين في الاقتصاد الدولي وسهلت تطورها الاقتصادي حتى تُصبح الصين مزدهرة وقانعة بموقعها في النظام الدولي. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في النظام الدولي أحادي القطبية وصاحبة أقوى اقتصاد في العالم، حتى الآن، لا ولن تسمح، بل تمنع أي دولة صاعدة أن تنافسها على مكانتها في النظام الدولي. كما يرى " ميرشايمر " أن مصالح الولايات المتحدة ستُخدم بشكل أفضل بإبطاء النمو الصيني بدلا من تعجيله (ميرشايمر2004، 94). وبذلك يتم كبح جماح الصين من أن تنافس الولايات المتحدة الأميركية على زعامة العالم. وهذا يُظهر، أن الليبراليين أنفسهم يسعون – رغم إشهارهم التعاون مع الصين – بأن هدفهم النهائي هو إضعاف القدرات الصينية، لئلا تُصبح منافسا قويا للولايات المتحدة مستقبلا. وبهذا فالنتيجة تتوافق مع أصحاب التوجه الواقعي.

وبالنسبة للصين، فهي تنتهج – منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية – سياسة واقعية تتسم بالعقلانية والانفتاح على العالم الخارجي، بغية تحقيق مصالحها التي تعتبرها المحرك الأساسي في علاقاتها مع دول شرقي وجنوبي شرقي آسيا والعالم، كما تسعى للحفاظ على علاقات جيدة وبعيدة عن استفزاز الولايات المتحدة الأميركية، انطلاقا من سياستها السلمية والواقعية في تجنب أي صدام أو تصعيد في الأجواء الإقليمية والدولية.

وتهدف الصين من ذلك، أخذها فرصة وحيز من الوقت لتطوير قوتها الاقتصادية والعسكرية وحتى السياسية، بالإضافة إلى رغبتها بأن تلعب مستقبلا دورا مركزيا على المستوى الإقليمي الآسيوي – الذي تُنافسها في هذا المجال اليابان وروسيا والهند، وكذلك الوجود الأميركي الواضح في تلك المنطقة الذي يسعى للحد من النفوذ الصيني ومحاصرته لإضعافه وإرباك مصالحه وإدخاله في دائرة تسابق التسلح، تستنفذ فيه الصين إمكاناتها الاقتصادية. الأمر الذي من شأنه أن يُؤثر على مستويات النمو الاقتصادي وينعكس سلبا على الصين كدولة صاعدة وقوة عظمى محتملة.

وفيما يتعلق بمنهج الاقتصاد السياسي، الذي ترتكز عليه الدراسة، رغم وجود كثيرمن التعريفات، إلا أن الدراسة ستحاول إلقاء نظرة مختصرة على المنهج، في محاولة لفهم طبيعته، والذي تعود بدايات استخدامه إلى الكاتب الفرنسي " أنطون دو مونكرتيان " عام 1615 لدى تأليفه كتابا حمل هذا المصطلح، إذ كان الهدف من وراء ذلك إسداء المشورة والنصيحة للأمير في إدارة الأموال العامة (د.حشيش وآخرون2003، 32). أي أن الاقتصاد جاء تلبية لمطالب السلطات الرسمية، وهذا ما يُشير إليه البروفيسور الألماني " شمولر ": " بأن الحاجات المالية للأمراء، وأوامر الحكومات، تكفي لإنهاض علم جديد " (لوكسمبورغ2006).

وفي عهد التجاريين خلال القرن الثامن عشر، تم تبرير استخدام وصف الاقتصاد بأنه سياسة تهدف لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم مع الحكومة، وبهذا اختلط الاقتصاد بالسياسة، كما هو الحال مع اختلاط مبادئ نمو وزيادة

الثروة والمبادئ التي تُغلب الحكم الصالح وتدعم وتزيد من قوة السلطة في الدولة الناشئة (د. حشيش وآخرون2003، 32).

وفيما بعد، اقتصر مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على (الثروة)، وكان ذلك واضحا عند " آدم سميث " في كتابه (ثروة الأمم) الذي أصدره عام 1776. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومع ظهور منهج التحليل المجرد، ترك الكُتاب هذا المصطلح واستبدلوه بتعبير علم الاقتصاد. وكان " ألفريد مارشال " أول من أصدر كتابا حمل عنوان (مبادئ علم الاقتصاد) عام 1890، وبعدها أصبح هذا الاستخدام شائعاً، خاصة في الكتابات الإنجليزية. وبالرغم من ذلك، استمر تعبير الاقتصاد السياسي مستخدما حتى الوقت الحاضر، حتى أنه اكتسب قوة مع ازدياد تدخل ونفوذ الدولة في الحياة الاقتصادية (د. حشيش وآخرون2003، 33).

ومن جهة أخرى، استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي " لوصف عدد من الأشياء المختلفة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من تطبيق النزعة الفردية العقلانية إلى دراسة السياسة، إلى الجدل بشأن السياسة ذات البعد الاقتصادي. ويُستخدم المصطلح لوصف العلاقة المتغيرة بين النظم (القومية والدولية) والقوى الاقتصادية وتأثير تلك القوى على متخذي القرار، وكذلك كيفية تأثيرهم على تلك القوى (وودز2003، 7).

أما " أيكاروس " فقال في الاقتصاد السياسي: إنه " فكرا متعدد الأبعاد بالنسبة للعديد من مؤسيسه، وذلك بطريقتين: فقد كان أولا فكرا حول السوق وعمليات الإنتاج والعنصر الفعال الفردي والمجتمع والاختيار العقلاني والحركة التاريخية. وفي نفس الوقت، كان ذلك الفكر في آن واحد محاولة لفهم العمليات التطورية الملحوظة، وجهودا للتوصل إلى تصورات وصياغات يسترشد بها الأمير في اتخاذ قراراته، وتدفع إلى التفكير في الغايات. فهو إذن تخصص علمي تقع على عاتقه الأبعاد الثلاثة: البشرية والاجتماعية والتاريخية، أي أنه (علم إنساني وسياسي) " (دوستالير1997، 192).

وفي العام 1964 استخدم " بيتر بلاو " مفهوم (المبادلة والإكراه)، للدلالة على الاقتصاد والسياسة، فيما فضل " تشالز كيندلبرج " عام 1970 و" ديفيد بولدوين " عام 1971 استخدام مفهوم (القوة والمال)، بينما استخدم "كلاوس نور" عام 1973 مفهوم (القوة والثروة) (Glpin1987، 12).

ويُوضح التعريف الأخير أن الاقتصاد السياسي يقوم على مبدأي " القوة (العسكرية)، والثروة (الاقتصادية)، وهذا ما أصبح واضحاً في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويبرز ذلك في سعي الولايات المتحدة الأميركية والصين إلى تحقيق (القوة والثروة)، للإمساك بزمام الأمور في النظام الدولي الراهن. وهذا يُظهر وجود (تفاعل) واضح بين الاقتصاد والسياسة.

وهذا يُؤكد أيضا أن العوامل المؤثرة في وجود أي دولة (القوتان الاقتصادية والعسكرية) تلعب دورا كبيرا، في انهيار الدولة أيضا. وحسب ما توصل إليه " بول كيندي " في كتابه (نشوء وسقوط القوى العظمى) الذي أوضح فيه تاريخ خمسمائة عام من التنافس بين الدول، أن " الأمن العسكري وحده ليس كافيا على الإطلاق، فهو يستطيع على المدى القصير أن يردع أو يهزم الدول الخصيمة، ولكن لو وحدت الأمة نفسها جغرافيا وإستراتيجيا، بسبب هذه الانتصارات، أو ارتأت تكريس نسبة كبيرة من دخلها الكلي (للحماية) تاركة نسبة أقل (للاستثمار الإنتاجي)، فمن المرجح أن يُعاني إنتاجها الاقتصادي انحطاطا بكل مضامينه السلبية على قدرتها في الأمد الطويل على تلبية كل من مطالب مواطنيها الاستهلاكية وأداء الواجبات التي تمليها عليها مكانتها الدولية " (كيندي1998، 817-818).

ومعنى ذلك، أنه عندما يختل توازن الالتزامات الأمنية والمقدرة الاقتصادية للقوى العظمى، فإنها تسقط وتنحدر، ولذلك على الدولة أن لا يكون اهتمامها مقتصرا على تعزيز قوة معينة من القوى التي تملكها، لأن تعزيز قوة واحدة، سيكون على حساب القوة الأخرى. وعلى ذلك، يتطلب الأمر من أي دولة تعزيز وتقوية القوتين معا.

وهذا ما يُوضحه " بول كنيدي " أيضا بخصوص الصين، " فرغم أن جهورية الصين الشعبية هي الأفقر بين القوى الكبرى وأقلها حظا في موقعها الإستراتيجي. ومع هذا، إن كانت الصين تُعاني من بعض المعضلات الحادة، فما يبدو الآن، أن قيادتها تُنشئ إستراتيجية كبرى أكثر انسجاما وأبعد نظرة إلى الأمام من أي من إستراتيجيات موسكو أو واشنطن أو طوكيو، ناهيك عن أوروبا الغربية. بينما تُمسك الأعباء المادية بخناق الصين، فإنها ستخف وطأة بفضل التوسع الاقتصادي الذي (لو كُتب له الاستمرار) لوعد بتبديل أوضاع البلد في ظرف عقود " (كيندي1998، 680).

وهذا ما يُميز الصين عن الدول الأخرى، فهي لا تُركز فقط على الجوانب الاقتصادية – وإن كانت تعطيها الأولوية – فهي في الوقت نفسه لم تُهمل الجوانب العسكرية، وهذا ما يجعلها مختلفة عن الدول الأوروبية فترة الحرب الباردة، التي ركزت فقط على الجوانب الاقتصادية وأهملت الجوانب العسكرية (الهياجنة2004، 339). وتركت هذه المسألة للولايات المتحدة لكي تدافع عن أوروبا عبر الحلف الأطلسي الذي تتزعمه.

وباختصار، وحسب ما تقول " القاعدة القانونية الكلية (تتبدل الأحكام بتبدل الزمان)، وتُؤكد دراسة تطور الفكر الاقتصادي، أنه لا يوجد اقتصاد يصلح بصفة مطلقة لكل زمان ومكان، فلكل عصر آراؤه وأنظمته الخاصة به التي تقوم على أطلال الأنظمة والأفكار القديمة " (وادي2001، 33).

وهذا ما ظهر حديثا، إذ يعتقد علماء الاقتصاد السياسي، أن مستوى التحليل المناسب يجب أن يكون معولماً، وأن العالم يمتاز بتقسيمات بنائية تتراوح بين (النواة والمحيط)، التي هي نتاج لتوسع الرأسمالية. وهذا الأمر يُنبه الجميع إلى حقيقة أن النظام الدولي يمتاز بحالة عدم مساواة اقتصادية وسياسية وعسكرية ثابتة. كما أن مصادر اللامساواة تقع ضمن عمليات وعلاقات متعددة الجنسيات وليس في تنافس على القوة والهيبة بين الدول (Bellamy and Beeson2003، 339). وهناك دول هي أشباه محيط – كما هو الحال مع الصين والهند – اللتين تحاولان الصعود إلى دول (النواة) أي دول المركز.

تت

وفي هذه الدراسة سيتم أيضا الاستعانة بالنظرية الليبرالية الجديدة، التي تقول إن " الليبرالية الاقتصادية الجديدة تستند في جانبها التجاري على مقولة مفادها أن التجارة الخارجية هي محرك النمو وقاطرة التنمية وحرية التجارة، وهي أفضل سبيل لتقسيم العمل وتخصيص الموارد على الصعيد الدولي، ومن ثم فهي أفضل سبيل لنمو التجارة بين الدول " (د. الحمش2005).

هذا صحيح، وكان ذلك واضحاً عند الدول الصناعية المتقدمة، فقد رغبت بداية في فتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتها لتصريف الفائض منها، والبحث عن مجالات لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها. إذن، فالمسألة تتعلق بتصريف فائض الإنتاج، وإيجاد قنوات استثمار مربحة لفائض السيولة. وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال فرض حرية الأسواق وحرية التبادل التجاري وضمان حرية حركة رأس المال، " وذلك بصرف النظر عما تُلحقه هذه السياسة من أضرار بالصناعة الوطنية وبالأوضاع الاقتصادية للبلدان المستهدفة، وهذا ما سيؤدي إلى وجود حالة من عدم التكافؤ والمساواة في العلاقات الدولية، من شأنها أن تزيد من قوة القوي كما تزيد من ضعف الضعيف، فيزداد التهميش والاستقطاب على مستوى المجتمع الواحد وعلى المستوى العالمي في العلاقات الدولية " (د.الحمش2005).

ولكن خلال تفنيد افتراض الليبرالية الاقتصادية الجديدة، يتضح أنها تتجاهل الفجوة والهوة التي تفصل بين مستويات التطور الاقتصادي في دول العالم، وتظهر بأنها فلسفة تبريرية وترويجية لمبدأ تحرير التجارة. بالإضافة إلى ذلك، **فإنها تتجاهل مسألتين في غاية الأهمية، وهما (د. الحمش2005):**

1- أن التدخل الحكومي وانتهاجها للسياسات الحمائية ساعدت في نمو الصناعة الوطنية للدول الصناعة المتقدمة، وكانت تلك السياسات من الأمور التي ساهمت في تقدم تلك البلدان التي اعتمدتها.

2- أن التوسع في التجارة الدولية تحقق من جراء النمو الاقتصادي السريع في عدة دول، وذلك مخالف لما تفترضه الليبرالية الاقتصادية الجديدة بأن توسع التجارة كان سببا للنمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن الصين انفتحت في علاقاتها التجارية على العالم الخارجي منذ بداية عهد الإصلاحات الاقتصادية عام 1978، وانتهجت الليبرالية الجديدة كأسلوب ومنهج لديها إلى جانب واقعيتها السياسية. وعليه يمكن القول، أن الصين ليست كما هو عليه الحال في الدول الغربية، إذ أن نظامها السياسي لغاية الآن يتحكم فيه الحزب الأوحد (الحزب الشيوعي). أي لم تُجر الصين تغييرات جوهرية وجذرية على نظامها السياسي، وإنما أدخلت الصين بعض المفاهيم الرأسمالية على اقتصادها، خاصة ما يتعلق باقتصاد السوق، وإن كانت الصين ترى أن السوق موجود في النظام الاشتراكي أيضا.

وبمعنى آخر، فالقيادة السياسية الصينية كانت حريصة كل الحرص على سيطرتها بشكل كامل على الاقتصاد الصيني، الأمر الذي من شأنه إبقاء سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي خاضعة للإشراف الكامل والمباشر للدولة. " أي أن يظل الحزب الشيوعي بمثابة الجهة القابضة على مختلف التطورات السياسية والاقتصادية في البلاد. وانطلاقا من هذا المفهوم، سمت الحكومة الصينية تجربتها الإصلاحية الاقتصادية (نظام السوق الاشتراكي)، وذلك على عكس ما تطرحه الليبرالية الجديدة بأن الدولة لا تُدير النشاط الاقتصادي، بل تتركه للشركات الكبرى فوق القومية " (نافع1999، 58).

وهذا الأمر بات واضحا في الولايات المتحدة أيضا، رغم أنها دولة ليبرالية بالدرجة الأولى، فما زالت إدارة البيت الأبيض تُشرف على أمور الدولة، وهذا واضح بشكل جلي في إنفاقها الكبير من ميزانيتها العامة على ميزانية الدفاع العسكري، الذي تُوليه الإدارة الأميركية جُل اهتمامها، ثم تأتي قضايا التعليم والصحة بالدرجات اللاحقة. إذن فالدولة في الدول الرأسمالية تتدخل في اقتصادها في الوقت وبالقدر المناسب.

ويُستشف من ذلك، أن الدولة – ووفقا للنظرية الواقعية الكلاسيكية والجديدة – ما زالت هي اللاعــب الأساســي، وليست في حال تراجع لصالح الشركات متعددة الجنسيات – كما يُردد بعض المحللين السياسيين –.

وفي سياق تحليل الدراسة، يظهر أثر تدخل الصين كدولة وتأثيرها على العلاقة بين الدولة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وكيف استفادت الصين من التغييرات والتحولات الجذرية في سياستها الاقتصادية ومن تدفق الاستثمارات الأجنبية، بحيث استفادت الولايات المتحدة الأميركية وكذلك الدول الأوروبية ودول شرق وجنوب شرقي آسيا من هذه التغييرات أيضا. وذلك واضح على صعيد حركة التبادل التجاري والاستثمار.

وتظهر هذه التغييرات في الاقتصاد الصيني – خاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية – من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الصين، وزيادة الاحتياطات المالية من العملة الأجنبية خاصة الدولار، بالإضافة إلى زيادة الادخار لدى الصينيين. وهذا الأمر يُساعد على الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة لدى الصينيين، وإلى زيادة قوة ومكانة الصين في الساحة الدولية.

مثل صيني

" نحن كسمكة كبيرة سُحبت من الماء، فشرعت تتقافز وتتلبط بعنف بحثا عن سبيل يُعيدها إلـــى مجرى الماء. في مثل هذه الظروف لن تتساءل السمكة مطلقا أين ستؤدي بها اللبطة التالية، ما تُدركه فقط أن وضعها الراهن لا يُطاق، ولا بد من تجربة شيء آخر " (ثور1998، 11).

وذلك نقلا عن ما اقتبسه " بيري لنك Perry Link " في كتابه:

" الصين في مجرى التحول China in Transformation,1993 ".